دفع تهمة الإرجاء عن الشيخ ربيع
وتبرئته من القول
بإيمان تارك العمل بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

رقم الإيداع: ٢٠٢٢/٢٢٣١٢م

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٧٤١-١٧٣-٨

دار الآثار للنشر والتوزيع

شارع البيطار. خلف الجامع الأزهر. القاهرة . جمهورية مصر العربية

01001220837 d_alathar@hotmail.com

0225125184 tarek1-tttt@hotmail.com

@d_alathar دار الآثار للنشر والتوزيع والطباعة . مصر

١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

دفع تهمة الإرجاء عن الشيخ ربيع

وتبرئته من القول

بإيمان تارك العمل بالكلية

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

دار الآثار

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله، فلا مُضل له، ومَن يُضلل، فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن خير الحديث، كلام الله، وخير الهدي، هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

*** ثم أما بعد:**

فهذه رسالة، كتبتها في الذب عن شيخنا العلامة، ربيع بن هادي المدخلي ﷼، في بيان سلامة معتقده، وصحة مذهبه، في باب الإيمان خاصة؛ ذلكم الباب، الذي كثر فيه التشغيب علىٰ علماء السنة عامة؛ من أناس لا يتورعون عن الظلم والافتراء، اتخذوا من الإرجاء شماعةً، يُعلقون عليها طعنهم في الأئمة، فالشيخ الألباني مرجئ، أو وافق المرجئة، والشيخ ربيع مرجئ، أو وافق المرجئة، والمشايخ الثلاثة: ابن باز والألباني وابن عثيمين، ثالوث الإرجاء، وهلم جرًّا.

يرمون بالإرجاء، كل من تصدىٰ لأباطيلهم، وأباطيل شيوخهم، فخالفهم في منهجهم، وفي مسلكهم، وفيما يطلقونه علىٰ المسلمين وحكامهم من أحكام جائرة، لا تمت إلىٰ الإسلام بصلة؛ من تكفير، أو تبديع، أو تفسيق، أو تضليل.

يرمونهم بذلك إشارة منهم إلىٰ أن هؤلاء العلماء متساهلون في أحكامهم، شأنهم شأن المرجئة، إذ لا يُكفرون معهم من كفَّروه.

فهذه الطائفة، وهذا الصنف من الناس؛ يشنون الحرب، ويشنعون، ويطعنون في كل مَن يخالفهم، ويخالف أفكارهم، يطعنون فيه وفي مسلكه، ويتهمونه باتهامات باطلة، يستعينون بها علىٰ إسقاطه، وعلىٰ صرف الناس عنه، وعمَّا معه من الحق، فلا يتورعون عن أن يطعنوا في علماء السنة ولو كان ذلك بالكذب والافتراء، وبالتحريف، والكتمان، والزيادة والنقصان.

يفعلون ذلك، انتقامًا منهم لأنفسهم، أو لشيوخهم من أهل الضلال، ممن

يتفقون وإياهم علىٰ مثل هذه الأحكام الجائرة، التي يطلقونها علىٰ المسلمين، وعلىٰ مثل هذه الاتهامات الباطلة، التي يتهمون بها علماء المسلمين، من إرجاء وغيره، وذلك ظنًّا منهم، أنهم بمثل هذه الاتهامات الفاجرة، سيسقطون مخالفيهم من أهل السنة، وسينتشر مذهبهم الباطل، وما يعتقدونه من أفكار وأقوال بين المسلمين.

ومن أكثر ما يتهمون به أهل السنة في هذا الزمان من تهم؛ تهمة الإرجاء، وأنهم بسبب هذا الإرجاء، أصبحوا متساهلين في أحكامهم علىٰ المسلمين؛ حكامًا ومحكومين، إذ لا يُكفرون معهم مَن كفَّروه، ولا يُبدعون معهم مَن بدَّعوه، وهكذا.

ومن العلماء الذين نالتهم هذه التهمة الفاجرة، شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي ﷾، اتهموه بالإرجاء، وألحقوه بالمرجئة، ونسبوا إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية، أو ما أطلقوا عليه لفظة: (جنس العمل)، مع تنازعهم هم أنفسهم في مفهومها، واختلافهم فيها؛ وذلك سعيًا منهم لإسقاطه، وإسقاط ما لا يرتضونه من أقواله، وإن كانت حقًّا، كما هو شأنهم مع من يختلفون معه من العلماء.

وصدق الشيخ ربيع، حين قال: «الذي يريد أن يرد الحق يأتي بعيوب لصاحب الحق، هذا ما عليه الكفار من اليهود والنصارىٰ والوثنيون وأهل البدع.

أهل البدع، قد يبارون الكفار في الكذب وتشويه أصحاب الحق، كما شوَّهوا ابن تيمية، وأحمد بن حنبل وغيرهما، من أئمة السنة، وكما شوَّهوا

الإمام محمد بن عبد الوهاب: وكم ظلموه، وافتروا عليه، فهم يضحكون علىٰ السذج والبلهاء بتشويه ما جاء من الحق، وتشويه من جاء به.

المشركون يقولون: في رسول الله ﷺ هو مجنون، وكلامه كلام الشعراء، قاتلهم الله، وقالوا: كاهن، وقالوا: كذاب، فما عندهم حجج، ما عندهم إلا الضلال، ويقول أهل الضلال مثل هذه الأقوال الخبيثة في أهل الحق، فيرمونهم بالفواقر والعظائم، فيقولون في أهل الحق: إنهم مشبهة ومجسمة، ويبغضون رسول الله ﷺ، ويبغضون الأولياء، واليوم يقولون في أهل الحق: إنهم علماء حيض ونفاس، وجواسيس، وعملاء، ومرجئة.. إلخ»[1].

وهذا ما حصل مع الشيخ ربيع نفسه، وذلك أن القوم لمَّا أفلسوا من أن يقفوا له علىٰ قول يُسقطونه به، أو يُلحقونه به بالمرجئة؛ لِما هو معلوم من منهجه، ومن مسلكه وطريقته وأنه موافق للسلف في عقيدته ومذهبه، لا يخرج عن أقوالهم، وعمَّا قرروه من مسائل، سواء في باب الإيمان، أو في غيره من أبواب الدين؛ نسبوا إليه القول بإيمان تارك العمل بالكلية، أو ما أطلقوا عليه لفظة: (جنس العمل).

وبطلان هذا القول يعلمه كل مَن عرف باب الإيمان، وعرف أقوال السلف فيه، وفهمه، وضبطه، وذلك لما هو معلوم، أن القول بإيمان تارك العمل بالكلية قولٌ حادثٌ، لا وجود له بين المسلمين في العصور السابقة، ولم ينطق به أحدٌ

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٤٩٥.

من العلماء في هذا الزمان، وإنما قاله وقرره من لا يُعتد بقوله، ممن لم يعرف مذهب السلف في منزلة العمل من الإيمان، ولم يفهم تفريقهم بين الإيمان والإسلام، وأن بينهما ارتباطًا وثيقًا، لا ينفك أحدهما عن الآخر.

فهذا الصنف من الناس؛ بأفهامهم المنكوسة؛ حمَّلوا أقوال العلماء ما لا تحتمل، ونسبوا إليهم من الأقوال والمذاهب ما لم تخطر لهم علىٰ بال، ومما نسبوه إليهم: القول بإيمان تارك العمل بالكلية، فساهموا – شعروا بذلك أو لم يشعروا – في نسبة هذا القول للعلماء، وفتحوا الطريق أمام الطاعنين فيهم.

وهؤلاء، وإن كانوا قد انتسبوا إلىٰ هؤلاء العلماء، فلا يعني ذلك أن ننسب أقوالهم التي خرجوا بها بفهم خاطئ إلىٰ هؤلاء العلماء؛ بل علينا أن نطالبهم بإثبات ما نسبوه لهؤلاء الأئمة بنصٍّ صحيحٍ صريحٍ ينصُّون فيه علىٰ إيمان تارك العمل بالكلية، أو يُلمحون، ولو تلميحًا بوجود إنسانٍ آمن بقلبه إيمانًا صحيحًا مجزئًا، ثم عاش دهره؛ ما شاء الله له أن يعيش؛ سنة، سنتين، ثلاثين سنة، مائة سنة، أكثر، أقل، عاش دهره مؤمنًا إيمانًا صحيحًا مجزئًا؛ دون أن يعمل أي عملٍ بجارحةٍ من جوارحه طوال حياته، يُدلل به علىٰ إسلامه، وإيمانه، وأنىٰ لهم ذلك، فهي صورةٌ خيالية لا وجود لها إلا في أذهانهم، وقد علم من له أدنىٰ مسكة من علم بأنها مستحيلة الوجود، وأنها مستبعدةٌ عند الأئمة، وعند علماء السنة، لا تخطر لأحد منهم علىٰ بال، ولا يقولها وينطق بها إلا من لم يفهم كلام العلماء، ولم يضبط باب الإيمان، وما قرره السلف فيه.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، إذ بيَّن أن ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوامٌ هو منهم ومن منهجهم وأقوالهم وفهمهم بريء؛ حيث قال:

«ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، قد انتسب إلىٰ مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلىٰ الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلىٰ أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلىٰ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أناس هو منهم بريء، وانتسب إلىٰ عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أناس هو منهم بريء، وقد انتسب إلىٰ علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا ﷺ قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين، من هو بريء منهم»(١).

وقال: «وقد اعترف مَن فصل بأن الأئمة أطلقوا هذا الكلام، وأنه هو الذي فصل، فلا يجوز أن ينسب إلىٰ الأئمة إلا ما قالوه»(٢).

واتهامُ الشيخَ ربيعًا بهذا الاتهام الباطل، والقول بأنه مرجئ هو ما حملني علىٰ أن أجمع من أقواله حَفِظَهُ اللَّهُ ما فيه دلالة ظاهرة علىٰ موافقته التامة لأهل السنة والجماعة في باب الإيمان، وفي منزلة العمل من الإيمان، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وما فيه دلالة ظاهرة أيضًا علىٰ براءته التامة من الإرجاء وأهله.

فأقواله وتقريراته حَفِظَهُ اللَّهُ في باب الإيمان، تُعكر عليهم فهمهم، وتُبطل فريتهم.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٨٥.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٣١/ ١٦٠.

وهذا ما سيدركه كل منصف، وكل متجرد طالب للحق، أما من عاند وكابر، فلا سبيل لنا عليه، والأمر كما قال الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ:

طالب الحق يكفيه دليل وصاحب الهوى لا يكفيه ألف دليل

الجاهل يُعلَّم وصاحب الهوى ليس لنا عليه سبيل

وفي ختام هذه المقدمة: أسأل الله العلي القدير، أن يوفقني لبيان هذا الحق، وأن يبارك في علمي وفي عملي، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويجعل له القبول، فيكون سببًا في نجاة أناس اغتروا بأقوال هؤلاء الظالمين المفترين المتهمين للعلماء بالزور والبهتان، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، وسار علىٰ نهجهم، واقتفىٰ أثرهم، إلىٰ يوم الدين.

***

الإيمان عند الشيخ ربيع قول وعمل يزيد وينقص

ذكر الشيخ ربيع حفظه الله، في مواطن عديدة، وفي مناسبات متعددة، سواء في كتبه، أو في دروسه: بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن العمل ركن من أركان الإيمان، وأنه لا إيمان إلا بعمل، وأن الإيمان إذا وقر في القلب، فلابد وأن يظهر أثره علىٰ الجوارح، وأن من مذهب أهل السنة والجماعة الاستثناء في الإيمان، إلىٰ غير ذلك مما هو معروف ومشهور؛ من أقوال أهل السنة والجماعة في الإيمان، وهذا أمر لا ينكره إلا جاحد أو مكابر.

ومما قاله وقرره في هذا الباب ما يأتي:

قوله: «**نحن ندين الله بأن الإيمان:** قول، وعمل، واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، دلَّ علىٰ ذلك كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

وهذا الضابط، وهذا التعريف لأهل السنة شوكة في نحور المرجئة والخوارج والمعتزلة، قوامه نصوص لا تحصىٰ من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ، وهذا ما دلَّ عليه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومضىٰ عليه الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام إلىٰ يومنا هذا، ونحن نشأنا عليه، وندعو إليه، ونذبُّ عنه، ونحارب من خالفه ولو ادَّعىٰ ما ادَّعىٰ.

الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويكفيكم المؤلفات الكثيرة التي أُلِّفَتْ للردِّ علىٰ الخوارج والمعتزلة والمرجئة بأصنافها»[1].

---

(١) الثبات علىٰ السنة ص:٤٨.

وقوله: «مما يجب علىٰ العبد الإيمان به واعتقاده أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد بالطاعة حتىٰ يصير أمثال الجبال، وينقص بالمعصية حتىٰ لا يبقىٰ منه إلا أدنىٰ من مثقال ذرة، وقد لا يبقىٰ منه شيء»[١].

وقوله: «**أهل السنة يقولون**: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، هذا التعريف جامع مانع، لا يدخل فيه: لا المعتزلة، ولا المرجئة، ولا الخوارج، فهو يتناول أهل السنة فقط.

يقولون هذا: ويحاسبون الخوارج علىٰ غلوهم، وتعلقهم بنصوص الوعيد، وإهمالهم لنصوص الوعد، ويذمُّون المرجئة، ويطعنون فيهم؛ لأنهم يقولون: الإيمان تصديق، ولا يزيد ولا ينقص، ولا يلتفتون إلىٰ نصوص الوعيد، ويتعلقون بنصوص الوعد»[٢].

وقوله: «وأحض كل سلفي صادق، علىٰ التمسك بما قرره السلف من أن الإيمان: قول وعمل واعتقاد، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

وقد حذرت -قبل الناس ولا أزال أحذر- من القول بأن العمل شرطٌ في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرطٌ في كمال الإيمان عند أهل السنة»[٣].

---

(١) عون الباري ببيان ما تضمنه شرح السنة للبربهاري ١ / ٢٠٥.
(٢) المجموع الواضح في رد منهج، وأصول فالح ص: ٤٩٩.
(٣) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤٤٦.

وقوله: «**والإيمان عند أهل السنة**: قول وعمل واعتقاد، ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يمكن ما وفَّيت الإيمان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

والإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة...، الصلاة تتطلب الإخلاص...، هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمان؟

المؤمن ما يقول: إنني وفَّيت ذلك، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة، وقلبه خائف؛ لأنه يمكن أنه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بها علىٰ الوجه الأكمل، فيستثني في الإيمان الشامل للعمل. والعمل عند المرجئة ليس من الإيمان فلا استثناء»(١).

وقوله: «فالمؤلف، يريد أن يبين منهج أهل السنة والجماعة في أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، لا قولٌ فقط، كما يقوله بعض المرجئة، ولا اعتقادٌ فقط كما يقوله غيرهم، ولا قولٌ باللسان واعتقادٌ فقط مع نفي عمل الجوارح عن الإيمان كما يقوله مرجئة الفقهاء.

يريد أن يبين منهج أهل السنة والجماعة الذي دل عليه الكتاب، والسنة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، والقرآن مليء بهذه الأدلة، والسنة كذلك، ومنهج السلف الصالح علىٰ هذا، خلافًا لأهل البدع.

وبعض الفرق يرىٰ، أن الإيمان قول وعمل واعتقاد؛ ولكنه يُكفر بارتكاب

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٥٠٢.

الكبائر، وما شاكل ذلك، هؤلاء هم الخوارج والمعتزلة، ومَن سار سيرهم، وهذا غلوٌّ، ويقابلهم المرجئة بهذه السلبية، وهو أن الإيمان هو المعرفة، أو القول باللسان مع اعتقاد القلب، أو القول باللسان فقط مع إخراجهم العمل من الإيمان، علىٰ اختلاف مذاهب المرجئة، وقول أهل السنة هو الحق، وعليه تدل الأدلة والآثار السلفية»(١).

وقوله: «والإيمان عند أهل السنة والجماعة، يتناول كل الخصال، ولهذا عرَّفوا الإيمان بأنه قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

فالإيمان يشمل الأعمال كلها، كبيرها وصغيرها، واجباتها ومستحباتها، الإيمان يشمل كل هذه الأشياء، حتىٰ ترك المعاصي إيمان، ولهذا يقول الرسول ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»، فنفىٰ عنه الإيمان، ونفي الإيمان عن هؤلاء العصاة دليل علىٰ أن ترك هذه الكبائر من الإيمان»(٢).

وقوله: «قد سبق لنا في هذا الباب ذكر ما يدل علىٰ أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، والآيات والأحاديث في هذا كثيرة، وآثار السلف كذلك كثيرة، وهذا أمر دان به أهل الحق؛ أهل السنة والجماعة، وخالف فيه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والمرجئة وغيرهم من أهل الضلال، خالفوا فيما دلت عليه هذه الآيات وهذه الأحاديث وهذه الآثار.

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٤٨٩.

(٢) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٥٤١.

فالإيمان عندهم: لا يزيد ولا ينقص، مع وضوح النصوص من القرآن والسنة ومن فقه السلف الصالح، يُكابرون ويُعاندون علىٰ امتداد تاريخهم وإلىٰ يومنا هذا، وأن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، ومع الأسف الشديد؛ المرجئة منهم من يقول: إنه قول بلا عمل، ومنهم من يقول: هو قول واعتقاد بلا عمل، وهذه مصادمة للقرآن والسنة»(١).

وقوله: «**هذه الآيات ساقها المؤلف**: لبيان أن الإيمان قول وعمل، قول بالقلب واللسان، وعمل بالقلب واللسان والجوارح، وأن العمل من الإيمان، وأن الله تبارك وتعالىٰ رضي عن المؤمنين ووعدهم بالجنة، إلىٰ غير ذلك من الجزاء الذي يترتب علىٰ الأعمال الصالحة.

كل ذلك مبني علىٰ الإيمان وعلىٰ العمل الصالح، لا علىٰ الإيمان وحده، وهذا يدل علىٰ ارتباط العمل بالإيمان ارتباطًا وثيقًا لا يفصل بينهما إلا هؤلاء المرجئة علىٰ اختلاف أصنافهم»(٢).

هذه بعض أقواله حفظه الله في هذا الباب، فهل يقول بمثلها مرجئ؟!، ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦].

***

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٥٨٨.

(٢) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٦٠٠.

منزلة العمل من الإيمان عند الشيخ ربيع

بيَّن الشيخ ربيع ﷾، أهمية العمل في الإسلام في مواطن كثيرة، سواء في كتبه، أو في دروسه، وذكر في أكثر من موطن ما يدل دلالة ظاهرة علىٰ أن الإيمان، إذا وقر في القلب، فإنه يستلزم من أعمال الجوارح بحسب ما وقر فيه، وأن أثر ما في القلب لابد وأن يظهر علىٰ الجوارح، وأن الأعمال تُصدق ما في القلب من الإيمان وتدل عليه، وأنه لا إيمان إلا بعمل، فمن ذلك:

◈ **أولا**: بيَّن الشيخ ربيع ما عليه أهل السنة والجماعة، فيمن ترك شيئًا من الأركان، أو ترك شيئًا من الأعمال، ولم يخطر له علىٰ بال ترك العمل بالكلية، أو وجود إنسان بلا عمل بالكلية، كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا في أذهان من نسبها إلىٰ علماء السنة؛ بل مثَّل لمنزلة الأعمال من الإيمان والإسلام بعمود البيت؛ الذي إذا سقط؛ سقط البيت، وانتفىٰ نفعه.

فقال: «ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، أن من ترك شيئًا من الأركان الأربعة جحدًا لها، وكذلك لو أنكر شيئًا من المحرمات، كالخمر ولحم الخنزير، وإتيان الفواحش؛ كالزنا وغير ذلك من الكبائر المعروفة من الدين بالضرورة -بعد بلوغ الحجة وقيامها عليه-؛ فهو كافرٌ بالإجماع، فمن ترك الصلاة جاحدًا لها، أو الزكاة جاحدًا لها، أو الحج جاحدًا له، أو الصوم جاحدًا له فهو كافرٌ بالإجماع، ويبقىٰ الكلام، فيمن ترك ركنًا من هذه الأركان تكاسلًا وتهاونًا، فهذا اختلفوا فيه.

فذهب طائفة من السلف، ومنهم أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ **في رواية إلىٰ**: أن تارك هذه الأركان -الصلاة وغيرها-؛ تارك أي واحد من هذه الأركان، ولو تكاسلًا كافر.

وذهب آخرون إلىٰ: أنه لا يكفر بترك شيءٍ من هذه الأركان، إلا إذا جحد، أما إذا تركها بغير جحود، فهو ليس بكافر عندهم، ومنهم الشافعي، وأكثر أصحابه، وكثير من المالكية، وكثير من الأحناف، وكثير من الحنابلة؛ بأنه لا يكفر بترك واحد من هذه الأركان إلا إذا جحد، أما من غير جحود لها ويعترف بالوجوب فليس بكافر.

وهناك قول آخر، وهو أنه لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة، وقول آخر رابع: أنه لا يكفر إلا إذا قاتل عن الصلاة والزكاة.

فهذه أقوال العلماء؛ علماء أهل السنة وكلهم مجتهدون وكلهم ينزع بأدلة من كتاب الله ومن سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام...

فالأركان هذه عظيمة جدًّا، والرسول ﷺ، جعلها أركان الإيمان ودعائمه، فإذا ذهب عمود البيت، سقط البيت، فلا يُنتفع به، كذلك الإسلام، فلابد من الاهتمام بهذه الشعائر العظيمة ولاسيما الصلاة»[(١)].

◈ **ثانيا**: بيَّن الشيخ ربيع، أن الناس لا يستحقون الجنة إلا إذا آمنوا وعملوا، وأن الإيمان وحده، لا يكفي، ولا يُخرج صاحبه من الخسران؛ حتىٰ يضم إليه

(١) شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث ص: ١٩٧.

العمل الصالح، ثم قسَّم الناس في دخولهم الجنة إلىٰ ثلاثة أقسام، فذكر منهم أناسًا يستحقون دخول النار؛ لرجحان سيئاتهم علىٰ حسناتهم؛ وأن عندهم تقصيرًا في العلم، أو تقصيرًا في العمل، ولم يخطر له علىٰ بال، أنهم قد تركوا العمل بالكلية، أو أنهم أناس عاشوا دهرهم بلا عمل، كتلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها إلا فِي أذهان من نسبها إلىٰ علماء السنة.

فقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني): «القرآن مليء بالنصوص، التي تدل علىٰ أن العمل من الإيمان، وأن الإيمان يزيد، وأن الإيمان ينقص، و... و... إلىٰ آخره، كل هذه النصوص يتجاهلونها، لماذا؟! قالوا: الإيمان في اللغة التصديق! وبعضهم يقول: المعرفة، ولا يضر مع الإيمان ذنب.

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية، أن الإيمان ليس في اللغة التصديق، الإيمان غير التصديق، الإيمان تُضم إليه أشياء أُخر، التصديق يُضم إليه أشياء أُخر؛ فيصير إيمانًا، أما مجرد التصديق؛ فهذا ليس هو الإيمان الذي جاء به محمد ﷺ والذي يتحدث عنه القرآن.

الإيمان التصديق معه قيود من الشرع، لابد من مراعاة هذه القيود، أما التصديق المجرد؛ لا.

فهم قالوا: لا، الإيمان مجرد التصديق فقط!، فألغوا كل هذه النصوص الموجودة في الكتاب والسنة التي تدل علىٰ أن العمل من الإيمان، وأن الناس لا يستحقون الجنة إلا إذا آمنوا وعملوا.

﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: ١-٣].

فالإيمان لا يكفي، ولا يُخرجك من الخسران؛ حتىٰ تضم إليه العمل الصالح: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، زيادة: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾.

إذا استكملتَ هذه (الأشياء) كلها؛ تستحق دخول الجنة بدون حساب ولا عذاب، هؤلاء الموعودون بالجنة في الدرجة الأولىٰ، والجنة أُعِدَّت لهم، الجنة التي عرضها السماوات والأرض أُعِدَّت للمتقين.

المتقون، هم هؤلاء الذين قاموا بالإيمان والعلم والعمل، والدعوة والجهاد والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، هؤلاء يدخلون الجنة -إن شاء الله- يدخلون الجنة بدون عذاب؛ لأنهم رجحت حسناتهم علىٰ سيئاتهم؛ فيدخلون الجنة.

وأناس تتساوىٰ الحسنات والسيئات؛ فهؤلاء أهل الأعراف.

وأناس رجحت السيئات علىٰ الحسنات؛ عندهم تقصير في العلم، عندهم تقصير في العمل، رجحت السيئات علىٰ الحسنات؛ هؤلاء يستحقون دخول النار؛ فمَن شاء الله أدخله النار رأسًا، أدخله النار وعذبه وعاقبه بما يستحق، ومَن شاء عفا عنه، والجميع تحت المشيئة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ

ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء: ٤٨]»[١].

◈ **ثالثا: بيَّن الشيخ ربيع أن الإيمان ما وقر في الصدر وصدقته الأعمال؛ فقال:**

«**وهنا ساق بإسناده إلىٰ الثوري –وهو إسناد صحيح– يقول**: (إن الإيمان يزيد وينقص)؛ قال سفيان: وأقول: (إن الإيمان ما وقر في الصدور، وصدقه العمل).

هذا القول معروف من قول الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكن الإيمان ما وقر في الصدر، وصدقه العمل، الإيمان قول وعمل واعتقاد، يعني: يتمشىٰ مع تعريف أهل السنة والجماعة، ومع مدلولات القرآن والسنة أن الإيمان ما وقر في الصدر وصدقه العمل، عمل القلب وعمل الجوارح»[٢].

◈ **رابعا: بيَّن الشيخ ربيع، أن الدين يشمل العقائد والشرائع كلها ويدخل فيها الأعمال الظاهرة والباطنة؛ فقال:**

«والدين يشمل العقائد والشرائع؛ الأعمال الظاهرة والباطنة، فهذه نعمةٌ عظيمةٌ، أكمل الله لنا التشريع العقائدي، والعبادي، والسياسي، والاجتماعي، وما ترك شيئًا نحتاج إليه في ديننا ودنيانا، إلا وبيَّنه لنا في محكم كتابه، وعلىٰ لسان نبيه ﷺ...

ثم ذكر عن الإمام الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ قوله: «هذا بيان لمن عقل، يعلم أنه لا يصح الدين إلا بالتصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وما أشبه ذلك».

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٧١٢.

(٢) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٥٩٣.

ثم قال: أي: من أنواع البر والخير واجتناب المحرمات والمكروهات وما شاكل ذلك، ولا يكون الدين كاملًا ونقوم به علىٰ وجهه الكامل إلا إذا قمنا به في هذه النواحي كلِّها، اعتقادٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالجوارح.

وفي هذا ردٌّ علىٰ المرجئة الذين يقولون: إن العمل ليس من الإيمان، فالذي عنده عقل وإدراك يعلم أن العمل من الإيمان، وعلىٰ رأسه الصلاة والزكاة والصوم، و«**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق**»، وكلها إيمان وإسلام»[١].

◈ **خامسا: بيَّن الشيخ ربيع أن الإيمان لابد فيه من العمل.**

فقال: «ساق المؤلف، آيات كثيرة يستدل بها علىٰ أن الله تبارك وتعالىٰ، لا يكرم عباده بالجنة، ولا يرضىٰ عنهم إلا إذا قرنوا الإيمان بالعمل، فالذي لا يقرن الإيمان بالعمل، لا يستحق هذا الوعد العظيم؛ بل يستحق العذاب والسخط من الله تبارك وتعالىٰ.

فإذا قصَّر في العمل، كما مر في بعض الآيات: ﴿۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [مريم: ٥٩-٦٠]، فتوعدهم الله علىٰ ترك العمل واتباع الشهوات، هنا ترك الصلاة واتباع الشهوات، هذا الوعيد الشديد.

وفي سورة المدثر، قال لهم أهل الجنة: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ٤٢﴾، يعني: ما

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٥٠٩.

الذي أدخلكم في النار ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٦].

فدخول النار بهذه الأمور كلها ليس بسبب التكذيب فقط؛ بل بترك الصلاة وبعدم العطف على المساكين، وبالخوض في الباطل، هذه كلها أعمال، فترك الأعمال فيه، وعيد شديد، والقيام بالأعمال عليه، وعد عظيم برضا الله، ودخول الجنة.

والمؤلف ساق هذه الآيات؛ ليثبت هذه القضية، وأن العمل من الإيمان، الإيمان ليس كما تقول المرجئة: هو التصديق أو المعرفة، الإيمان: قول وعمل واعتقاد، قولٌ باللسان وعملٌ بالأركان واعتقادٌ بالجنان.

وإن شئت فقل: الإيمان: قول، وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فلابد من العمل، ومن أعمال الجوارح ما لو تركه الإنسان لكفر، كالصلاة على قول الصحابة وجمهور المسلمين من السلف والخلف، ومن أعمال الجوارح ما يكون كبيرة من الكبائر التقصير فيه، ومن أعمال القلوب ما هو تركه كفر، كحب الله وبغض الكفر، هذا لابد منه أن يحب الله وأن يخافه وأن يتوكل عليه وأن يرغب إليه سبحانه وتعالى، هذه الأمور قلبية لابد منها وتركها كفر، فالأعمال مهمة جدًّا، فليكن المؤمن يقظًا لهذه الأمور الخطيرة»[١].

---

(١) الذريعة إلى بيان مقاصد كتاب الشريعة ٢ / ٣٢.

◈ سادسا: نصَّ الشيخ ربيع صراحةً علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل.

فقد ذكر قول الإمام أبي عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي، ومالكًا، وسعيد بن عبد العزيز، يُنكرون علىٰ من يقول: إقرار بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل».

ثم قال معلقًا علىٰ قوله: (ويقولون: لا إيمان إلا بعمل):

«نعم، لا إيمان إلا بعمل»[1].

◈ سابعا: بيَّن الشيخ ربيع أن استثناء أهل السنة في الإيمان ليس علىٰ سبيل الشك وإنما هو من أجل العمل.

فقال: ساق الإمام الآجري هذه الأحاديث، وهذه الآثار عن السلف في هذا الباب؛ لبيان مذهب أهل السنة، وأنهم علىٰ الاستثناء في الإيمان، وهذا الاستثناء منهم لا من أجل الشك في الإيمان، وإنما هذا منهم من باب الاحتياط وهروبًا من تزكية النفس، فالله نهىٰ عن تزكية النفس، قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٢].

وذلك أن الإيمان؛ قول باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالقلب والجوارح، والاستثناء إنما هو من أجل العمل، فالمؤمن لا يشك في تصديق قلبه، ولا في قول لسانه بالشهادتين، وإنما يخاف أن يكون قد قصَّر في العمل في أدائه علىٰ الوجه المشروع، وفي كمال الإخلاص فيه، هذا هو مذهب أهل السنة.

---

(١) شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث ص: ١٧٧.

وأن الاستثناء منهم لا ينطلق من الشك، ولهم أدلتهم على أن الاستثناء لا يدل على الشك كما يقول المرجئة، قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فهذا الاستثناء لا يدل على الشك، تعالى الله عن ذلك.

وقول رسول الله ﷺ، في تسليمه على الموتى: «... **وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ، بِكُمْ لَاحِقُونَ**»، فليس هذا الاستثناء عن شك من رسول الله ﷺ؛ بل لا يشك مسلم، أو كافر باللحاق بالموتى، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، لا يشك في هذا أحد.

وفي هذه الأدلة أقوى رد على المرجئة الذين يحرمون الاستثناء، ويقولون إنه يدل على الشك.

وذلك أن العمل عندهم ليس من الإيمان، فيقول أحدهم: ها أنا مصدق وأقول: أشهد أن لا إله إلا الله، فأين الشك؟

فيقال لهم: نحن وأنتم لا نشك في هذا، ولكن مجال الاستثناء عندنا هو العمل الذي ينكرون أنه من الإيمان، ونحن نرى أنه من الإيمان، ولا نعتقد أننا نقوم به على أكمل الوجوه، ولا نزكي أنفسنا بالقيام به على الوجه المطلوب منا.

ولقد اشتد إنكار علماء السنة على المرجئة الذين ينكرون الاستثناء في الإيمان، ومنهم الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومنهم ابن مهدي

الذي يرىٰ إنكار الاستثناء إرجاء»[١].

◈ **ثامنا: بيَّن الشيخ ربيع، أن الأعمال، هي من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وأن تركها بالكلية دليلٌ علىٰ كفر صاحبها؛ فقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني):**

«**قول شيخ الإسلام في هذا النص عن الإيمان:** (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه، دل علىٰ عدمه أو ضعفه).

فجاء هذا الخائن؛ ليقول: (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه؛ دل علىٰ عدمه، -يعني: عدم الإيمان- وضعفه).

فهو يفسر كلام ابن تيمية ويغيره؛ ليحوله إلىٰ مذهب الخوارج: التكفير بالمعاصي، فشيخ الإسلام يقول: (دل علىٰ عدمه أو ضعفه)، يعني: أن الذي لا يعمل بمقتضىٰ الإيمان يقع في واحد من أمرين:

إما الكفر إذا كان جاحدًا لوجوب العمل، أو تاركًا له بالكلية، وهذا لا ينشأ إلا عن جحود أو استكبار وعناد، فهذا كافر خارج عن ملة الإسلام.

وإما أن يقع العاصي الذي لا يعمل بمقتضىٰ الإيمان في ضعف الإيمان مثل عصاة المسلمين الذين يقعون في الكبائر، ولا يكفرهم أهل السنة، ويكفرهم الخوارج»[٢].

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ٢ / ٥٣.

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٧٠٣.

◈ **تاسعا: بيَّن الشيخ ربيع، أن الأعمال تصديقٌ؛ لما في القلب، ودليلٌ عليه وشاهدٌ له؛ فقال في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني):**

«حذف من كلام شيخ الإسلام ما يأتي، وهو قوله: (وهي تصديق لما في القلب، ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق، وبعضٌ له؛ لكن ما في القلب هو الأصل؛ لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أن القلب ملك، والأعضاء جنوده؛ فإن طاب الملك، طابت جنوده، وإذا خبث الملك، خبثت جنوده، وفي الصحيحين عنه ﷺ، أنه قال: «**إن في الجسد مُضغةً، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت، فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

لماذا حذف هذا الكلام الهام؟

لأنه حجة عليه وحجة لربيع؛ لأن الأعمال تابعة للإيمان فهي:

١- تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له.

٢- وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعضٌ له.

٣- لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح.

أقول: وما في القلب، هو الإيمان، فهو الأصل، وما على الجوارح فرعٌ له، كما قرر ذلك شيخ الإسلام مرارًا.

وأعمال الجوارح شعب للإيمان، وفروع، كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره من العلماء.

ويمثل العلماء الإيمان بالشجرة لها فروع وثمر؛ فالأعمال فروع للإيمان، كما أن الأغصان والثمر فروع للشجرة، ويطلق علىٰ المجموع شجرة، كما يطلق علىٰ الإيمان وفروعه لفظ الإيمان.

الرجل يدرك أن الحق مع ربيع، وأن أقوال العلماء والنصوص القرآنية والنبوية تؤيده، ولكنه يجحد ما عند ربيع من الحق، ويعاند ويكابر، ويثير حوله الأعاصير من الشبه الساقطة»[1].

نخرج من كلام الشيخ ربيع، بأن ما في القلب من الإيمان هو الأصل، وأن أعمال الجوارح شعبٌ لهذا الإيمان الذي، وقر في القلب وفروعٌ له، هكذا يقرر، وهو مما انتقد عليه، مع العلم بأنه أمر قد دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، وقرره الأئمة من أهل السنة والجماعة.

◈ **أصل الإيمان، هو:** ما في القلب، وأعمال الجوارح فرعٌ له.

فالقول بأن أصل الإيمان، هو: ما في القلب، وأن أعمال الجوارح فرعٌ له، وتبعٌ له، قد دل عليه الكتاب والسنة، وانعقد عليه إجماع أهل السنة.

❊ فمن القرآن:

قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٧٠٣.

﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٦].

قال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقول تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ وهي شهادة أن لا إله إلا الله، وفروعها.

﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾، وهي النخلة ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ في الأرض ﴿وَفَرْعُهَا﴾ منتشر ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٢٤﴾، وهي كثيرة النفع دائمًا.

﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا﴾ أي: ثمرتها ﴿كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾.

فكذلك شجرة الإيمان، أصلها ثابت في قلب المؤمن، علمًا، واعتقادًا.

وفرعها من الكلم الطيب، والعمل الصالح، والأخلاق المرضية، والآداب الحسنة، في السماء دائمًا، يصعد إلىٰ الله منه، من الأعمال والأقوال، التي تخرجها شجرة الإيمان، ما ينتفع به المؤمن، وينتفع غيره.

﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ما أمرهم به ونهاهم عنه.

فإن في ضرب الأمثال، تقريبًا للمعاني المعقولة، من الأمثال المحسوسة، ويتبين المعنىٰ الذي أراده الله غاية البيان، ويتضح غاية الوضوح، وهذا من رحمته وحسن تعليمه. فلله أتم الحمد وأكمله وأعمه.

فهذه صفة كلمة التوحيد وثباتها، في قلب المؤمن»[1].

وعند قوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٢/ ٤٩٩.

وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قال:

«يخبر تعالىٰ أنه يثبت عباده المؤمنين، أي: الذين قاموا بما عليهم من الإيمان القلبي التام، الذي يستلزم أعمال الجوارح ويثمرها.

فيثبتهم الله في الحياة الدنيا عند ورود الشبهات بالهداية إلىٰ اليقين، وعند عروض الشهوات بالإرادة الجازمة علىٰ تقديم ما يحبه الله علىٰ هوىٰ النفس ومرادها...»[1].

*** ومن السنة:**

ما جاء في الصحيحين عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «كنا عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: **أخبروني بشجرة تشبه**، أو: **كالرجل المسلم، لا يتحات ورقها، ولا ولا ولا، تؤتي أكلها كل حين.**

قال ابن عمر: فوقع في نفسي أنها النخلة، ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان، فكرهت أن أتكلم، فلما لم يقولوا شيئًا، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **هي النخلة**».

فلما قمنا قلت لعمر: يا أبتاه، والله لقد وقع في نفسي أنها النخلة، فقال: ما منعك أن تكلم؟ قال: لم أركم تكلمون، فكرهت أن أتكلم أو أقول شيئًا، قال عمر: لأن تكون قلتها، أحب إليَّ من كذا وكذا».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصلٌ وفروعٌ وشعب،

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٢/ ٤٩٩.

فاسم الشجرة يشمل ذلك كله، ولو زال شيءٌ من شعبها وفروعها، لم يزل عنها اسم الشجرة، وإنما يُقال هي شجرةٌ ناقصة، أو غيرها أتم منها.

وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك في قوله تعالىٰ: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا**﴾، والمراد بالكلمة كلمة التوحيد، وبأصلها التوحيد الثابت في القلوب، وأُكُلها: هو الأعمال الصالحة الناشئة منه.

وضرب النبي ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة، ولو زال شيءٌ من فروع النخلة، أو من ثمرها، لم يزل بذلك عنها اسم النخلة بالكلية، وإن كانت ناقصة الفروع أو الثمر، ولم يذكر الجهاد في حديث ابن عمر هذا، مع أن الجهاد أفضل الأعمال، وفي رواية: أن ابن عمر قيل له: فالجهاد؟ قال: الجهاد حسن، ولكن هكذا حدثنا رسول الله ﷺ، خرجه الإمام أحمد، وفي حديث معاذ بن جبل: «**إن رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد**»، وذروة سنامه: أعلىٰ شيء فيه، ولكنه ليس من دعائمه وأركانه التي بني عليها، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الجهاد فرض كفاية عند جمهور العلماء، ليس بفرض عين، بخلاف هذه الأركان.

والثاني: أن الجهاد لا يستمر فعله إلىٰ آخر الدهر؛ بل إذا نزل عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يبق حينئذٍ ملة غير ملة الإسلام، فحينئذٍ تضع الحرب أوزارها، ويُستغنىٰ عن الجهاد، بخلاف هذه الأركان، فإنها واجبةٌ علىٰ المؤمنين إلىٰ أن يأتي أمر الله

وهم علىٰ ذلك، والله أعلم»(١).

وما جاء في الصحيحين أيضًا عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما أنه قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وبينهما مشبَّهات، لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقىٰ المشبَّهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعىٰ حول الحمىٰ يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمىٰ، ألا إن حمىٰ الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله:

«وقوله ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فيه إشارة إلىٰ: أن صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه للمحرمات، واتقاءه للشبهات؛ بحسب صلاح حركة قلبه.

فإذا كان قلبه سليمًا، ليس فيه إلا محبة الله، ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله، وخشية الوقوع فيما يكرهه، صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوقي الشبهات؛ حذرًا من الوقوع في المحرمات، وإن كان القلب فاسدًا، قد استولىٰ عليه اتباع هواه، وطلب ما يحبه، ولو كرهه الله، فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلىٰ كل المعاصي والمشتبهات؛

(١) جامع العلوم والحكم ١ / ١٥١.

بحسب اتباع هوىٰ القلب»[1].

*** ومن أقوال أئمة السنة في تقرير هذا المعنىٰ:**

أولا: ما جاء عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٤هـ).

فقد بيَّن أن القلب، هو الأصل، وأن الأعمال مصدقة؛ لما في القلب من الإيمان؛ فقال:

«فهكذا الإيمان، هو درجات ومنازل، وإن كان سمىٰ أهله اسمًا واحدًا، وإنما هو: عمل من أعمالٍ تَعبَّدَ اللهُ به عبادَه، وفرضه علىٰ جوارحهم، وجعل أصلَه في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهدًا عليه، ثم الأعمال مصدِّقة له، وإنما أعطىٰ الله كلَّ جارحةٍ عملًا لم يُعطه الأخرىٰ، فعمل القلب: الاعتقاد، وعمل اللسان: القول، وعمل اليد: التناول، وعمل الرجل: المشي، وكلها يجمعها اسم العمل.

فالإيمان علىٰ هذا التناول، إنما هو كله مبنيٌّ علىٰ العمل، من أوله إلىٰ آخره، إلا أنه يتفاضل في الدرجات علىٰ ما وصفنا.

وزعم مَن خالفنا، أن القول دون العمل، فهذا عندنا متناقض؛ لأنه إذا جعله قولًا فقد أقر أنه عمل، وهو لا يدري بما أعلمتك من العلة الموهومة عند العرب في تسمية أفعال الجوارح عملًا»[2].

---

(١) جامع العلوم والحكم ١ / ٢١٠.

(٢) كتاب الإيمان ص: ٥٢.

ثانيا: ما جاء عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٤هـ).

فقد بيَّن أن الإيمان له أصل وفرع، فقال:

«إنكم ضربتم المثل علىٰ غير أصل، وقد غلطتم علينا، ولم تفهموا معنانا، وذلك أنا نقول: إن الإيمان أصلٌ، من نقص منه مثقال ذرة زال عنه اسم الإيمان، ومن لم ينقص منه لم يزل عنه اسم الإيمان، ولكنه يزداد بعده إيمانًا إلىٰ إيمانه، فإن نقصت الزيادة التي بعد الأصل لم ينقص الأصل الذي هو إقرارٌ بأن الله حق، وما قاله صدق؛ لأن النقص من ذلك شكٌّ في الله، أحق هو أم لا؟

وفي قوله: أَصِدْقٌ هو أم كذب؟ ونقص من فروعه، وذلك كنخلةٍ قائمة ذات أغصان وورق، فكلما قُطِع منها غصنٌ لم يزل عنها اسم الشجرة، وكانت دون ما كانت عليه من الكمال من غير أن ينقلب اسمها، إلا أنها شجرةٌ ناقصةٌ من أغصانها، وغيرها من النخل من أشكالها أكمل منها، لتمامها بسعفها، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾﴾ [إبراهيم: ٢٤]، فجعلها مثلًا لكلمة الإيمان، وجعل لها أصلًا وفرعًا وثمرًا تؤتيه...»[(١)].

وقال: «ثم فسر النبي ﷺ، بسنته الإيمان؛ إذ فهم عن الله عَزَّ وَجَلَّ مَثَلَه، فأخبر أن الإيمان ذو شعب، أعلاها، شهادة: أن لا إله إلا الله، فجعل أصله؛ الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الإيمان، ثم جعل في غير حديث الأعمال شعبًا

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٧٠٠.

من الإيمان»[1].

وقال: «وقد جزَّأ النبي ﷺ ما في قلوبهم من الإيمان بالقلة والكثرة، ثم أخبر أن أقلهم إيمانًا، قد أُدخِل الجنة، فثبت له بذلك اسم الإيمان، فإذا كان أقلهم إيمانًا يستحق الاسم، والآخرون أكثر منه إيمانًا؛ دل ذلك أن له أصلًا وفرعًا، يستحق اسمه من يأتي بأصله، ويتأولون في الزيادة بعد أصله، فتركوا أن يضربوا النخلة مثلًا للإيمان، مثلًا كما ضربه الله ﷻ، ويجعل الإيمان له شعبًا كما جعله الرسول ﷺ، فيشهدوا بالأصل وبالفروع، ويشهدوا بالزيادة إذا أتىٰ بالأعمال، كما أن النخلة؛ فروعها وشعبها، أكمل لها، وهي مزدادة بعد ما ثبت الأصل شعبًا وفرعًا، فقد كان يحق عليهم أن يُنزلوا المؤمن بهذه المنزلة؛ فيشهدوا له بالإيمان؛ إذ أتىٰ بالإقرار بالقلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملًا من الأعمال التي سماها النبي ﷺ شعبًا للإيمان، وكان كلما ضيَّع منها شعبةً، علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يُزيلوا عنه اسم الإيمان حتىٰ يزول الأصل»[2].

ثالثا: ما جاء عن الإمام محمد بن إسحاق بن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٥هـ).

فقد عنون: (ذِكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو)، ثم قال تحته:

«**وقال أهل الجماعة**: الإيمان هي الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، غير أن له أصلًا وفرعًا.

---

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٧٠٦.

(٢) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٧١٢.

فأصله المعرفة بالله، والتصديق له، وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان مع الخضوع له، والحب له، والخوف منه، والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة.

فإذا أتىٰ بهذا الأصل، فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملًا له حتىٰ يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم، وقد جاء الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإيمان بضع وسبعون، أو ستون شعبة أفضلها: شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذىٰ عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**».

فجعل الإيمان شعبًا، بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح.

فشهادة أن لا إله إلا الله فعل اللسان، تقول: شهدت أشهد شهادة.

والشهادة فعله بالقلب واللسان، لا اختلاف بين المسلمين في ذلك، والحياء في القلب، وإماطة الأذىٰ عن الطريق فعل سائر الجوارح»(١).

وعنون: (ذِكر المثل الذي ضربه الله والنبي ﷺ للمؤمن والإيمان)، ثم قال تحته:

«قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

---

(١) كتاب الإيمان ١ / ٣٣١.

فضربها مثلًا؛ لكلمة الإيمان، وجعل لها أصلًا وفرعًا وثمرًا تؤتيه كل حين، فسأل النبي ﷺ أصحابه عن معنىٰ هذا المثل من الله، فوقعوا في شجر البوادي، فقال ابن عمر: فوقع في نفسي أنها النخلة فاستحييت، فقال النبي ﷺ: هي النخلة.

ثم فسر النبي ﷺ الإيمان بسنته؛ إذ فهم عن الله مَثَلَه، فأخبر أن الإيمان ذو شعب أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله.

فجعل أصله الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الأعمال.

فالذي سمىٰ الإيمان التصديق، هو الذي أخبر أن الإيمان ذو شعب، فمَن لم يُسمِّ الأعمال شعبًا من الإيمان، كما سماها النبي ﷺ، ويجعل له أصلًا وشعبًا، كما جعله الرسول ﷺ، كما ضرب الله المثل به، كان مخالفًا له، وليس لأحد أن يفرق بين صفات النبي ﷺ للإيمان، فيؤمن ببعضها ويكفر ببعضها؛ لأن النبي ﷺ، حين سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان بدأ بالشهادة، وقال لوفد عبد القيس: «**أتدرون ما الإيمان؟**» فبدأ بالشهادة، وهي الكلمة أصل الإيمان، والشاهد، بلا إله إلا الله، هو المصدق المقر بقلبه، يشهد بها لله بقلبه، ولسانه، يبتدئ بشهادة قلبه، والإقرار به، ثم يثني بالشهادة بلسانه، والإقرار به بنية صادقة، يرجع بها إلىٰ قلب مخلص، فذلك المؤمن المسلم، ليس كما شهد به المنافقون؛ إذ قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، قال الله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]...»(١).

(١) كتاب الإيمان ١ / ٣٥٠.

رابعا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ).

فقد ذكر ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ؛ فقال:

«وإذا قام بالقلب التصديق به، والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة؛ والأعمال الظاهرة، فما يظهر علىٰ البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال؛ له أيضًا تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوىٰ بفرعه، كما في الشجرة التي يُضرب بها المثل لكلمة الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٥]، وهي كلمة التوحيد، والشجرة كلما قوي أصلها وعرق وروي؛ قويت فرعها، وفروعها أيضًا إذا اغتذت بالمطر والريح، أثر ذلك في أصلها.

وكذلك (الإيمان في القلب، والإسلام علانية)، ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة، كان يستدل بها عليها: كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فأخبر أن من كان مؤمنًا بالله واليوم الآخر لا يوجدون مُوادِّين لأعداء الله ورسوله؛ بل نفس

الإيمان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادَّة دل ذلك على خلل الإيمان»[1].

وقال: «فإن الإيمان أصله الإيمان الذي في القلب، ولابد فيه من شيئين: تصديق بالقلب، وإقراره ومعرفته، ويقال لهذا: قول القلب، قال الجنيد بن محمد: التوحيد: قول القلب، والتوكل: عمل القلب، فلابد فيه من قول القلب وعمله؛ ثم قول البدن وعمله...

ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة؛ سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

وقال أبو هريرة: القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي ﷺ أحسن بيانًا، فإن الملك وإن كان صالحًا فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم، وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه؛ بخلاف القلب؛ فإن الجسد تابع له، لا يخرج عن إرادته قط، كما قال النبي ﷺ: «**إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد**».

فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان؛ علمًا وعملًا قلبيًّا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر، والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل

---

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٥٤١.

الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن، لازم له، متىٰ صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد»[١].

وقال: «إذا عرف أن أصل الإيمان في القلب، فاسم (الإيمان) تارة يُطلق علىٰ ما في القلب من الأقوال القلبية، والأعمال القلبية؛ من التصديق، والمحبة، والتعظيم ونحو ذلك، وتكون الأقوال الظاهرة والأعمال لوازمه وموجباته ودلائله، وتارة علىٰ ما في القلب والبدن جعلًا لموجب الإيمان ومقتضاه داخلًا في مسماه، وبهذا يتبين أن الأعمال الظاهرة تسمىٰ إسلامًا، وأنها تدخل في مسمىٰ الإيمان تارة، ولا تدخل فيه تارة»[٢].

وقال: «**ثم هو في الكتاب بمعنيين**: أصلٌ، وفرعٌ واجب، فالأصل الذي في القلب وراء العمل»[٣].

خامسا: ما جاء عن العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١هـ).

فقد بيَّن أن القلب هو الأصل، وأن أعمال الجوارح تابعة له؛ فقال:

«الكلام في مسألة النية شديد الارتباط بأعمال القلوب، ومعرفة مراتبها وارتباطها بأعمال الجوارح، وبنائها عليها، وتأثيرها فيها، صحةً وفسادًا، وإنما هي الأصل المراد المقصود، وأعمال الجوارح تبع ومكملة، ومتممة، وأن النية بمنزلة الروح، والعمل بمنزلة الجسد والأعضاء؛ الذي إذا فارق الروح فَمَوات،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ١٨٦.
(٢) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٥٥١.
(٣) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٣٧.

وكذلك العمل إذا لم تصحبه النية فحركة عابث.

فمعرفة أحكام القلوب أهم من معرفة أحكام الجوارح؛ إذ هي أصلها، وأحكام الجوارح متفرعة عليها»[(١)].

وقال: «ومنها قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾﴾ [إبراهيم: ٢٤]؛ فشبه سبحانه وتعالىٰ الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة؛ لأن الكلمة الطيبة تُثمِر العمل الصالح، والشجرة الطيبة تُثمِر الثمر النافع.

وهذا ظاهر علىٰ قول جمهور المفسرين الذين، يقولون: (الكلمة الطيبة، هي: شهادة أن لا إله إلا الله)، فإنها تُثمِر جميع الأعمال الصالحة الظاهرة والباطنة، وكل عمل صالح مرضي لله ثمرة هذه الكلمة، وفي (تفسير علي بن أبي طلحة)، عن ابن عباس قال: (كلمة طيبة: شهادة أن لا إله إلا الله، كشجرة طيبة وهو المؤمن، أصلها ثابت: قول لا إله إلا الله، في قلب المؤمن، وفرعها في السماء، يقول: يرفع بها عمل المؤمن إلىٰ السماء).

وقال الربيع بن أنس: (كلمة طيبة هذا مثل الإيمان؛ فالإيمان: الشجرة الطيبة، وأصلها الثابت الذي لا يزول: الإخلاص فيه، وفرعه في السماء: خشية الله)، والتشبيه علىٰ هذا القول أصح وأظهر وأحسن؛ فإنه سبحانه شبَّه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة الثابتة الأصل، الباسقة الفرع في السماء علوًّا، التي لا

---

(١) بدائع الفوائد ٣/ ١١٣٩.

تزال تُؤتي ثمرتها كل حين.

وإذا تأملت هذا التشبيه رأيته مطابقًا لشجرة التوحيد الثابتة الراسخة في القلب، التي فروعها من الأعمال الصالحة صاعدةٌ إلىٰ السماء.

ولا تزال هذه الشجرة تُثمِر الأعمال الصالحة، كل وقت، بحسب ثباتها في القلب، ومحبة القلب لها، وإخلاصه فيها، ومعرفته بحقيقتها، وقيامه بحقوقها، ومراعاتها حق رعايتها، فمَن رَسَخت هذه الكلمة في قلبه، بحقيقتها التي هي حقيقتها، واتصف قلبه بها، وانصبغ بها بصبغة الله التي لا أحسن صبغةً منها، فعرف حقيقة الإلهية التي يُثبتها قلبه لله، ويشهد بها لسانه، وتصدقها جوارحه، ونفىٰ تلك الحقيقة ولوازمها عن كل ما سوىٰ الله، وواطأ قلبُه لسانَه في هذا النفي والإثبات، وانقادت جوارحه لمن شهد له بالوحدانية طائعةً سالكةً سبل ربه ذُللًا غير ناكبةٍ عنها، ولا باغيةٍ سواها بدلًا، كما لا يبتغي القلب سوىٰ معبوده الحق بدلًا؛ فلا ريب أن هذه الكلمة من هذا القلب علىٰ هذا اللسان لا تزال تُؤتي ثمرها من العمل الصالح الصاعد إلىٰ الله كل وقت؛ فهذه الكلمة الطيبة هي التي رفعت هذا العمل الصالح الصاعد إلىٰ الرب تعالىٰ، وهذه الكلمة الطيبة تُثمِر كَلِمًا كثيرًا طيبًا يُقارنه عملٌ صالح، فيرفعُ العملُ الصالحُ الكلمَ الطيب، كما قال تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]؛ فأخبر سبحانه أن العمل الصالح يرفعُ الكلمَ الطيب، وأخبر أن الكلمة الطيبة تُثمِر

لقائلها عملًا صالحًا كل وقت»[1].

سادسا: ما جاء عن الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ٧٩٥هـ).**

فقد بيَّن أن القلب هو الأصل، وأن الأعمال تابعة لهذا الأصل؛ فقال معلقًا علىٰ قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اليقين: الإيمان كله):

«**واليقين، هو**: العلم الحاصل للقلب بعد النظر والاستدلال، فيوجب قوةَ التصديق حتىٰ ينفي الريبَ ويوجب طمأنينةَ القلب بالإيمان وسكونَه وارتياحَه به، وقد جعله ابن مسعود الإيمانَ كله، وكذا قال الشعبي أيضًا.

وهذا مما يتعلق به من يقول: إن الإيمان، هو: مجرد التصديق، حيث جعل اليقين: الإيمان كله، فحصره في اليقين، ولكن لم يُرد ابن مسعود أن ينفي الأعمال من الإيمان، **إنما مراده**: أن اليقين هو أصل الإيمان كله، فإذا أيقن القلب بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ انبعثت الجوارح كلها للاستعداد للقاء الله تعالىٰ بالأعمال الصالحة، فنشأ ذلك كله عن اليقين»[2].

سابعا: ما جاء عن العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ١٤٢٠هـ).**

فقد بيَّن أن القلب هو الأصل، وأن الجوارح تبعٌ له؛ فقال:

«الإيمان أصله في القلب، مثلما قال ﷺ: «**التقوىٰ هاهنا**، وأشار إلىٰ صدره»؛ يعني في القلب، وإذا صلح القلب صلح الجسد، كما قال النبي ﷺ: «**ألا وإن في**

---

(١) إعلام الموقعين ٢ / ٢٩٨.

(٢) فتح الباري لابن رجب ١ / ١٥.

الجسد مضغة، إذا صلحت صلح سائر الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد كله»؛ هذا صحيح، متىٰ صلح القلب وعمَّره الله بالتقوىٰ، والخشية لله؛ استقام البدن، استقامت الجوارح، في طاعة الله، ومتىٰ خبث القلب بالنفاق والكفر والضلال؛ خبثت الجوارح، وانقادت له.

فالأساس هو القلب، متىٰ أصلحه الله وعمَّره بالتقوىٰ؛ انقادت الجوارح لطاعة الله ورسوله، والكف عن محارم الله، ومتىٰ خبث القلب بالكفر والنفاق والفجور واتباع الهوىٰ؛ انقادت الجوارح لأعماله السيئة، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[(١)].

وقال: «فأهل الإيمان الصادق، والإسلام الصادق، هم المؤمنون حقًّا، وهم الذين جمعوا بين الخضوع لله والذل له سبحانه، والإسلام له، والجهاد في سبيله، والإخلاص له، مع الإيمان الصادق في القلوب؛ الذي ينتج عنه ويتفرع عنه الأقوال الصادقة، والأعمال الصالحة، وأعمال القلوب من خوف ورجاء وإخلاص ومحبة وشوق إلىٰ الله وإلىٰ جنته وحذرًا من عقابه سبحانه وتعالىٰ»[(٢)].

---

(١) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب ٤ / ٢٠٧.

(٢) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة ٥ / ٢٤.

ثامنا: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٢١هـ).

فقد بيَّن هذا المعنىٰ بوضوح أيضًا، وأن القلب هو الأصل، والأعمال تبع له.

فقال: «وذِكر الله يكون بالقلب، وباللسان، وبالجوارح؛ فالأصل ذكر القلب كما قال ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

فالمدار علىٰ ذِكر القلب؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ وذِكر الله باللسان، أو بالجوارح بدون ذِكر القلب قاصرٌ جدًّا، كجسد بلا روح»[(١)].

وقال: «وفي هذه الآية إشارة إلىٰ أن الصلاح صلاح القلب، لقوله: ﴿ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات: ٣].

وكما قال النبي -عليه الصلاة والسلام- في الحديث الصحيح: «**التقوىٰ هاهنا**» وأشار إلىٰ صدره الذي هو محل القلب ثلاث مرات: «**التقوىٰ هاهنا، التقوىٰ هاهنا، التقوىٰ هاهنا**»، ولا شك أن التقوىٰ تقوىٰ القلب، أما تقوىٰ الجوارح، وهي إصلاح ظاهر العمل، فهذا يقع حتىٰ من المنافقين: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا۟ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، لكن الكلام علىٰ تقوىٰ القلب التي هي بها الصلاح، نسأل الله تعالىٰ أن يرزقنا ذلك.

وبعض الناس يفعل المعاصي، كإسبال الثوب مثلًا، أو حلق اللحية، أو

---

(١) تفسير سورة البقرة ٢ / ١٦٧.

شرب الدخان، وتنهاه وتخوِّفه من عقاب الله، فيقول: التقوىٰ هاهنا، كأنه يُزكي نفسه، وهو قائم بمعصية الله.

فنقول له بكل سهولة: لو كان ما هنا متقيًا؛ لكانت الجوارح مُتقية؛ لأن النبي ﷺ يقول: **(ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله)**»(١).

وقال: «أما المقصود بالكلمة الطيبة، فهي كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله.

وأما المقصود بالشجرة الطيبة، فهي النخلة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، تُؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

كذلك كلمة الإخلاص تُؤتي ثمرتها بالعمل الصالح المقرب إلىٰ الله ﷻ، فهي أصل وفروعها الأعمال الصالحة.

ولهذا قال النبي -صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم- في حديث عتبان بن مالك: «**إن الله حرم علىٰ النار، مَن قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»؛ لأن مَن قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله، فلابد أن يأتي بالأعمال الصالحة، التي تتم بها هذه الكلمة، ولهذا قال أهل العلم في تفسير كون كلمة الإخلاص مفتاح الجنة، إن المفتاح لا يكون إلا بأسنان، فلو أدخلت المفتاح، وهو خَشَبَةٌ لتفتح به الباب لم يفتح إلا بأسنان، وأسنانها الأعمال الصالحة...»(٢).

---

(١) تفسير سورة الحجرات ص: ٢٠.

(٢) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب ٢ / ٣١٦.

تاسعا: ما جاء عن العلامة صالح الفوزان ﷾.

فقد بيَّن أن القلب هو الأصل، وأن الأعمال فرع وتبع لهذا الأصل؛ فقال:

«**والشريعة تنقسم قسمَين**: اعتقاديات وعمليات:

فالاعتقاديات، هي: التي لا تتعلق بكيفية العمل، مثل اعتقاد ربوبية الله، ووجوب عبادته، واعتقاد بقية أركان الإيمان المذكورة، وتُسمَّىٰ: (أصليةً).

والعمليات، هي: ما يتعلق بكيفية العمل، مثل الصلاة، والزكاة، والصوم، وسائر الأحكام العملية، وتُسمَّىٰ: (فرعيةً)؛ لأنها تُبنىٰ علىٰ تلك صحةً وفسادًا»[1].

وقال: «فالإيمان يعني العلم بالله سبحانه وتعالىٰ وبأسمائه وصفاته وعبادته، والعمل الصالح يكون فرعًا من العلم النافع؛ لأن العمل لابد أن يُؤَسَّس علىٰ علم»[2].

هذه بعض أقوال أئمة السنة في هذا الباب، كلها تدل دلالة واضحة علىٰ أن الإيمان له أصلٌ وفرع، وأن أصله ما في القلب، مع النطق بالشهادتين، وفرعه ما سوىٰ الشهادتين من أقوال اللسان، مع أعمال الجوارح.

وهذا يعني: أن القول بأن الإيمان له أصلٌ وفرع، ليس هو قول الشيخ ربيع وحده، وإنما هو قول أهل السنة قاطبة، ومَن تتبع أقوالهم في هذا الباب؛ لخرج بأضعاف أضعاف ما ذكرته عنهم.

وبهذا نعلم، أن الطعن في الشيخ ربيع، واتهامه بالإرجاء، وإلحاقه بالمرجئة؛ لقوله بأن الإيمان له أصلٌ وفرع؛ هو عين الضلال، ولازمه الطعن في أهل السنة

---

(١) عقيدة التوحيد ص: ٩.

(٢) المنتقىٰ من فتاوىٰ الفوزان ١ / ٣٢٠.

قاطبة، وفي مذهبهم، وكفىٰ به دليلًا علىٰ انحراف الطاعنين فيه وضلالهم، إذ من المعلوم بأن من طعن في مذهب أهل السنة وفي أئمة السنة، فقد أسقط نفسه، وحكم علىٰ نفسه بالضلال.

***

تفريق الشيخ ربيع بين الإيمان والإسلام

التفريق بين مسمىٰ الإيمان، ومسمىٰ الإسلام، هو: الذي قد حصل فيه الخلاف بين أهل السنة والجماعة، وانقسموا فيه إلىٰ ثلاثة أقسام، وليس القول بإيمان تارك العمل بالكلية من عدمه؛ تلكم الصورة الخيالية التي لا وجود لها، ولم يتصورها أحدٌ من الأئمة؛ بل ولم يذكرها أحدٌ منهم؛ لا من قريب، ولا من بعيد، ثم لو سلمنا جدلًا بوجودها، لمَا رأينا من العلماء إلا الإجماع علىٰ تكفير صاحبها، كما دلت علىٰ ذلك أصولهم وتقريراتهم.

وهذه المسألة؛ مسألة التفريق بين الإيمان والإسلام، ومعرفة العلاقة بينهما، هي من أهم المسائل التي يُعرف بها منزلة العمل من الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وبفهمها وضبطها تُفهم عبارات أئمة السنة وتُضبط؛ بل ويعرف بها أنه لا وجود لإنسان بلا عمل عند العلماء كافة؛ سنيهم وبدعيهم، وأن علماء السنة إذا ما ذكروا ترك العمل، فإنهم يذكرونه ويريدون به ترك شيء من الأعمال، وإن لم ينصُّوا علىٰ ذلك، إذ ترك العمل بالكلية لا يخطر لهم علىٰ بال؛ ولن يخطر لهم علىٰ بال؛ لا من قريب ولا من بعيد؛ بل لهم أقوال صريحة ينصُّون فيها علىٰ أن التارك للأعمال؛ هو من يترك بعضها، ولم نجد من أحدهم ولو بالإشارة إلىٰ أنه يريد بتارك العمل، تارك الأعمال كلها.

والأقسام الثلاثة في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام، كالتالي:

القسم الأول: مَن فرَّقوا بين الإيمان، والإسلام؛ **فقالوا:** بأن الإسلام الكلمة

والإيمان العمل، وهذا القول هو المنقول عن: الزهري، وابن أبي ذئب، ورواية عن أحمد.

القسم الثاني: مَن جعلوا الإيمان والإسلام اسمَين؛ لمسمًّىٰ واحد، فلم يفرقوا بينهما، إذ جعلوا الإيمان هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان، وهذا القول قاله: البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن عبد البر، وغيرهم.

القسم الثالث: مَن فرَّقوا بين الإيمان والإسلام، إذا ذُكِرا جميعًا، فجعلوا الإسلام: هو الأعمال الظاهرة: كالشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وغيرها من الأعمال الظاهرة، وجعلوا الإيمان لما في القلب؛ مِن الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

وأما إذا ذُكِر الإيمان وحده؛ فإنهم يُدخلون فيه الإسلام، وإذا ذُكر الإسلام وحده؛ فإنهم يُدخلون فيه الإيمان، وهذا القول، قد قال به حماد بن زيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل في الرواية الأخرىٰ، وهو المشهور عنه، وغيرهم، وهو قول عامة أهل السنة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«ولا علمت أحدًا من المتقدمين خالف هؤلاء، فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان، ولهذا كان عامة أهل السنة علىٰ هذا الذي قاله هؤلاء»[1].

وهذا القول هو الذي عليه الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ كما سيأتي من أقواله.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٣٥٩.

ومن تدبر قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لوجده أراد أن يبطل به قول من قال بأن الإيمان والإسلام اسمان؛ لمسمًّىٰ واحد، كما أراد أن يبطل قول من قال: (الإسلام الكلمة).

وذلك أن انقسام أهل السنة والجماعة في التفريق بين مسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإسلام إلىٰ ثلاثة أقسام؛ قد أدىٰ إلىٰ انقسامهم في مسمىٰ الإسلام نفسه إلىٰ ثلاثة أقسام أيضًا، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال:

«وقد صار الناس في مسمىٰ الإسلام علىٰ ثلاثة أقوال: قيل: هو الإيمان، وهما اسمان لمسمًّىٰ واحد، وقيل: هو الكلمة، وهذان القولان لهما وجه سنذكره، لكن التحقيق ابتداءً هو ما بينه النبي ﷺ؛ لمَّا سئل عن الإسلام والإيمان، ففسر الإسلام: بالأعمال الظاهرة، والإيمان: بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أُفرِد اسم الإيمان؛ فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أُفرِد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع»[1].

ومن ظهر له هذا الخلاف وفهمه، عرف مقصود الأئمة وفهِم عباراتهم؛ إذا ما ذكروا عمل القلب ولم يذكروا معه أعمال الجوارح، وذلك لاتفاقهم جميعًا علىٰ أنها إسلامٌ لا يخلو منه إنسان، فالمنافق الذي يُظهر الإسلام يعمل أعمالًا يُدلل بها علىٰ إسلامه، وإن كان في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، فكيف

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٥٩.

بالمؤمن صحيح الإيمان؟!.

وقد جاء عن الأئمة ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ بوضوح، كما ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ**، ومن ذلك:**

قوله: «وستأتي الأحاديث الصحيحة بأنه جعل الأعمال الظاهرة من الإيمان، كقوله: (الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق)...

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال، تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في غير موضع أنه لابد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وفي (المسند) عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية والإيمان فِي القلب**»، وقال ﷺ: «**إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

فمن صلح قلبه صلح جسده قطعًا، بخلاف العكس.

وقال سفيان بن عيينة: كان العلماء، فيما مضىٰ يكتب بعضهم إلىٰ بعض بهؤلاء الكلمات: من أصلح سريرته؛ أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الله؛ أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته؛ كفاه الله أمر دنياه. رواه ابن أبي الدنيا في (كتاب الإخلاص).

فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان؛ صلح الجسد بالإسلام، وهو من الإيمان؛ يدل علىٰ ذلك أنه قال في حديث جبريل: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم**».

فجعل الدين هو الإسلام، والإيمان، والإحسان، فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: مسلم ثم مؤمن ثم محسن، كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [فاطر: ٣٢]، والمقتصد والسابق، كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه.

وهكذا من أتىٰ بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن، فإنه معرض للوعيد، كما سيأتي بيانه إن شاء الله»[(١)].

وفيه: أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا بالله بدون إيمان القلب، وإن لم ينص علىٰ إيمان القلب تنصيصًا.

وقوله: «وكل إيمان مطلق في القرآن، فقد بين فيه أنه لا يكون الرجل مؤمنًا إلا بالعمل مع التصديق؛ فقد بيَّن في القرآن أن الإيمان لابد فيه من عمل مع التصديق، كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج.

فإن قيل: تلك الأسماء باقية، ولكن ضم إلىٰ المسمىٰ أعمالًا في الحكم لا في الاسم، كما يقول القاضي أبو يعلىٰ وغيره، قيل: (إن كان هذا صحيحًا، قيل مثله في الإيمان)، وقد أورد هذا السؤال لبعضهم، ثم لم يجب عنه بجواب صحيح؛ بل زعم أن القرآن لم يذكر فيه ذلك، وليس كذلك؛ بل القرآن والسنة، مملوءان، بما

---

(١) كتاب الإيمان ص: ١٠.

يدل على أن الرجل، لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل، مع التصديق.

وهذا في القرآن، أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان: بيَّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف»(١).

وقوله: «فكذلك الإيمان والصلاة والزكاة، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف، وقد عرَّفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا، والدعاء الذي صفته كذا وكذا، فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق، فإنه قد بيَّن أنه لا يكتفي بتصديق القلب واللسان، فضلًا عن تصديق القلب وحده؛ بل لابد أن يعمل بموجب ذلك التصديق»(٢).

وقوله: «**فإن الإيمان أصله الإيمان الذي في القلب، ولابد فيه من شيئين:** تصديق بالقلب، وإقراره ومعرفته.

ويقال لهذا: قول القلب، قال الجنيد بن محمد: التوحيد: قول القلب، والتوكل: عمل القلب، فلابد فيه من قول القلب وعمله؛ ثم قول البدن وعمله...

ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة؛ سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ، في الحديث الصحيح: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**».

وقال أبو هريرة: القلب ملك، والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت

(١) كتاب الإيمان ص: ١٠٥.
(٢) كتاب الإيمان ص: ١٠٦.

جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده.

وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي ﷺ أحسن بيانًا، فإن الملك، وإن كان صالحًا، فالجند لهم اختيار، قد يعصون به ملكهم، وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه؛ بخلاف القلب؛ فإن الجسد تابع له، لا يخرج عن إرادته قط، كما قال النبي ﷺ: «**إذا صلحت، صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد**».

فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان؛ علمًا وعملًا قلبيًّا، لزم ضرورة صلاح الجسد، بالقول الظاهر، والعمل بالإيمان المطلق.

كما قال أهل الحديث: قول وعمل؛ قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن، لازم له، متىٰ صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد»[1].

وقوله: «**وأما قولهم**: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان، إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة؛ وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح؛ بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة، كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان

---

(١) كتاب الإيمان ص: ١٤٩.

أصله ما في القلب، وحيث عُطفت عليه الأعمال؛ فإنه أُريد أنه لا يُكتفىٰ بإيمان القلب؛ بل لابد معه من الأعمال الصالحة»(١).

وقوله: «وكذلك يذكر الإيمان أولًا؛ لأنه الأصل الذي لابد منه، ثم يذكر العمل الصالح، فإنه أيضًا من تمام الدين لابد منه، فلا يظن الظان؛ اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح»(٢).

وقوله: «**وقيل**: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان، فإن أصل الإيمان هو ما في القلب، ولكن هي لازمة له، فمَن لم يفعلها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق، كما تقدم في كلام النبي ﷺ، فإذا عطفت عليه ذكرت؛ لئلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد؛ فكان ذكرها تخصيصًا وتنصيصًا ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة؛ وهو الجنة بلا عذاب، لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحًا؛ لا يكون لمن ادعىٰ الإيمان ولم يعمل، وقد بيَّن سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله: آمنت؛ لابد أن يقوم بالواجب، وحصر الإيمان في هؤلاء يدل علىٰ انتفائه عمن سواهم.

وللجهمية هنا سؤال، ذكره أبو الحسن في كتاب (الموجز)، وهو أن القرآن نفىٰ الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان، قالوا: فنحن نقول:

(١) كتاب الإيمان ص: ١٥٧.

(٢) كتاب الإيمان ص: ١٥٨.

مَن لم يعمل هذه الأعمال، لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل علىٰ انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب؛ وبعد هذا فكونها لازمةً، أو جزءًا نزاع لفظي...»[1].

وقوله: «**من غلط المرجئة**: ...، ظنهم أن الإيمان الذي في القلب، يكون تامًّا بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان، ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له.

والتحقيق: أن إيمان القلب التام، يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر، ولهذا صاروا يُقدرون مسائل يمتنع وقوعها، لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان؛ يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقىٰ سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار»[2].

وقوله: «والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه، كقوله

---

(١) كتاب الإيمان ص: ١٦٠.

(٢) كتاب الإيمان ص: ١٦٢.

تعـــالىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [النور: ٤٧-٥١].

فنفىٰ الإيمان، عمن تولىٰ عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين؛ إذا دُعوا إلىٰ الله ورسوله؛ ليحكم بينهم، سمعوا وأطاعوا، فبين أن هذا من لوازم الإيمان»(١).

وكل هذا ذكرته علىٰ سبيل المثال، وإلا فكتاب (الإيمان)؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مليء بمثل هذه العبارات، التي يتجلىٰ بها مذهب أهل السنة والجماعة، وأنهم قد يقتصرون علىٰ بعض الألفاظ والمعاني التي يظهر بها المقصود، خاصة فيما كان عندهم جميعًا من المُسلَّمات، كالقول بأن الإيمان قولٌ وعمل، وأن له أصلًا وفرعًا، وأن أصله الإقرار بالقلب واللسان، وفرعه العمل، إلىٰ غير ذلك مما هو متفقٌ عليه بينهم جميعًا؛ سواء مَن كان يُكفر بترك شيءٍ من الأعمال، أو مَن لا يكفر بترك شيءٍ منها، فهم -من حيث الجملة-، متفقون علىٰ أن تارك العمل لا يكفر، مع اتفاقهم جميعًا علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، اتفقوا علىٰ ذلك؛ واختلفوا في أعمال مخصوصة، هل يكفر بتركها، أو لا يكفر، كالأركان الأربعة، أو بعضها، مع احترام بعضهم بعضًا في اجتهاداتهم في

---

(١) كتاب الإيمان ص: ١٧٥.

مثل هذه المسائل، إذ لم يُضلل بعضهم بعضًا، ولم يُبدع بعضهم بعضًا.

ومما ينبغي؛ أن يُعلم أن القول بعدم كفر تارك العمل، هو قول المسلمين جميعًا؛ سنيهم وبدعيهم، ولم ينازع في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة؛ الذين يكفرون المسلمين بالذنوب.

ومما يؤيد هذا المعنىٰ أيضًا، ما جاء عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ**، إذ أثبت الإيمان لمن دخل فيه بالإقرار، والتصديق، والخروج من ملل الكفر، دون أن يذكر العمل.**

فقال: «وأما احتجاجهم، بأن الله جعل اسم مؤمن اسم ثناء وتزكية، وأوجب عليه الجنة، ثم أوجب النار علىٰ الكبائر، فدل بذلك علىٰ أن اسم الإيمان زائل عن كل من أتىٰ كبيرة.

فإنا نقول: إن اسم المؤمن قد يطلق علىٰ وجهين: اسم بالخروج من ملل الكفر، والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجبها الله علىٰ المؤمنين، ويجري عليه الأحكام، والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين، واسم يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية، يجب به دخول الجنة، والفوز من النار، فالمؤمنون الذين خاطبهم الله بالفرائض، والحلال، والحرام، والأحكام، والحدود، الذين لزمهم الاسم بالدخول في الإسلام بالإقرار، والتصديق، والخروج من ملل الكفر، والمؤمنون الذين زكاهم، وأثنىٰ عليهم، ووعدهم

الجنة، هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب كل المعاصي، واجتناب الكبائر»(١).

صدر منه هذا القول، مع أنه من الأئمة المشهورين بتكفير تارك الصلاة تكاسلًا، يَعرف ذلك عنه العلماء وطلبة العلم.

ومن ذلك قوله: «أفلا ترىٰ أن تارك الصلاة ليس من أهل ملة الإسلام؛ الذين يُرجىٰ لهم الخروج من النار، ودخول الجنة بشفاعة الشافعين.

كما قال ﷺ في حديث الشفاعة، الذي رواه أبو هريرة، وأبو سعيد جميعًا رضي الله عنهما: أنهم يخرجون من النار، يُعرفون بآثار السجود، فقد بيَّن لك أن المستحقين للخروج من النار بالشفاعة هم المصلون، أوَ لا ترىٰ أن الله تعالىٰ ميَّز بين أهل الإيمان وأهل النفاق بالسجود...»(٢).

ومن المعلوم بداهة، أن الحكم بإيمان تارك العمل بالكلية، والحكم بتكفير تارك الصلاة تكاسلًا؛ ضدان لا يجتمعان.

وفي ذلك دلالة ظاهرة علىٰ أنه لم يُرد بإثباته الإيمان لمن دخل فيه بالإقرار والتصديق، والخروج من ملل الكفر؛ ترك العمل بالكلية؛ لا من قريب، ولا من بعيد، وإنما ينطلق في أقواله، وتقريراته من منطلق أهل السنة، وانقسامهم إلىٰ ثلاثة أقسام في فهم العلاقة، والارتباط بين الإيمان والإسلام، كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك.

وهذا شأن علماء السنة جميعًا، إذا ما ذكروا ترك العمل، فإنهم يذكرونه

---

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٦٧.

(٢) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ١٠٠٩.

ويريدون به ترك شيء من الأعمال، وإن لم ينصُّوا علىٰ ذلك صراحةً، إذ ترك العمل بالكلية لا قائل به من العلماء ألبتة، ولا هو مما يخطر لهم علىٰ بال، ولن يخطر لهم علىٰ بال؛ لا من قريب، ولا من بعيد، ولعلماء السنة أقوالٌ صريحة في أن تارك العمل؛ هو من يترك بعضه، كأن يترك صلاةً، أو زكاةً، أو صيامًا، أو ما هو دون هذه الأركان؛ من أمر بمعروف، أو نهي عن منكر، أو غير ذلك من الواجبات والمستحبات، وليس فيهم مَن يذكر تارك العمل، ويريد به تارك الأعمال كلها، وهو ما عليه الشيخ ربيع، كما سيأتي من أقواله في ثنايا هذه الرسالة.

أما قوله في هذا الباب، فمن المعلوم أنه ﷾، ممن يُفرقون بين الإيمان والإسلام، كما هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، والذي نقله عن عامة أهل السنة، كما سبق من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فمن أقواله:

أن ذكر قول الإمام الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب تعريف معرفة الإيمان والإسلام وشرائع الدين».

ثم قال: «**يعني**: بيانها وتفصيلها وتوضيحها، الإيمان والإسلام، ولعله يأتِي بالفرق بين الإيمان، والإسلام، وشرائع الدين التي تقوم علىٰ هذه الأصول»(١).

ثم بعد، أن ذكر ما ساقه الإمام الآجري من النصوص، ومنها قوله تعالىٰ:

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٤٧٣.

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩].

قال: «والإسلام في الآيتين، يشمل أعمال القلوب، واعتقادها، وقول اللسان وأعمال الجوارح.

الإسلام إذا انفرد دخلت فيه أعمال الإسلام، والإيمان، والإيمان إذا انفرد دخلت فيه أعمال الإسلام والإيمان.

يعني: أعمال القلوب، واعتقادها، وقول اللسان وأعمال الجوارح، فإذا اجتمعا في سياق واحد، كما في حديث عمر في مجيء جبريل إلىٰ النبي ﷺ، وسؤال جبريل رسول الله، عن الإسلام، والإيمان، والإحسان، فقال: «**يا محمد: أخبرني عن الإسلام؟ قال: أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت الحرام، إن استطعت إليه سبيلًا، قال: صدقت، فعجبنا أنه يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، قال: صدقت، فأخبرني عن الإحسان؟ قال: أن تعبد الله، كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**».

في مثل هذا السياق، الذي يفرق فيه بين الإسلام والإيمان، يكون للإسلام معنًىٰ وهو أعمال الجوارح؛ الأعمال الظاهرة، وللإيمان معنىً آخر وهو أعمال القلوب وأقوالها كالإيمان بالله و.. و.... إلخ.

فالقاعدة في الإسلام والإيمان: أنهما إذا اجتمعا افترقا.

يعني: لكلٍّ منهما معنًىٰ وأعمالًا يتناولها، وإذا افترقا.

يعني: انفرد ذكر الإيمان؛ شمل أعمال الإسلام والإيمان، وإذا انفرد ذكر الإسلام -كما في هاتين الآيتين- شمل كلَّ أعمال الإيمان، وعقائده، وأعمال الإسلام، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، دخلت فيه شرائع الإيمان ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، دخلت فيه شرائع الإيمان»(١).

وفي رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني).

قال: «**عرَّف ابن منده الإيمان**: بأنه قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالأركان، يزيد وينقص، وهذا التعريف في (٢ / ٣٤١) من كتابه الإيمان.

عرَّفه بتعريف أهل السنة الذين يُفرقون بين الإيمان والإسلام، وهو التعريف الذي أجمع عليه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وأئمة الهدىٰ والسنة، من بعدهم، وليس هذا بتعريف للإسلام»(٢).

وأقواله ﷾ في هذا الباب كثيرة، وفيما ذكرته كفاية، إذ به يحصل المقصود ويعرف مذهبه، وأنه موافقٌ فيما قرره لما عليه أهل السنة والجماعة، وبعيد كل البعد عن المرجئة والإرجاء.

ومن أراد السلامة في هذا الباب، وأن ينضبط له فهم أقوال العلماء فيه، فليجعل نصب عينيه الارتباط الوثيق بين الإيمان والإسلام، عند أهل السنة

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٤٨٥.

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٦٨٦.

جميعًا، وإن اختلفوا في ذلك إلىٰ ثلاثة أقسام، كما سبق بيان ذلك.

وذلك أنهم لا يُصححون إيمانًا بلا إسلام، أو بلا عملٍ ظاهر، ولا يُصححون إسلامًا بلا إيمان، أو بلا عملٍ باطن؛ بل يجعلون الإسلام أو العمل الظاهر بلا إيمان باطن؛ إسلام المنافقين، ولا يتصورون وجود إيمانٍ باطن بلا إسلام، أو بلا عملٍ ظاهر.

وهذا الفهم، مما يعين طالب العلم؛ حتىٰ إذا ما وقف علىٰ عبارة لعالم من علماء السنة يخص فيها ذكر الإيمان دون الإسلام، أو دون العمل الظاهر، أن يعلم يقينًا بأنه قد انطلق من هذا المنطلق المتفق عليه بين العلماء جميعًا، وهكذا يقال إذا وجد العالم قد ذكر الإسلام دون الإيمان، إلا إن أراد بذلك إسلام المنافقين، فهذا شأن آخر.

***

مفهوم ترك العمل عند الشيخ ربيع

اتفق أهل السنة والجماعة علىٰ أن: تارك العمل لا يكفر، مع اتفاقهم جميعًا علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وأن القول قولٌ مخصوصٌ، لا يَصح الإيمان، ولا الإسلام -مع القدرة علىٰ النطق- إلا به، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ثم تصير باقي الأقوال -بعد أن جاء بالأصل- كمالًا في الإيمان، وليست أصلًا فيه، وكذلك يُقال في العمل، فقد اتفقوا علىٰ أن أعمال الجوارح كمالٌ في الإيمان، وليست أصلًا فيه؛ إلا عند مَن يُكفِّر بترك شيءٍ من الأعمال، كالصلاة مثلًا، أو الصلاة والزكاة، أو غير ذلك من الأركان، وذلك أن المُكفِّر بترك شيءٍ من الأعمال؛ تكون هذه الأعمال -التي يُكفِّر بها- أعمالًا مخصوصةً، لا يَصح عنده الإيمان ولا الإسلام إلا بها، ثم تصير باقي الأعمال -بعد أن جاء بالأصل الذي يكفر بتركه- كمالًا في الإيمان، اتفقوا علىٰ ذلك ولم ينازع في ذلك إلا الخوارج والمعتزلة، الذين يُكفرون المسلمين بالكبائر.

وفي إثبات الخلاف بين أهل السنة في هذه الأركان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اتفق المسلمون علىٰ أنه؛ مَن لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأما الأعمال الأربعة، فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور.

وعن أحمد: في ذلك نزاع، وإحدىٰ الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب.

وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط.

ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها.

ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة.

وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف»[(١)].

وقال: «وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئًا من هذه الأركان الأربعة، ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد:

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة؛ حتىٰ الحج، وإن كان في جواز تأخيره نزاع بين العلماء، فمتىٰ عزم علىٰ تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدىٰ الروايات عن أحمد اختارها أبو بكر.

والثاني: أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الإقرار بالوجوب، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدىٰ الروايات عن أحمد؛ اختارها ابن بطة وغيره.

والثالث: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وهي الرواية الثالثة عن أحمد، وقول كثير من السلف، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد.

والرابع: يكفر بتركها وترك الزكاة فقط.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٣٠٢.

والخامس: بتركها، وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج.

وهذه المسألة لها طرفان.

أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما (الطرف الثاني) فهو مبني علىٰ مسألة كون الإيمان قولًا وعملًا كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلىٰ بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح»[١].

ومن هذين القولين نخرج بأن من أهل السنة والجماعة من لا يُكفر بترك شيءٍ من هذه الأركان، ومعلومٌ أن من لا يُكفر بترك شيءٍ من هذه الأركان، فلأن لا يُكفر بما هو دونها من الأعمال من باب أولىٰ، ولا يعني ذلك أن ننسب للعلماء بأنهم يقولون بوجود إنسان بلا عملٍ بالكلية، أو بوجود إنسانٍ لم يعمل في إسلامه أيَّ عملٍ من أعمال الإسلام طوال حياته، كتلكم الصورة الخيالية التي لم تخطر لأحدٍ من العلماء علىٰ بال.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦١٠.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القول الذي يصير به العبد مؤمنًا قولٌ مخصوص، وهو الشهادتان، وأن العمل الذي يصير به العبد مؤمنًا عملٌ مخصوص، وهو الصلاة فقال:

«فإن الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قولٌ وعمل، كما دل عليه الكتاب والسنة، وأجمع عليه السلف، وعلىٰ ما هو مقررٌ في موضعه، فالقول: تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا، والقول الذي يصير به مؤمنًا قولٌ مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة»(١).

وكون القول قولًا مخصوصًا؛ هذا لا خلاف فيه بين المسلمين، وأما العمل، فقد اختلف فيه أهل السنة كما سبق من كلام ابن تيمية نفسه.

بل من تدبر كلام ابن تيمية؛ لوجد أنه قد ذكر أن العمل عملٌ مخصوص وهو الصلاة؛ مع أنه لا يُكفِّر تارك الصلاة تكاسلًا؛ وإنما يُكفِّر التارك لها بالكلية، كما هو معلومٌ من مذهبه، وقد ذكره بعد أن ذكر قوله هذا؛ فقال:

«**فإن قيل**: فالأدلة الدالة علىٰ التكفير عامة عمومًا مقصودًا، وإن حملتموها علىٰ هذه الصورة كما قيل، قَلَّت فائدتها وإدراك مقصودها الأعظم، وليس في شيءٍ منها هذه القيود.

قلنا: الكفر علىٰ قسمين:

قسمٌ، تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث

---

(١) شرح العمدة ٢/ ٨٦.

والعقل وحل الدم والمال وغير ذلك، فهذا إنما يثبت إذا ظهر لنا كفره؛ إما بقول يوجب الكفر، أو عمل؛ مثل: السجود للصنم، وإلىٰ غير القبلة، والامتناع عن الصلاة، وشبه ذلك، فهذا النوع لا نرتبه علىٰ تارك الصلاة حتىٰ يتحقق امتناعه؛ الذي هو الترك؛ لجواز أن يكون قد نوىٰ القضاء فيما بعد، أو له عذر، وشبه ذلك.

والثاني: ما يتعلق بأحكام الآخرة، والانحياز عن أمة محمد، واللحاق بأهل الكفر، ونحو ذلك، فهذا قد يجوز علىٰ كثيرٍ ممن يدعي الإسلام؛ وهم المنافقون؛ الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم، الذين قيل فيهم: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ الآية [الحديد: ١٣-١٤] .

فمَن لم يُصلِّ ولم يَرَ أن يصلي قط ومات علىٰ ذلك من غير توبة، فهذا تارك الصلاة مندرج في عموم الأحاديث، وإن لم يَظهر في الدنيا حكم كفره.

ومَن قال مِن أصحابنا لا يُحكم بكفره، إلا بعد الدعاء والامتناع، فينبغي أن يُحمل قوله علىٰ الكفر الظاهر، فأما كفر المنافقين، فلا يُشترط له ذلك، فإن أحمد وسائر أصحابنا لم يَشترطوا لحقيقة الكفر هذا الشرط.

فأما إن أخرها عن وقتها وفعلها فيما بعد فمات، أو كان ممن يلزمه أن يفعلها فيما بعد فمات؛ فهذا مع أنه فاسقٌ من أهل الكبائر، ليس بكافر؛ كالأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتىٰ يخرج الوقت، ولذلك أمرنا النبي ﷺ أن نصلي معهم النافلة، ولذلك قال ابن مسعود: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:

٥]؛ أخروها حتىٰ يخرج وقتها، ولو تركوها لكانوا كفارًا.

وهذا الضرب كثيرٌ في المسلمين، وهم من أهل الكبائر الذين ادُّخِرَت لهم الشفاعة، وما جاء من الرجاء لمن يتهاون في الصلاة فإليهم ينصرف، ولهذا قال النبي ﷺ: «**ومن لم يحافظ عليها لم يكن له عند الله عهد**»، ونفي المحافظة لا ينفي الفعل، بخلاف من لم (يفعل)[1]؛ فإنه يكون تاركًا بالكلية كما تقدم، وكذلك من أخل بما يسوغ فيه الخلاف من شرائطها وأركانها.

وأما مَن أخل بشيءٍ مِن شرائطها وأركانها التي لا يسوغ فيها الخلاف؛ فهذا بمنزلة التارك لها فيما ذكره أصحابنا، كما تقدم من حديث حذيفة؛ ولأن هذه الصلاة وجودها كعدمها في منع الاكتفاء بها، فأشبه مَن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

فأما مَن يترك الصلاة بعض الأوقات؛ لا يقضيها، ولا ينوي قضاءها، أو يخل ببعض فرائضها ولا يقضيها، ولا ينوي قضاءها، فمقتضىٰ ما ذكره كثيرٌ من أصحابنا أنه يكفر بذلك، فإن دُعِي إليها، وامتنع حُكِم عليه بالكفر الظاهر، وإلا لحقه حكم الكفر الباطن بذلك، ثم إذا صلىٰ الأخرىٰ صار مؤمنًا، كما دل علىٰ ذلك قوله: «**مَن ترك صلاة العصر متعمدًا؛ حبط عمله**»، وقوله: «**مَن ترك الصلاة عمدًا؛ فقد برئت منه الذمة**»، ولا يلزم ذلك أحكام الكفر في حقه كالمنافقين.

والأشبه في مثل هذا: أنه لا يكفر بالباطن أيضًا؛ حتىٰ يعزم علىٰ تركها بالكلية،

(١) ما بين القوسين محلها فراغ في الأصل يقتضيه السياق.

كما لم يكفر في تأخيرها عن وقتها، كما تقدم من الأحاديث؛ ولأن الفرائض تُجبر يوم القيامة بالنوافل؛ ولأنه متىٰ عزم علىٰ بعض الصلاة فقد أتىٰ بما هو مجرد إيمان»[١].

وقال في موطنٍ آخر: «والاعتقاد التام؛ لعقاب التارك باعث علىٰ الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحيانًا أمور توجب تأخيرها، وترك بعض واجباتها، وتفويتها أحيانًا.

فأما من كان مصرًّا علىٰ تركها؛ لا يصلي قط، ويموت علىٰ هذا الإصرار والترك، فهذا لا يكون مسلمًا؛ لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في السنن؛ حديث عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: «**خمس صلوات كتبهن الله علىٰ العباد في اليوم والليلة، مَن حافظ عليهن، كان له عهد عند الله؛ أن يدخله الجنة، ومَن لم يحافظ عليهن، لم يكن له عهد عند الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له**»»[٢].

وهذا القول، الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من أن تارك الصلاة تكاسلًا، لا يكفر إلا إذا تركها بالكلية، وقوله: بأن القول الذي يصير به مؤمنًا قولٌ مخصوص، وهو الشهادتان، وأن العمل الذي يصير به مؤمنًا عملٌ مخصوص، وهو الصلاة، لازمه: أن نثبت الإسلام والإيمان لمن نطق

(١) شرح العمدة ٢ / ٩٢.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٢٢ / ٤٩.

بالشهادتين، وصلىٰ ولو صلاةً واحدة، وليس لنا أن نحكم بكفره بعد ذلك؛ إلا إذا أظهر الكفر، أو ثبت تركه للصلاة بالكلية بعد أن كان يصلي بعض الأحايين عند من يكفر تارك الصلاة بالكلية، وأن يكون التكفير بالشروط المعروفة عند العلماء، وهذا ما لا يرتضيه المشغبون في هذا الباب؛ بل يكون ابن تيمية مرجئًا علىٰ مذهبهم.

بل ونخرج من هذا القول أيضًا بأن تارك العمل، قد يدخل فيه من ترك العمل المُعيَّن بعد أن كان يؤديه حينًا من دهره، وليس هو مَن لم يعمل أيَّ عمل من أعمال الإسلام، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه بين الأئمة.

فترك العمل إذا ما نطق به العلماء، فإنهم يريدون به ترك شيءٍ من الأعمال، ولا قائل بأن المقصود ترك العمل كله، وهذا أمرٌ يُدركه كل مَن ضبط هذا الباب، وفهم ما نطق به الأئمة.

ومَن تأمل هذه الأقوال المذكورة عن ابن تيمية، بان له المقصود، وزال عنه الإشكال في هذا الباب، فقد ذكر فيها تكفير بعض الأئمة تارك الركن الواحد بالكلية، وسمَّىٰ التارك تاركًا للعمل، مع أنه لم يترك جميع الأعمال، وبيَّن أن التكفير واقعٌ عليه -عند هؤلاء الأئمة- وإن أتىٰ بأعمال كالجبال، مادام قد ترك هذا الركن الذي يَكفر بتركه.

وقد جاء عن العلماء ما فيه دلالة ظاهرة، علىٰ أن تارك العمل إذا ما جاء ذكره في كلامهم، فإنهم يُريدون به تارك عملٍ من الأعمال، وليس مرادهم ترك العمل كله، كتلكم الصورة الخيالية التي لا تخطر لأحدٍ من العلماء علىٰ بال.

فمن ذلك:

أولًا: ما جاء عن الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللهُ، إذ أثبت الإيمان لمن دخل فيه بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، دون أن يذكر العمل؛ مع تكفيره؛ لتارك الصلاة تكاسلًا، كما هو معلومٌ من مذهبه، مما يدل دلالة ظاهرة علىٰ أنه أراد بقوله: تارك بعض الأعمال والمُقصِّر في شيءٍ منها، ولم يُرد تارك العمل بالكلية.

وذلك قوله: «وأما احتجاجهم، بأن الله جعل اسم مؤمن اسم ثناء وتزكية، وأوجب عليه الجنة، ثم أوجب النار علىٰ الكبائر، فدل بذلك علىٰ أن اسم الإيمان زائل عن كل مَن أتىٰ كبيرة.

فإنا نقول: إن اسم المؤمن قد يطلق علىٰ وجهين: اسم: بالخروج من ملل الكفر، والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجبها الله علىٰ المؤمنين، ويجري عليه الأحكام والحدود التي جعلها الله بين المؤمنين.

واسم: يلزم بكمال الإيمان، وهو اسم ثناء وتزكية، يجب به دخول الجنة، والفوز من النار، فالمؤمنون الذين خاطبهم الله بالفرائض، والحلال، والحرام، والأحكام، والحدود، الذين لزمهم الاسم بالدخول في الإسلام بالإقرار والتصديق والخروج من ملل الكفر، والمؤمنون الذين زكاهم، وأثنىٰ عليهم، ووعدهم الجنة، هم الذين أكملوا إيمانهم باجتناب كل المعاصي، واجتناب الكبائر»(١).

---

(١) تعظيم قدر الصلاة ٢ / ٥٦٧.

ثانيا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ من أن العلماء قد يذكرون أصل الشيء ويُريدون به الأصل وما وراءه، ومَثَّل لذلك بالحسنة والسيئة، وأن مرادهم من الحسنة أعمال الخير كلها، ومن السيئة أعمال الشر كلها.

وذلك قوله: «فالذين قالوا: إن الحسنة، هي التوحيد، والسيئة هي الشرك، كما ذُكِر ذلك عن الصحابة والتابعين، ولم يُذكر في ذلك خلافًا، دليله قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨٩-٩٠]، وذلك لأن جميع أعمال البر، هي داخلةٌ في التوحيد.

فإن التوحيد، وهو: معنىٰ قول: (لا إله إلا الله): هو أن يُعبد الله، وهو تعالىٰ إنما يُعبد بما أمر به، فهو العمل لله بأمر الله، كما قال تعالىٰ ﴿ بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢].

فكل عملٍ من أعمال البر، فهو جزءٌ من التوحيد ومَن العمل لله، ومن عبادة الله توحيده، ومن فروع ذلك، قال الله تعالىٰ: ﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٖ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٦].

فالكلمة الطيبة هي: التوحيد، وهي كالشجرة، والأعمال ثمارها في كل وقت، فجميع الأعمال الحسنة تضاعف لصاحبها، وجميعها من عبادة الله وحده، وهي من فروع قول: (لا إله إلا الله)؛ بل الأعمال تحقق قول: (لا إله إلا الله)، فإن الإيمان قولٌ وعمل، قال النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وستون، أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق**».

فمَن قال: الحسنة (لا إله إلا الله)؛ لم يُرِد أن هذه الكلمة وحدها هي الحسنة دون العمل بمقتضاها؛ بل هي عنده الشجرة الجامعة، والأعمال داخلةٌ فيها وفروعٌ لها.

وكذلك السيئة هي: العمل لغير الله، وهذا هو الشرك، فإن الإنسان همَّامٌ حارثٌ لابد له من عمل، ولابد له من مقصودٍ معبودٍ يعمل لأجله، فالعمل لله: هو الإخلاص والتوحيد له، والعمل لغيره: هو الشرك، وإن عمل لله ولغيره فذلك أيضًا شرك»(١).

وقد نصَّ رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ عدم وجود مثل تلكم الصورة الخيالية، وأنها لا تخطر للأئمة علىٰ بال، إذ لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب، مع عدم جميع أعمال الجوارح.

فقال: «**وأما قولهم**: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بينا أن الإيمان إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح؛ بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب؛ وحيث عُطفت عليه الأعمال؛ فإنه أُريد أنه لا يُكتفىٰ بإيمان

(١) تفسير آيات أشكلت علىٰ كثير من العلماء ١ / ٣٤٧.

القلب؛ بل لابد معه من الأعمال الصالحة»(١).

ثالثا: ما جاء عن الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ من أن المقصود من قوله عليه الصلاة والسلام: «لم يعملوا خيرًا قط»، أي: من أعمال الجوارح، وإن كان أصل التوحيد معهم؛ ذكر ذلك مع تكفيره؛ لتارك الأركان الأربعة، كما هو معلومٌ من مذهبه(٢)، مما يدل دلالة ظاهرة علىٰ أنه أراد بقوله تارك بعض

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧ / ١٩٨.

(٢) فمن المعلوم والثابت عن الحافظ ابن رجب أنه يكفر تارك الأركان الأربعة؛ بل ويكفر بترك الصلاة وحدها، وقد أشار إلى ذلك في تعليقه على حديث: «**بني الإسلام على خمس**»، إذ بيَّن أن هذه الخمس هي دعائم البنيان التي يزول الإسلام بفقدها كلها، ومراده بالكل هنا: الأركان الأربعة بلا شك، إذ فرَّق بينها وبين النطق بالشهادتين، فذكر أن الإسلام يزول بفقدها جميعها، وأنه يزول أيضًا بفقد الشهادتين وحدها، ولو كان مقصوده الشهادتين فقط؛ لاكتفى بذكرها دون باقي الأركان؛ وهذا ظاهرٌ من قوله:
«والمراد من هذا الحديث أن الإسلام مبنيٌّ على هذه الخمس، فهي كالأركان والدعائم لبنيانه، وقد خرَّجه محمد بن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة)، ولفظه: (بني الإسلام على خمس دعائم)؛ فذكره، والمقصود تمثيل الإسلام ببنيانه، ودعائم البنيان هذه الخمس، فلا يثبت البنيان بدونها، وبقية خصال الإسلام كتتمة البنيان، فإذا فُقِد منها شيءٌ، نقص البنيان وهو قائمٌ لا ينتقض بنقص ذلك، بخلاف نقض هذه الدعائم الخمس؛ فإن الإسلام يزول بفقدها جميعها بغير إشكال، وكذلك يزول بفقد الشهادتين، والمراد بالشهادتين الإيمان بالله ورسوله ... ، وبهذا يُعلم أن الإيمان بالله ورسوله داخلٌ في ضمن الإسلام، كما سبق تقريره في الحديث الماضي، وأما إقام الصلاة؛ فقد وردت أحاديث متعددةٌ تدل على أن من تركها، فقد خرج من الإسلام» (جامع العلوم والحكم ١ / ١٤٥).
وقال: «وفي حديث آخر: «**الدين خمسٌ لا يقبل الله منهن شيئًا دون شيء**»، فذكر مباني الإسلام الخمس، وأن من أتى ببعضها دون بعضٍ لم يُقبل منه.
ونفي القبول هنا بمعنى نفي الرضا بذلك، واستكمال الثواب عليه، وحينئذٍ فذكرُ بعض المباني مشعرٌ بالباقي منها، فكان النبي ﷺ تارةً يكتفي في جواب من سأله عن أفضل الأعمال بالشهادتين، وتارةً بالصلاة.
ومراده في كلا الجوابين سائرُ المَباني، لكنه خص بالذكر أشرفها، فكأنه قال: الشهادتان وتوابعُهُما، والصلاة وتوابعها، ولوازمها، وهو بقية المباني الخمس.
ويشهد لهذا: قول النبي ﷺ: «**أُمِرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم**»، فتوهَّم طائفةٌ من الصحابة أن مراده أن مجرد هذه الكلمة يَعصِمُ الدم حتى تَوَقَّفوا
=

الأعمال، والمُقصِّر في شيءٍ منها، ولم يُرد تارك العمل بالكلية.

وذلك قوله: «والمراد بقوله: «لم يعملوا خيرًا قط». من أعمال الجوارح، وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار، إنه لم يعمل خيرًا قط غير التوحيد، خرَّجه الإمام أحمد، من حديث أبي هريرة مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا.

ويشهد لهذا، ما في حديث أنس، عن النبي -صلىٰ الله عليه وآله وسلم-، في حديث الشفاعة، قال: «**فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله**»، خرَّجاه في الصحيحين.

وعند مسلم: «**فيقول: ليس ذلك، أو ليس ذلك إليك**».

وهذا يدل علىٰ أن الذين يخرجهم الله برحمته، من غير شفاعة مخلوق، هم أهل كلمة التوحيد، الذين لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم، والله أعلم»(١).

وقد نصَّ علىٰ أن العلماء: قد يُعرِضون عن ذكر أعمال الجوارح؛ لأنه لا خلاف بينهم في كونها عملًا، والإيمان قولٌ وعمل، فلا خلاف بينهم في دخولها

=

في قتال من منع الزكاة، حتى بيَّن لهم أبو بكر، ورجع الصحابة إلى قوله: أن المراد: الكلمتان بحقوقهما، ولوازمهما، وهو الإتيان ببقية مباني الإسلام.

وقد تبيَّن صحَّةُ، قولهم برواياتٍ أُخَر، تُصرِّح بإضافة إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، إلى الشهادتين في شرط عصمة الدم، وكذلك قوله ﷺ: «**من قال: لا إله إلا الله، لم تمسَّه النار، أو دخل الجنة**»، إنما أراد الشهادتين بلوازمهما، وتوابعهما، وهو الإتيان ببقية أركان الإسلام ومبانيه». (فتح الباري لابن رجب ٤ / ٢١٥).

(١) التخويف من النار ص: ٢٥٦.

في الإيمان، وأنهم قد يذكرون الأصل الذي تنطلق منه الجوارح بالأعمال، ولا يذكرون الأعمال، كقوله هنا بأن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، مع تكفيره لتارك الأركان الأربعة، وذلك قوله:

«**ومقصود البخاري هاهنا**: أن يُسمىٰ عملًا أيضًا، وأما أعمال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه أحد، فصار الإيمان كله -علىٰ ما قرره- عملًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله، واستدل لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقوله: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ [الصافات: ٦١].

ومعلوم، أن الجنة إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يَخرج من يَخرج من أهل النار فيدخل الجنة، كما سبق ذكره»(١).

رابعا: ما جاء عن الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد سئل:

هل العلماء، الذين قالوا: بعدم كفر مَن ترك أعمال الجوارح، مع تلفظه بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي، هل هم من المرجئة؟

فأجاب: «هذا من أهل السنة والجماعة، مَن قال بعدم كفر من ترك الصيام، أو الزكاة، أو الحج، هذا ليس بكافر؛ لكنه أتىٰ كبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء، لكن علىٰ الصواب لا يكفر كفرًا أكبر، أما تارك الصلاة فالأرجح فيه أنه كفر أكبر، إذا تعمد تركها، وأما ترك الزكاة، والصيام، والحج، فهو كفر

---

(١) فتح الباري لابن رجب ١ / ١٢٠.

دون كفر، معصية وكبيرة من الكبائر...»[١].

ومن تأمل السؤال وجوابه؛ لظهر له جليًّا أن السائل أراد بسؤاله تارك أعمال الجوارح بالكلية، علىٰ ما هو راسخٌ في ذهنه هو من مثل تلكم الصورة الخيالية، أما الشيخ ابن باز فقد فَهِم من السؤال ما هو مفهوم ومتقرر عند العلماء جميعًا، مِن أن الترك إنما يكون لشيءٍ من الأعمال، وليس هو للأعمال كلها، إذ لا وجود لمثل تلكم الصورة الخيالية في أذهان العلماء، ولذلك أجابه بما هو متفقٌ عليه بين الجميع، دون أن يتطرق لتارك العمل بالكلية، من عدمه، لا من قريب ولا من بعيد.

بل نصَّ رَحِمَهُ اللهُ **علىٰ عدم وجود مثل هذه الصورة الخيالية، وأنها لا تخطر للأئمة علىٰ بال، وقد سئل**: مَن شهد أنْ لا إله إلا الله واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلمًا؟

فأجاب: «لا، ما يكون مسلمًا؛ حتىٰ يُوحد الله بعمله، يُوحد الله بخوفه، ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن بأن الله أوجب كذا، وحرم كذا، ولا يُتصوَّر؛ ما يُتصوَّر أن إنسان مسلم؛ يؤمن بالله؛ يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يُتصوَّر أن يقع من أحد؛ نعم؛ لأن الإيمان يحفزه إلىٰ العمل؛ الإيمان الصادق؛ نعم»[٢].

خامسا: ما جاء عن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وقد ذكر ترك العمل وأراد بعضه، كما هو قول أهل السنة والجماعة إذا ما ذكروا تارك العمل، ولم يُرد به

(١) مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة ٢٨ / ١٤٤.

(٢) من تعليقه علىٰ فتح المجيد شرح كتاب التوحيد -الشريط الثاني- الدقيقة: ٢٦.

ترك العمل كله.

وذلك قوله: «أن الإيمان وحده لا يكفي؛ بل لابد معه من إصلاح، لكن هل نقول: إنه بمجرد الإفساد أو مجرد ترك العمل الصالح يكون الإنسان كافرًا؟

نقول: لا نستطيع أن نحكم علىٰ شخص بأنه كافر، أو مؤمن إلا بدليل من الكتاب والسنة، فالذي يحكم بالكفر، ويحكم بالإيمان هو الله ﷻ ورسله، ونحن ليس لنا حق أن نقول: هذا كافر، وهذا مؤمن إلا بدليل من الشرع، ولذلك نعتب علىٰ أولئك الذين يُرِدِّدون الأسئلة: هل الأعمال شرط في كمال الإيمان، أو شرط في أصل الإيمان، أو ما أشبه ذلك من العبارات، ونرىٰ أن كل هذا لا حاجة إليه، وبحثهم هذا -في الحقيقة- لا أصل له، ولو أنهم سلكوا في الأحكام الشرعية ما سلكوا في أسماء الله وصفاته، وقالوا: ما ذكره الله لنفسه أثبتناه، وما نفاه عن نفسه نفيناه، فكذلك نقول هنا من كَفَّرَهُ الله كَفَّرناه، ومن لم يُكفِّره لا نُكفِّره، لو سلكوا ذلك لسلموا، وما ضرَّ الناسَ إلا مثلُ هذا التأويل؛ هذا يقول: هذا كفر مخرج من الملة، وذاك يقول: غير مخرج، حتىٰ إن بعضهم أنكر ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما: (كفر دون كفر)، وقال هذه الرواية لا تثبت، وقد حققها بعض تلاميذنا، وقال: إنها مشهورة عنه ثابتة، والعلماء كلهم ينقلونها عن ابن عباس رضي الله عنهما مقرين لها.

المهم، أن لدينا أدلة كفر واضحة من القرآن والسنة، وأدلة إيمان من القرآن والسنة، وإذا دار الأمر بين أن يكون هذا الرجل كافرًا أو مؤمنًا، وهو من المسلمين، فالأصل بقاء إسلامه، ولا يحل لنا أن نُكفره، فكما لا يمكننا أن نجعل الأبيض أسود أو الأسود أبيض، كذلك الأحكام الشرعية، ما لنا حق أن

نُكفر أحدًا إلا بدليل، ولا أن نقول: هذا مؤمن إلا بدليل، وبهذا نستريح من الخوض واللعب بآراء الناس وعقول الناس»[1].

وقوله: «أن الإيمان وحده لا يكفي، لقوله: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [البقرة: ٦٢]، فلو أن الإنسان كان مُقرًّا بالله وباليوم الآخر وبالملائكة وبالكتاب والنبيين والقدر، ولكن ليس عنده عملٌ صالح، فإن عليه الخوف وله الحزن؛ لأن الله لم ينفِ الخوف والحزن إلا عمن آمن وعمل صالحًا.

فإن قال قائل: علىٰ هذا التقرير هل ترون أن ترك العمل الصالح، يكفر به الإنسان؟

الجواب: لا؛ لأن التكفير شيءٌ، والخوف من الذنوب والحزن علىٰ ما فات شيءٌ آخر، ولا نُطلق الكفر إلا علىٰ من كفره الله ورسوله؛ لأن التكفير حكم شرعي يترتب عليه أمور عظيمة، والأحكام الشرعية لا تتلقىٰ إلا من الشرع، فلا يجوز أن نصف أحدًا بأنه كافر دون أن يكون كافرًا بمقتضىٰ دلالة الكتاب والسنة، ولا أن نسلب عنه الكفر إذا كان الكتاب والسنة يقتضي كفره، ولكن يبقىٰ النظر إذا جاء إطلاق الكفر في الكتاب والسنة؛ فهل نحمله علىٰ الكفر الأكبر أو علىٰ الكفر الأصغر؟

الجواب: الواجب أن نحمله علىٰ الكفر الأصغر؛ لأن الأصل بقاء إسلام المسلم، فلا نُخرجه من دائرة الإسلام إلا بيقين؛ لأن اليقين لا يُرفع إلا بيقين، ولا يمكن أن يُزال اليقين بالشك، فإذا جاء في القرآن والسنة إطلاق الكفر علىٰ

(١) تفسير سورة الأنعام ص: ٢٤٠.

عاملٍ عمل كذا وكذا، وشككنا هل المراد الكفر المخرج من الملة أو الكفر الأصغر، فالواجب أن نحمله على الكفر الأصغر؛ لأن الأصل بقاء الإسلام حتى نتيقن أنه خرج من الإسلام، ولأن التعبير بالكفر في مواطن كثيرة يتيقن الإنسان أنه الكفر الأصغر بدلالة القرآن والسنة، مثال ذلك: قول النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»...»(١).

بل نصَّ رَحِمَهُ اللهُ على عدم وجود مثل تلكم الصورة الخيالية، وأنها لا تخطر للأئمة على بال.

وقد سئل: هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟

فأجاب: «لا يُتصور ذلك»(٢).

وأقوال أهل العلم في هذا الباب كثيرة، وكثيرة جدًّا، وهي أشبه ما تكون بالمُسلَّمات، لا خلاف فيه بينهم، ولا ينازع فيه أحدٌ منهم.

والشيخ ربيع ﷾ شأنه في هذا الباب شأن الأئمة، كما هو شأنه في باقي أبواب الشرع، فهو لا يخالف أهل السنة والجماعة، ولا يخرج عن أقوالهم.

ومما يدل على أنه يطلق عبارة ترك العمل، ويُريد بها ترك بعض الأعمال، لا كلها، كما هو شأن علماء السنة ما يأتي:

---

(١) تفسير سورة المائدة ٢ / ١٧١.

(٢) (منقول من الشبكة ومرجعه كما هو مذكور: شريط بعنوان: دفاع عن الألباني، توزيع مؤسسة مجالس الهدى بالجزائر).

أولًا: ما ذكره في (الحلقة الأولىٰ) من رسالته: (متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء وبمخالفة السنة وإجماع الصحابة علىٰ تكفير تارك الصلاة)، عن عادل آل حمدان أنه قال:

قال البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ **في شرح السنة** (٤١): «ولا نُخرج أحدًا من أهل القبلة من الإسلام؛ حتىٰ يرد آية من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، أو يرد شيئًا من آثار رسول الله ﷺ، أو يصلي لغير الله، أو يذبح لغير الله، فإذا فعل شيئًا من ذلك، فقد وجبَ عليك أن تُخرجه من الإسلام، وإذا لم يفعل شيئًا من ذلك، فهو مؤمن ومسلم بالاسم لا بالحقيقة».

وقال: «وبقوله: نحوه قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في (رسالة مسدد) في الاعتقاد وهي من طريق المصنف...».

ثم ذكر الشيخ ربيع، عن الإمام أحمد ما فيه دلالة واضحة علىٰ أنه لا يُكفر تارك الصلاة تكاسلًا، كما في رواية عنه.

ثم قال: «فهذه ثلاثة نصوص عن الإمام أحمد لا يُكفر فيها بترك الفرائض، ثم عنه رواية بتكفير تارك الصلاة...

إلىٰ أن قال: وهل قول الإمام أحمد بعدم تكفير تارك الصلاة، وقوله بعدم تكفير تارك العمل، هل حينما قال هذا وذاك كان مرجئًا؟

وهل قول البربهاري وقول ابن بطة وابن البناء -كما سيأتي- بعدم تكفير تاركي العمل، وبدخولهم الجنة بشفاعة النبي ﷺ هل أخرجتهم هذه الأقوال من السنة إلىٰ بدعة الإرجاء؟».

ثم نقل عن عادل آل حمدان تعليقه علىٰ كلام ابن البناء، وهو قوله: «قد يُفهم من كلام المصنف هذا أنه يرىٰ أن الإيمان يكفي فيه القول دون العمل، والذي هو مذهب المرجئة في الإيمان خلافًا لإجماع أهل السنة، وهذا ليس بصحيح فإن المصنف صرَّحَ -كما سيأتي برقم (٢٣٧)- أن الإيمان قول وعمل، وأن الصلاة من الإيمان، وأن تركها تهاونًا وكسلًا يُخرج من الملة في أصح الأقوال».

ثم قال الشيخ ربيع: «**أقول:** إن الإمام ابن البناء لم يكتف بالقول باللسان كما يقوله غلاة المرجئة؛ بل أضاف إلىٰ ذلك الإخلاص، وهو عمل القلب، مع تصريحه بخروجه من النار، أي أنه يعتقد وجوب العمل وأن تاركه ممن يعاقبه الله بالنار، ولا يخرج منها إلا بالشفاعة، أو برحمة أرحم الراحمين.

ثم إن شأن ابن البناء، شأن الإمام أحمد وعدد من أتباعه، فتراهم أحيانًا لا يكفرون تارك الصلاة؛ بل تارك الأركان، وتارة أخرىٰ لا يكفرون تارك العمل، كما نقلنا ذلك عنهم آنفًا؛ أخذًا منهم بأحاديث الشفاعة واستسلامًا لها؛ لأنهم إذا وقفوا أمامها لا يسعهم إلا التسليم بها، فإذا وقف أحدهم أمام أحاديث الشفاعة الصريحة في أنه يخرج من النار من في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال ذرة من إيمان، ويخرج من النار من لم يعمل خيرًا قط لا يسعه إلا التسليم بهذه الأحاديث، وهذا يخالف قول الخوارج من جهة، وقول المرجئة من جهة أخرىٰ».

وقد ذكر في هذه الرسالة عن ابن بطة أنه لا يُكفر تارك العمل كما في (الإبانة الصغرىٰ)، وذلك قوله: «... ويخرج الرجل من الإيمان إلىٰ الإسلام، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله أو برد فريضة من فرائض الله ﷻ جاحدًا بها،

فإن تركها تهاونا وكسلًا كان في مشيئة الله ﷻ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له».

ثانيًا: ما ذكره في (الحلقة الثانية) من رسالته: (متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء وبمخالفة السنة وإجماع الصحابة علىٰ تكفير تارك الصلاة)، عن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سئل عما يُقاتل عليه؟ وعما يكفر الرجل به؟

فأجاب: «أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة: إذا أقر بها، وتركها تهاونًا، فنحن وإن قاتلناه علىٰ فعلها، فلا نُكفره بتركها؛ والعلماء: اختلفوا في كفر التارك لها كسلًا من غير جحود؛ ولا نُكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان».

ثم قال الشيخ ربيع: «فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلًا، وأجمعوا علىٰ تكفير تاركها جحودًا، وأجمعوا علىٰ كفر تارك الشهادتين.

والإمام محمد لا يُكفر إلا بما أجمعوا عليه وهو الشهادتان.

وقوله: هذا نصٌّ واضحٌ في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به؛ بل نصَّ علىٰ أنه لا يُكفر إلا بما أجمعوا عليه، وهو الشهادتان».

ثم قال بعد ذلك: «ولا يستغرب هذا من إنسان يجعل جمهور أهل السنة والحديث السابقين واللاحقين وعلماءهم من المرجئة؛ لأنهم لم يكفروا تارك الصلاة، وعلىٰ رأس هؤلاء الإمام الزهري والإمام مالك وحماد بن زيد والإمام الشافعي وأصحابهم من أهل السنة والحديث وغيرهم، ومنهم الإمام أحمد في

عدد من أقواله والبربهاري وابن بطة وابن البناء الذين لا يكفرون تارك العمل بالكلية في بعض أقوالهم».

ومما قاله الشيخ ربيع في هذه الرسالة: «أهل السنة يقولون ويؤكدون أن الذم والعقاب الشديد واقعٌ في ترك العمل، ويذمون من يخرج العمل من الإيمان ولا يقول: إن الإيمان يزيد وينقص، ويُكفِّرون غلاتهم».

وقال: «وهذا يدين من يُكفرون تارك جنس العمل ومرادهم بذلك ترك العمل، وهو قول جديد ابتدعوه لحرب أهل السنة والشغب عليهم.

فلشدة فتنتهم وشغبهم علىٰ أهل السنة زادوا هذا الأصل، ولم يكتفوا بتكفير تارك الصلاة الذي يغنيهم عن التكفير بما بعده؛ لأن الذي يُكفِّر بترك الصلاة من السلف لا يعتد بأعمال هذا التارك مهما كانت».

ثالثا: ما ذكره في رسالته: (أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية).

حيث قال: «الذين يُكفرون تارك الصلاة ويخرجونه من ملة الإسلام لا يعتقدون أن له عملًا صالحًا، ويعتقدون أنه مخلدٌ في النار، ولم يجعلوا تارك العمل نوعًا آخر، كما هو صنيع الحدادية القطبية».

وقال: «والطائفة الحدادية جهلت هذا المنهج أو أنها تتجاهله، ومن هذا الباب أو ذاك انطلقت إلىٰ حرب أهل السنة تضللهم وترميهم بالإرجاء، وبعضهم يرميهم بالتجهم.

ثم اخترعوا إلىٰ جانب تارك الصلاة تارك العمل، فصار لهم سلاحان

يحاربون بهما أهل السنة.

وهذا من جهلهم أو من إمعانهم في حرب أهل السنة والحديث، ذلك الأمر الذي لم يخطر ببال غلاة الخوارج.

ثم إن أهل السنة المكفرين لتارك الصلاة لا يعتقدون أن له عملًا صالحًا مقبولًا عند الله.

ومع اعتقادهم هذا لم يطعنوا في إخوانهم الذين لم يُكفروا تارك الصلاة كما أسلفنا.

فظهر أن المنهج الحدادي بعيد كل البعد عن منهج أهل السنة المكفرين لتارك الصلاة».

ثم قال الشيخ ربيع: «وأضيف إلىٰ كلام هؤلاء الأئمة النبلاء كلام الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد سئل عمن لا يُكفر تارك العمل هل هو مرجئ؟

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا، هو من أهل السنة».

قال: «نشرت هذه الإجابة المنصفة (مجلة الفرقان) العدد (٩٤)، السنة العاشرة، شوال، عام (١٤١٨هـ)».

هذه بعض أقوال الشيخ ربيع، وغيرها كثير، كلها تدل علىٰ أنه يُطلق لفظة: (تارك العمل) ويُريد بها تارك بعض الأعمال، من صلاة، أو زكاة، أو صلة رحم، أو غير ذلك، كما هو شأن علماء السنة جميعًا، وليس فيهم من يُطلقها ويريد بها ترك جميع الأعمال، كتلكم الصورة الخيالية التي لا تخطر لأحدٍ من العلماء علىٰ بال.

بل نصَّ الشيخ ربيع حَفِظَهُ ٱللَّهُ، علىٰ عدم وجود مثل هذه الصورة الخيالية، وأنها

لا تخطر له ولا للأئمة على بال.

فقال كما في مقال له بعنوان: (كلمة حق حول جنس العمل): «وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها: وهي أن الصورة التي ذكرها الأخ حمد -وفقه الله- لا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها إن وجد، ولكنها في الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية؛ إذ لا يُتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لم تُبنَ على الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا في الصور المستبعدة أو المستحيلة، وتشحن النفوس، وتضيع الأوقات في القيل والقال؛ بل توقع الشباب في الشبكة التي نصبها لهم التكفيريون، فإذا كان لابد من الكلام فيها فيكون من العالم الفطن عند الحاجة كأن يسأله تكفيري عن كفر تارك جنس العمل، فيقول له: هذه كلمة مجملة، فماذا تريد بها، فبيِّن لي ما تقصده، فإن ذكر له صورًا باطلة ردها عليه بالحجة والبرهان، وإن ذكر الصورة السابقة قال له: هذا حق وأنا معك، ولكني أحذرك من التلبيس على الناس بذكر غير هذه الصورة»[(١)].

***

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٨.

تارك العمل بالكلية كافر زنديق عند الشيخ ربيع

ثبت عن الشيخ ربيع ﷾ تبرؤه من القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وأنها صورة خيالية، وفرضيَّة لا وجود لها، على الوجه الذي يرمون إليه، وذلك قوله كما في مقال له بعنوان: (كلمة حق حول جنس العمل):

«وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها: وهي أن الصورة التي ذكرها الأخ حمد -وفقه الله- لا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها إن وجد، ولكنها في الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية؛ إذ لا يُتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لم تُبنَ على الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا في الصور المستبعدة أو المستحيلة، وتشحن النفوس، وتضيع الأوقات في القيل والقال؛ بل توقع الشباب في الشبكة التي نصبها لهم التكفيريون، فإذا كان لابد من الكلام فيها فيكون من العالم الفطن عند الحاجة كأن يسأله تكفيري عن كفر تارك جنس العمل فيقول له: هذه كلمة مجملة، فماذا تريد بها، فبيِّن لي ما تقصده، فإن ذكر له صورًا باطلة ردها عليه بالحجة والبرهان، وإن ذكر الصورة السابقة قال له: هذا حق وأنا معك، ولكني أحذرك من التلبيس على الناس بذكر غير هذه الصورة»[1].

وقد نصَّ صراحة على: أنه لا يتصور مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، وأن هندوكيًّا يعبد البقر يعمل خيرًا، فكيف بإنسان

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٨.

مسلم، يظل طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يعمل عملًا قط، وذلك في سؤال وُجِّه إليه.

قال السائل: اتصلت بالشيخ العثيمين، وسألته بعض المسائل، من بين المسائل يا شيخ؛ قلت له: هل يُتصور أن يوجد مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يقوم بأي عمل من الأعمال الظاهرة؛ لا الواجبة، ولا المستحبة؟.

فقال لي: لا يُتصور ذلك، والشيخ علي الحلبي قال لي: إنه يُتصور ذلك.

فأجاب الشيخ ربيع: «وأنا أؤيد فتوىٰ ابن عثيمين، وأقول: لا يُتصور؛ لأن هذه الأمور خيالية فَرَضِيَّة، هذا لا يمكن حتىٰ من يهودي، ولا نصراني؛ إنسان يؤمن بالربوبية فقط؛ لابد أن يعمل، المشركون كانوا في الجاهلية يتحركون يا أخي، كيف إنسان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله لا يعمل أي عمل أبدًا من أول حياته إلىٰ آخرها، هذه أمور فَرَضِيَّة ما كان يقولها السلف.

وفعلًا: ما يُتصور أن إنسانًا يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويؤمن بالجنة، والنار، والرسل، والكتب، و.. و..، ثم لا يعمل أبدًا، لا يُتصور هذا، لابد أن يعمل حتىٰ ولو كان منافقًا، يعمل أعمالًا ظاهرة، فأنا أرىٰ أن السلفيين يبتعدون عن هذه الفرضيات.

السائل: يعني شيخنا لا يضر أن نقول جنس العمل أو غير ذلك فالعبرة بالحقائق؟

الشيخ: يا أخي، أنا أقول الفلسفات يجب أن نبتعد عنها، أنا أقول: لا أتصور مسلمًا، ولا يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا وثنيًّا، لا يعمل خيرًا أبدًا، هندوكي يعبد

البقر يعمل خيرًا، كيف إنسان مسلم، طول حياته يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم لا يعمل عملًا قط، هذا كلام خيال... يعني جنس العمل، والصلاة هذه لا ندخل فيها؛ لأن قضية الصلاة مفروغ منها، اختلف فيها العلماء، وجنس العمل: أمر خيالي فرضي، لا ندخل في المتاهات هذه، نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولابد من العمل، والذي يقول: العمل ليس من الإيمان فهو مرجئٌ ضال»(١).

ومع نفيه لهذه الصورة الخيالية، وأنها فرضية لا وجود لها، إلا أنه قد نصَّ صراحةً وبكل وضوح علىٰ أن هذه الفرضية إن وُجدت فإنه لا يتردد أحدٌ في تكفير صاحبها، ولا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها؛ فقال في مقال له بعنوان: (كلمة حق حول جنس العمل):

«وفي هذه الأيام كتب أخونا حمد بن عبد العزيز العتيق مقالًا تحت عنوان: (تنبيه الغافلين إلىٰ إجماع المسلمين علىٰ أن ترك جنس العمل كفر في الدين).

فشرعت في قراءته إلىٰ أن وصلت إلىٰ الصحيفة الخامسة فإذا فيها: (الفصل الثالث: ترك جنس العمل كفر أكبر): المبحث الأول: صورة المسألة: هي في رجل نطق بالشهادتين ثم بقي دهرًا لم يعمل خيرًا مطلقًا لا بلسانه ولا بجوارحه ولم يعد إلىٰ النطق بالشهادتين مطلقًا مع زوال المانع).

فقلت: إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة، فإني لا أتردد، ولا يتردد

---

(١) منقول من الشبكة ومرجعه كما هو مذكور: شريط بعنوان: دفاع عن الألباني، توزيع مؤسسة مجالس الهدىٰ بالجزائر.

مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافقٌ زنديق، إذ لا يفعل هذا من عنده أدنىٰ حدٍّ للإيمان»(١).

وفي المقال نفسه ذكر عن الأخ حمد العتيق قوله: «إنها مسألة غير عملية بمعنىٰ أنه لا يمكن أن يقال: إن هناك زيدًا - من الناس - قد شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ولم يعمل بعدها خيرًا قط، فإن هذا النفي المطلق لا يمكن لأحد إلا الله أن يحيط به».

ثم قال معلقًا عليه: «والأمر كما ذكر الأخ حمد»(٢).

وقد بيَّن ﷾ أن من نسب إليه القول بصحة الإيمان بدون عمل فقد افترىٰ عليه، وذلك في رسالته: (رد الصارم المصقول)، حيث قال: «وما ينسبه إليَّ بأني قلت: (إن الإيمان يصح بدون عمل، وقضية تحريم التقليد مطلقًا)، فمن افتراءاته الكبيرة الكثيرة، وقد دَحَضتُ أنا وغيري هذه الأكاذيب كَرَّات ومَرَّات، فيصدق عليه الحديث: «**إذا لم تستحِ؛ فاصنع ما شئت**»»(٣).

وأعلن براءته من القول بإيمان تارك العمل بالكلية، وأنه يُصرح بأن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق؛ فقال: «ويقول عني: إني خالفت السلف في جنس العمل، وفي قضايا الإيمان!!، وهو الكذوب، وإذا رجع المسلم المنصف إلىٰ كلامي يَجده مطابقًا لمنهج السلف، ولِمَا قرَّرُوه، ويَجد في كلامي التصريح بأن تارك العمل

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٦.
(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٦.
(٣) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٢٥٧.

بالكلية كافرٌ زنديق.

وإنما حذرت من لفظ: (جنس العمل)؛ لأنه سلاحٌ خبيثٌ من أسلحة التكفيريين؛ ليدعموا به منهجهم التكفيري، وحذرت منه؛ لِمَا ينطوي عليه من الفتن، فأنا أسلك فيه مسلك السلف في سد الذرائع وإغلاق أبواب الفتن، وأسوق الحجج والقواعد التي تُبيِّن الحق المبين في التحذير من هذا اللفظ، وأحض مع ذلك علىٰ التمسك بتعريف السلف للإيمان بأنه: (قول، وعمل، واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)، فلا يرفع فالح بذلك رأسًا، ولا يقبل تلك الحجج التي أوردها، ومن حججي مواقف من رسول الله وأصحابه في سد أبواب الفتن، واجتناب الألفاظ أو الكلام الذي يؤدي إلىٰ إثارة الفتن والشبهات»[1].

وفي رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني)؛ قال:

«**قال البحريني في (ص٣٩) من بركانه:** (وهو الذي لا يكفر (بجنس العمل)؛ بل هو متناقض في ذلك، ويتهرب من لفظ (جنس العمل)، بزعمه بأن السلف لم يقولوا به، فالرجل خبط وخلط في مسائل الإيمان، ولا يريد أن يعترف بذلك).

أقول: إن هذا لمن أكذب الكذب، فقد صرحتُ مرارًا بتكفير تارك العمل، ولكن الحدادية لهم أصلٌ خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولًا هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون علىٰ الاستمرار علىٰ رمي ذلك المظلوم بما

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٣٦٦.

ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج.

أنا قلت مرارًا: إن تارك العمل بالكلية كافرٌ زنديق، لكني نهيت عن التعلق بلفظ (جنس)؛ لِمَا فيه من الإجمال والاشتباه المؤدي إلىٰ الفتن، وبينتُ أنه لا وجود له في الكتاب والسنة، ولا وجود له في كلام الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ولا أدلة أهل السنة والجماعة في قضايا الإيمان، وبينتُ غرابته علىٰ اللغة العربية، واضطراب أقوال أهل اللغة في معناه.

بينتُ ذلك بيانًا شافيًا لمن يريد الحق، ويتنزه عن الفتن والشغب، ولكن الحدادية لإفلاسهم من الحجج التي يخاصمون بها أهل السنة استمروا في التشبث به شأن أهل الأهواء في التعلق بالمقالات الباطلة والألفاظ التي لم ينطق بها الكتاب والسنة.

فلفظ (جنس) مثل لفظ (الجوهر) و(العرَض) و(الجبر) و(الحيز) ونحوها من الألفاظ الباطلة؛ التي أوقعت أهل الكلام علىٰ اختلاف أصنافهم في الضلال وتعطيل صفات الله ذي الكمال والجلال.

وهكذا لفظ (جنس) وغيره من العبارات الباطلة التي تعلق بها الحدادية فأوقعهم في البدع، وعداوة أهل السنة وتضليلهم»(١).

بل وبيَّن بكل وضوح أن تكفير تارك العمل بالكلية هو ما عليه أهل السنة والجماعة وأنه موافقٌ لهم في ذلك؛ فقال: «لقد صرحت مرارًا بأني أوافق أهل

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٧٦٤.

السنة فيما حكموا به علىٰ تارك العمل بالكلية»[1].

وله ﷀ **عبارات واضحة وصريحة، وبألفاظ لا تحتمل التأويل؛ صرَّح فيها بتكفير تارك العمل بالكلية؛ وذلك قوله:** «حذَّرت من استخدام: (جنس العمل)، ولا أزال أُحذِّر منه، وإن كنت أرىٰ أن تارك كل العمل كافرٌ زنديق»[2].

وفي رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني)؛ قال: «إني أكفر تارك العمل بالكلية؛ لكني أنهىٰ عن استعمال لفظ (جنس)؛ لِما يسببه من الفتن، من باب سد ذرائع الشر والفساد»[3].

وفيها أيضًا قال: «أنتم ترمون بالإرجاء من لا يلتزم بلفظ (جنس العمل) عند تكفيره تارك العمل بالكلية، ولو صرَّح بتكفير تارك العمل مرارًا؛ إلا أنه يقول: اتركوا كلمة (جنس) لإجمالها، ولِمَا في هذا الإجمال من المفاسد والفتن»[4].

وقال في الحاشية معلقًا علىٰ قوله: (أنتم ترمون بالإرجاء): وقد قلنا لهم أن يكفروا تارك الصلاة، وأن يكفروا تارك الأركان الأربعة، وأن يكفروا تارك العمل بالكلية كما هو معروف عن السلف، واتركوا لفظ (جنس)، فأبوا إلا التشبث به للاستمرار في الشغب والفتن؛ لأنهم لا يقتنعون بأحكام السلف»[5].

ومراده من قوله: (وأن يكفروا تارك العمل بالكلية كما هو معروف عن

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤٥٩.

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤٤٦.

(٣) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٦٤٦.

(٤) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٦٦٠.

(٥) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٦٦٠.

السلف)، هو علىٰ ما سبق بيانه وتوضيحه من أن السلف قد اختلفوا في تكفير تارك العمل علىٰ أقوال، كما سبق أن ذكرت عن ابن تيمية، أنه قال: «وقد اتفق المسلمون علىٰ أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأما الأعمال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون علىٰ أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور.

وعن أحمد: في ذلك نزاع، وإحدىٰ الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب. **وعنه رواية ثانية**: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط. **ورواية ثالثة**: لا يكفر إلا بترك الصلاة، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها. **ورابعة**: لا يكفر إلا بترك الصلاة. وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف»[(١)].

وقال: «وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئًا من هذه الأركان الأربعة، ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد:

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتىٰ الحج، وإن كان في جواز تأخيره نزاع بين العلماء، فمتىٰ عزم علىٰ تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدىٰ الروايات عن أحمد اختارها أبو بكر.

والثاني: أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الإقرار بالوجوب، وهذا هو

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٣٠٢.

المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدىٰ الروايات عن أحمد؛ اختارها ابن بطة وغيره.

والثالث: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وهي الرواية الثالثة عن أحمد، وقول كثير من السلف، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد.

والرابع: يكفر بتركها وترك الزكاة فقط.

والخامس: بتركها، وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج.

وهذه المسألة لها طرفان.

أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما (الطرف الثاني) فهو مبني علىٰ مسألة كون الإيمان قولًا وعملًا كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلىٰ بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح»[1].

***

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦١٠.

مفهوم لفظة (لم يعملوا خيرًا قط) عند الشيخ ربيع

لقد ظهر لنا مما سبق مفهوم ترك العمل عند الشيخ ربيع، وأنه لا يتصور وجود إنسان بلا عمل، ولا وجود إيمان بلا عمل، وأنه ليس من أولئكم القوم الذين تصوروا تلكم الصورة الخيالية التي لم يتصورها، ولن يتصورها أحدٌ من العلماء، وهو مما يُعرف به مذهبه ﷾ إذا ما ذُكرت أحاديث الشفاعة، وبالأخص عبارة: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، وأنه يتفق وأئمة أهل السنة علىٰ فهمها، فلا يخرج بفهمه عن فهمهم، ولا يقول فيها بخلاف قولهم، وقد اتفقوا جميعًا علىٰ أن الإيمان قولٌ وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه لا يصح، ولا يُجزئ إلا بأركانه الثلاثة؛ الاعتقاد والقول والعمل، وذلك قولهم: الاعتقاد إيمان، والقول إيمان، والعمل إيمان، وأن مجموع هذه الثلاثة هو الإيمان، وهو أمرٌ يُدركه كل من عرف باب الإيمان، وفهمه بفهم الأئمة، وضبط عباراتهم فيه، وبذلك يعلم أن الضابط في باب الإيمان عند أهل السنة جميعًا قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

وقد بيَّن الأئمة المقصود من عبارة: (لم يعملوا خيرًا قط)، ولم يهملوها.

فهذا الإمام ابن خزيمة ﵀ **قد بيَّن المقصود منها، فقال:** «هذه اللفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**» من الجنس الذي يقول العرب: يُنفىٰ الاسم عن الشيء؛ لنقصه

عن الكمال والتمام، فمعنىٰ هذه اللفظة علىٰ هذا الأصل، لم يعملوا خيرًا قط، علىٰ التمام والكمال، لا علىٰ ما أوجب عليه وأمر به، وقد بينت هذا المعنىٰ في مواضع من كتبي»[(١)].

وهذا الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ، **قال**: «وأما قوله: «**لم يعمل حسنةً قط**» وقد رُوِي: «**لم يعمل خيرًا قط**»؛ أنه لم يُعذبه إلا ما عدا التوحيد من الحسنات والخير، بدليل حديث أبي رافع المذكور.

وهذا شائعٌ في لسان العرب أن يُؤتىٰ بلفظ الكل والمراد البعض، وقد يقول العرب: لم يفعل كذا قط، يُريد الأكثرَ من فعله.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**لا يضع عصاه عن عاتقه**»؛ يُريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرًا، لا أن عصاه كانت ليلًا ونهارًا علىٰ عاتقه[(٢)].

وقد فسرنا هذا المعنىٰ في غير موضع من كتابنا هذا.

والدليل علىٰ أن الرجل كان مؤمنًا؛ حين قيل له: لِمَ فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب، والخشية لا تكون إلا لمؤمنٍ يصدقُ؛ بل ما تكاد تكون إلا من

---

(١) التوحيد لابن خزيمة ٢ / ٧٣٢.

(٢) **العبارة في المطبوع**: (ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: **لا يضع عصاه على عاتقه**»؛ يُريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرًا، إلا أن عصاه كانت ليلًا ونهارًا على عاتقه)، والصواب ما أثبت.
ويدل على ذلك قوله في موطن آخر: «وأما قوله: «**لا يضع عصاه عن عاتقه**»، ففيه دليلٌ على أن المُفرِطَ في الوصف لا يلحقه الكذب، والمبالغ في النعت بالصدق لا يدركه الذم. ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال في أبي جهم: «**لا يضع عصاه عن عاتقه**»، وهو قد ينام، ويصلي، ويأكل، ويشرب، ويشتغل بما يحتاج إليه من شغله في دنياه. وإنما أراد المبالغة في أدب النساء باللسان واليد، وربما يحسن الأدب بمثله، كما يصنع الوالي في رعيته» (الاستذكار ١٨ / ٨٥).

مؤمنٍ عالم، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قالوا: كل من خاف الله، فقد آمن به وعرفه، ويستحيل أن يخاف من لا يؤمن به»(١).

وما قرره الإمامان ابن خزيمة وابن عبد البر هو الصواب، وهو الذي تجتمع عليه الأدلة؛ بل هو عند أهل السنة والجماعة أشبه ما يكون بالمُسَلَّمات؛ إذ لا سبيل لفهم هذه اللفظة إلا علىٰ هذا الوجه، وهذا أمر ظاهر، وذلك لما هو معلومٌ ومتقرر عند أهل الحق جميعًا، أن الأمر قد يُنفىٰ عن صاحبه إذا لم يُتمه؛ قولًا كان أو عملًا، أو إذا دخله شيءٌ من الخلل، كما أنه قد يُنفىٰ عنه إذا لم يكن مقبولًا عند الله تبارك وتعالىٰ، ومثال ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (**ارجَع فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ**)، وعدم القبول لا يكون إلا لأسباب منعت من قبوله، ومن انتفاع العامل بعمله.

من تلكم الأسباب:

أولًا: أن يفقد العمل أحد شَرطَيه، أو كليهما؛ وشرطاه: الإخلاص لله تبارك وتعالىٰ، والمتابعة لرسوله ﷺ.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: «**مَن كان في قلبه كذا وكذا**»: دليلٌ علىٰ أنه لا ينفع من العمل إلا ما حضر له القلب وصَحِبَته النية»(٢).

وهذا الفهم متفقٌ عليه بين الأئمة، وقد ذكره بهذا اللفظ جمعٌ منهم، كالنووي في: (شرح صحيح مسلم ٣ / ٣٢) والطيبي في: (شرح مشكاة

(١) الاستذكار ٨ / ٣٦٥.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم ١ / ٥٦٧.

المصابيح ١١ / ٣٥٣١) وملا عليّ القاري ذكره في: (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١٠ / ٢٤٨) وغيرهم.

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «العلم إمام العمل وقائدٌ له، والعمل تابعٌ له ومؤتمٌّ به، فكل عملٍ لا يكون خلف العلم مقتديًا به؛ فهو غير نافعٍ لصاحبه؛ بل مضرَّة عليه، كما قال بعض السلف: من عَبَد الله بغير علمٍ كان ما يُفسد أكثر مما يُصلح، والأعمال إنما تتفاوت في القبول والرد بحسب موافقتها للعلم ومخالفتها له، فالعمل الموافق للعلم هو المقبول، والمخالف له هو المردود، فالعلم هو الميزان، وهو المحك، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢].

قال الفضيل بن عياض، هو: أخلص العمل وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل، حتىٰ يكون خالصًا صوابًا، فالخالص: أن يكون لله، والصواب أن يكون علىٰ السنة، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، فهذا هو العمل المقبول؛ الذي لا يقبل الله من الأعمال سواه، وهو أن يكون موافقًا لسنة رسول الله ﷺ، مرادًا به وجه الله»[(١)].

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يمكن أن يكون العمل صالحًا إلا بهذا،

---

(١) مفتاح دار السعادة ١ / ٨٥.

الإخلاص لله، والموافقة لشريعة الله، فمن أشرك؛ فعمله غير صالح، ومن ابتدع فعمله غير صالح، ويكون مردودًا عليهما، ودليل ذلك قوله تبارك وتعالىٰ في الحديث القدسي: «**أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك، من عَمِلَ عملًا أشرك فيه معي غيري تركتُه وشِركَه**».

وقال النبي ﷺ: «**مَن عَمِلَ عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»؛ أي: مردودٌ عليه»(١).

وهذا أمر ظاهر؛ بل إن العبد قد يعمل العمل، وما يكون له من الأجر، إلا بقدر إخلاصه ومتابعته، كما في قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**إن العبد ليصلي الصلاة؛ ما يُكتب له منها إلا عشرها، تسعها، ثمنها، سبعها، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها**».

ثانيًا: أن يأتي العامل بما يُفسد عليه عمله، حتىٰ يَذهب نفعه، فلا يَنتفع منه بشيءٍ يوم القيامة عند الله ﷻ، وذلك كقوله تبارك وتعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وكقوله -عليه الصلاة والسلام- فيما أخرجه مسلمٌ وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أتدرون ما المفلس**، قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: **إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا،**

---

(١) تفسير سورة الكهف ص: ١٤٧.

وضرب هذا، فيُعطىٰ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضىٰ ما عليه، أُخِذ من خطاياهم فطُرِحت عليه، ثم طُرِح في النار».

وفي تقرير معنىٰ ذهاب الحسنات بما يُبطلها من أعمالٍ تضادها:

قال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؛ حال من الضمير في أصابه، أي: والحال أن له ذريةً ضعفاء، فإن من جمع بين كبر السن، وضعف الذرية، كان تحسره علىٰ تلك الجنة في غاية الشدة...

وهذه الآية تمثيل من يعمل خيرًا، ويضم إليه ما يحبطه، فيجده يوم القيامة عند شدة حاجته إليه لا يسمن ولا يغني من جوع، بحال من له هذه الجنة الموصوفة، وهو متصف بتلك الصفة»(١).

وقال العلامة عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ضرب الله في هذه الآيات ثلاثة أمثلة: للمنفق ابتغاء وجهه، ولم يُتبع نفقته منًّا ولا أذىٰ، ولمن أتبعها منًّا وأذىٰ، وللمرائي.

فأما الأول: فإنه لما كانت نفقته مقبولة مضاعفة، لصدورها عن الإيمان والإخلاص التام ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؛ أي: ينفقون، وهم ثابتون علىٰ وجه السماحة والصدق، فمثل هذا العمل ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وهو المكان المرتفع؛ لأنه يتبين للرياح والشمس، والماء فيها غزير.

---

(١) فتح القدير ١ / ٤٨٩.

فإن لم يُصبها ذلك الوابل الغزير، حصل طل كاف، لطيب منبتها، وحسن أرضها، وحصول جميع الأسباب الموفرة لنموها وازدهارها وإثمارها. ولهذا: ﴿فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ﴾؛ أي: متضاعفًا.

وهذه الجنة التي علىٰ هذا الوصف، هي أعلىٰ ما يطلبه الناس، فهذا العمل الفاضل بأعلىٰ المنازل.

وأما من أنفق لله، ثم أتبع نفقته منًّا وأذىٰ، أو عمل عملًا، فأتىٰ بمبطلٍ لذلك العمل، فهذا مثله مثال صاحب هذه الجنة، لكن سلط عليها: ﴿إِعۡصَارٌ﴾؛ وهو الريح الشديدة ﴿فِيهِ نَارٌ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ﴾؛ وله ذريةٌ ضعفاء، وهو ضعيف قد أصابه الكبر.

فهذه الحال من أفظع الأحوال، ولهذا صدر هذا المثل بقوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ﴾ إلىٰ آخرها بالاستفهام المتقرر عند المخاطبين فظاعته، فإن تلفها دفعة واحدة، بعد زهاء أشجارها، وإيناع ثمارها، مصيبة كبرىٰ.

ثم حصول هذه الفاجعة، وصاحبها كبير قد ضعف عن العمل، وله ذرية ضعفاء، لا مساعدة منهم له، ومؤنتهم عليه، فاجعة أخرىٰ، فصار صاحب هذا المثل، الذي عمل لله، ثم أبطل عمله بمنافٍ له، يشبه حال صاحب الجنة، التي جرىٰ عليها ما جرىٰ، حين اشتدت ضرورته إليها.

المثل الثالث: الذي يرائي الناس، وليس معه إيمانٌ بالله، ولا احتسابٌ لثوابه، حيث شبه قلبه بالصفوان، وهو الحجر الأملس، عليه تراب، يظن الرائي أنه إذا أصابه المطر، أنبت كما تنبت الأراضي الطيبة، ولكنه كالحجر، الذي

أصابه الوابل الشديد، فأذهب ما عليه من التراب، وتركه صلدًا.

وهذا مثل مطابق لقلب المرائي، الذي ليس فيه إيمان؛ بل هو قاسٍ لا يلين ولا يخشع.

فهذا أعماله ونفقاته لا أصل لها، تؤسس عليه، ولا غاية لها، تنتهي إليه؛ بل ما عمله، فهو باطل، لعدم شرطه.

والذي قبله بطل بعد وجود الشرط، لوجود المانع.

والأول مقبولٌ مضاعفٌ، لوجود شرطه الذي هو الإيمان والإخلاص والثبات، وانتفاء الموانع المفسدة.

وهذه الأمثال الثلاثة، تنطبق علىٰ جميع العاملين، فليزن العبد نفسه وغيره، بهذه الموازين العادلة، والأمثال المطابقة، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]»[١].

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

قال: «وهذا المثل مضروبٌ لمن عمل عملًا لوجه الله تعالىٰ من صدقةٍ أو غيرها، ثم عمل أعمالًا تُفسِدَه، فمثله كمثل صاحب هذا البستان الذي فيه من

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ١ / ٢٣٧.

كل الثمرات، وخص منها النخل والعنب لفضلهما وكثرة منافعهما، لكونهما غذاءً وقوتًا وفاكهةً وحلوىٰ، وتلك الجنة فيها الأنهار الجارية التي تسقيها من غير مؤنة، وكان صاحبها قد اغتبط بها وسرته، ثم إنه أصابه الكبر فضعف عن العمل وزاد حرصه، وكان له ذريةٌ ضعفاء ما فيهم معاونة له؛ بل هم كَلٌّ عليه، ونفقته ونفقتهم من تلك الجنة، فبينما هو كذلك إذ أصاب تلك الجنة إعصارٌ، وهو الريح القوية التي تستدير ثم ترتفع في الجو، وفي ذلك الإعصار نار فاحترقت تلك الجنة، فلا تسأل عما لقي ذلك الذي أصابه الكبر من الهم والغم والحزن، فلو قدر أن الحزن يقتل صاحبه لقتله الحزن، كذلك من عمل عملًا لوجه الله، فإن أعماله بمنزلة البذر للزروع والثمار، ولا يزال كذلك حتىٰ يحصل له من عمله جنة موصوفة بغاية الحسن والبهاء، وتلك المفسدات التي تُفسد الأعمال بمنزلة الإعصار الذي فيه نار، والعبد أحوج ما يكون لعمله إذا مات وكان بحالةٍ لا يقدر معها علىٰ العمل، فيجد عمله الذي يؤمل نفعه هباءً منثورًا، ووجد الله عنده فوفَّاه حسابه، والله سريع الحساب»(١).

وعند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤].

قال: «يخبر تعالىٰ عن مضاعفة فضله، وتمام عدله فقال: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾، شرط فيها أن يأتي بها العامل؛ لأنه قد يعملها، ولكن يقترن بها ما لا

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص: ١١٤.

تقبل منه، أو يبطلها، فهذا لم يجئ بالحسنة.

والحسنة: اسم جنس يشمل جميع ما أمر الله به ورسوله، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، المتعلقة بحقه تعالىٰ، وحقوق العباد، ﴿فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾؛ أي: أعظم وأجل، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

هذا التضعيف للحسنة، لابد منه، وقد يقترن بذلك من الأسباب ما تزيد به المضاعفة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، بحسب حال العامل وعمله، ونفعه، ومحله، ومكانه...»(١).

أما عن ذهابها للغرماء، فقد ذكر الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حديث**: (البطاقة)، وحديث: «**لم يعملوا خيرًا قط**».

ثم قال: «وقال قوم: هذا في الخصوم. وروي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين، ثم نادىٰ منادٍ: ألا من كان يطلب مظلمةً فليجئ إلىٰ حقه فليأخذه، فيفرح المرء أن يكون له الحق علىٰ والده أو ولده أو زوجته أو أخيه، فيأخذ منه وإن كان صغيرًا، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ويُؤتىٰ بالعبد فينادي منادٍ علىٰ رؤوس الأولين والآخرين: هذا فلان ابن فلان، فمن كان له عليه حقٌّ فليأت إلىٰ حقه فيأخذه، ويقال: آت هؤلاء حقوقهم، فيقول: يا رب من أين وقد ذهبت الدنيا، فيقول الله عَزَّ وَجَلَّ لملائكته:

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٤ / ٤٢.

انظروا في أعماله الصالحة فأعطوهم منها، فإن بقي مثقال ذرة من حسنة قالت الملائكة: يا ربنا بقي له مثقال ذرة من حسنة، فيقول: ضعِّفوها لعبدي وأدخلوه بفضل رحمتي الجنة، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]، وإن كان عبدًا شقيًّا قالت الملائكة: إلهنا فنيت حسناته وبقي طالبون، فيقول الله ﷻ: خذوا من سيئاتهم فأضيفوها إلىٰ سيئاته، ثم صُكُّوا له صكًّا إلىٰ النار.

فمعنىٰ الآية علىٰ هذا التأويل: أن الله لا يظلم مثقال ذرة للخصم علىٰ الخصم؛ بل يأخذ منه، ولا يُظلم مثقال ذرةٍ تبقىٰ له؛ بل يثيبه عليها ويُضعِّفها له، فذاك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾، قرأ أهل الحجاز (حسنة) بالرفع، أي: وإن توجد حسنة، وقرأ الآخرون بالنصب علىٰ معنىٰ: وإن تك زنة الذرة حسنة يضاعفها، أي: يجعلها أضعافًا كثيرة، ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، قال أبو هريرة رضي الله عنه: إذا قال الله تعالىٰ أجرًا عظيمًا؛ فمن يقدر قدره؟»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فكل حديثٍ فيه عن مؤمنٍ أنه يدخل النار، أو أنه لا يدخل الجنة، فقد فسره الكتاب والسنة، أنه عند انتفاء هذه الموانع.

وكذلك (نصوص الوعد) مشروطة بعدم الأسباب المانعة من دخول الجنة،

---

(١) تفسير البغوي ١ / ٦٢٤.

وأعظمها أن يموت كافرًا.

ومنها: أن تكثر ذنوبه وظلمه فيُؤخذ من حسناته حتىٰ تذهب، ثم توضع عليه سيئات من ظلمهم.

ومنها: أن يعقب العمل ما يبطله: كالمن، والأذىٰ، وترك صلاة العصر؛ قيل: تحبط عمل ذلك اليوم، وقيل: العمل كله، وكما قال النبي ﷺ: «**من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه**».

فانتفىٰ هذا الدخول المطلق، وهو دخول الجنة بلا عذاب، فمن أتىٰ بالكبائر لم يستحق هذا الدخول المطلق الذي لا عذاب قبله...»(١).

وعند قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ﴾؛ أي: كأنها ما كانت حينًا قبل ذلك. وقال قتادة: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾؛ كأن لم تنعم.

وهكذا الأمور بعد زوالها كأنها لم تكن؛ ولهذا جاء في الحديث: «**يُؤتىٰ بأنعم أهل الدنيا، فيُغمَس في النار غمسةً، فيقال له: هل رأيت خيرًا قط؟ هل مرَّ بك نعيمٌ قط؟ فيقول: لا. ويُؤتىٰ بأشد الناس عذابًا في الدنيا فيُغمَس في النعيم غمسةً، ثم يقال**

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ ١ / ١٢٤.

له: هل رأيت بُؤسًا قط؟ فيقول: لا»»[1].

وذكر الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنواعًا من ذهاب الأعمال وعدم قبولها، فقال:** «بيان ما يصير هباءً منثورًا من الأعمال...

النوع الخامس: وكذلك من عمل أعمالًا صالحةً وكانت عليه مظالم، فهو يظن أن أعماله تُنجيه، فيبدو له من الله ما لم يكن يحتسب، فيقتسم الغرماء أعماله كلها، ثم يَفضل لهم فضلٌ فيُطرح من سيئاتهم عليه، ثم يُطرح في النار.

النوع السادس: وقد يُناقش الحساب فيُطلب منه شكر النعم، فأصغرها تستوعب أعماله كلها، وتبقىٰ بقية النعم، فيُطالب شكرها فيُعذَّب، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: (مَن نوقش الحساب عُذِّبَ أو هلك).

النوع السابع: وقد يكون له سيئاتٌ تُحبِط بعض أعماله وأعمال جوارحه سوىٰ التوحيد فيدخل النار.

وفي (سنن ابن ماجه) من رواية ثوبان مرفوعًا: «**إن من أمتي من يجيء بأعمالٍ أمثال الجبال فيجعلها الله هباءً منثورًا**».

وفيه: «هم قومٌ من جلدتكم، ويتكلمون بألسنتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها».

وخرَّج يعقوب بن شيبة، وابن أبي الدنيا، من حديث سالم مولىٰ أبي حذيفة مرفوعًا: «**ليجيء يوم القيامة أقوامٌ، معهم من الحسنات مثل جبال تِهَامَة، حتىٰ إذا**

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٢ / ٣٧٥.

جيء بهم؛ جعل الله أعمالهم هباءً، ثم أكبَّهم في النار».

قال سالم: خشيت أن أكون منهم.

قال: «أما إنهم كانوا يصومون ويصلون ويأخذون هنيهةً من الليل، لعلهم كانوا إذا عرض لهم شيءٌ من الحرام أخذوه، فأدحض الله أعمالهم».

وقد يَحبط العمل بآفةٍ من رياءٍ خَفِيٍّ، وعُجْبٍ به، ونحو ذلك، ولا يشعر به صاحبه»[1].

وقال: «وقد بوَّب البخاري علىٰ هذا الحديث: (باب تفاوت أهل الإيمان في الأعمال)، فقد يكون مراده الأعمال القائمة بالقلب كما بوَّب علىٰ أن المعرفة فعل القلب، وقد يكون مراده أن أعمال الجوارح تتفاوت بحسب تفاوت إيمان القلوب فإنهما متلازمان.

وقد ذكر البخاري أن وهيبًا خالف مالكًا في هذا الحديث، وقال: «**مثقال حبة من خير**»، وفي الباب أيضًا من حديث أنس بمعنىٰ حديث أبي سعيد، وفي لفظه اختلافٌ كالاختلاف في حديث أبي سعيد، وقد خرَّجه البخاري في موضعٍ آخر وفيه زيادة: «**من قال: لا إله إلا الله**».

وهذا يستدل به علىٰ أن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد، والإيمان القلبي وهو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ بل يبقىٰ علىٰ صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك؛ لخَلدَ بعض أهل التوحيد وصار مسلوبًا ما في قلبه من

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب ٤ / ٤٣٧.

التصديق، وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنما يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين، فدلَّ علىٰ بقائهما علىٰ جميع من دخل النار منهم، وأن الغرماء إنما يقتسمون الإيمان العملي بالجوارح، وقد قال ابن عيينة وغيره: إن الصوم خاصةً من أعمال الجوارح لا تقتسمه الغرماء أيضًا»(١).

ومن تأمَّل كلام الحافظ ابن رجب من أن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد، وأن الإيمان القلبي؛ الذي هو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم، فهم مراده من قوله: «والمراد بقوله: «**لم يعملوا خيرًا قط**» من أعمال الجوارح، وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار، إنه لم يعمل خيرًا قط غير التوحيد، خرَّجه الإمام أحمد، من حديث أبي هريرة مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا.

ويشهد لهذا، ما في حديث أنس، عن النبي -صلىٰ الله عليه وآله وسلم-، في حديث الشفاعة، قال: «**فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن يقول: لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي؛ لأخرجن من النار مَن قال: لا إله إلا الله**»، خرَّجاه في الصحيحين.

وعند مسلم: «**فيقول: ليس ذلك، أو ليس ذلك إليك**».

وهذا يدل علىٰ أن الذين يخرجهم الله برحمته، من غير شفاعة مخلوق، هم أهل كلمة التوحيد، الذين لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم، والله أعلم»(٢).

---

(١) فتح الباري لابن رجب ١ / ٩٥.

(٢) التخويف من النار ص: ٢٥٦.

وقولـه: «**ومقـصود البخـاري هاهنـا**: أن يُـسمىٰ عمـلًا أيـضًا، وأمـا أعمـال الجوارح فلا ريب في دخولها في اسم العمل، ولا حاجة إلىٰ تقرير ذلك؛ فإنه لا يُخالف فيه أحد، فصار الإيمـان كلـه -علىٰ مـا قـرره- عمـلًا، والمقصود بهذا الباب: تقرير أن قول اللسان: عمله، واستدل لـذلك بقولـه تعـالىٰ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخـرف: ٧٢]، وقولـه: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ [الصافات: ٦١].

ومعلوم أن الجنة، إنما يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يَخرج من يَخرج من أهل النار فيدخل الجنة، كما سبق ذكره»[(١)].

وذلك أنه أراد أن يبين من قوله بأن الإيمان يفوق معنىٰ كلمة التوحيد، أن الإيمان غير محصور في الشهادتين، ولا هو ما في القلب فقط، وإنما هو قول وعمل، ولكن لمَّا كان الإيمان القلبي؛ الذي هو التصديق، والنطق بالشهادتين؛ التي هي أصل للدخول في الإسلام؛ لا تقتسمهما الغرماء بمظالمهم، اقتصر الأئمة علىٰ ذكرهما، لأنهما ثابتان، يُفرق بهما بين المؤمن والكافر يوم القيامة، إذا ذهبت عن المؤمن جميع أعماله، ولم يبقَ معه إلا التصديق والنطق بالشهادتين؛ بل ربما مع ذهاب أعماله عنه، انضافت عليه من سيئات غرمائه.

وبهذا نفهم مراد الأئمة إذا ما ذكروا القلب واللسان، دون أن يذكروا معه عمل الجوارح، وأن مقصودهم من تفسير لفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، بأنهم لم

---

(١) فتح الباري لابن رجب ١ / ١٢٠.

يعملوا من أعمال الجوارح ما هو زيادة علىٰ التوحيد؛ أي أن أعمالهم لم تشفع لهم عند الله ﷻ، ولم ينتفعوا بشيء منها، لِمَا قد سبق ذكره من ذهابها؛ سواء إلىٰ الغرماء، أو لرجحان السيئات عليها، أو غير ذلك، لا أنهم لم يعملوا في إسلامهم أيَّ عملٍ من أعمال الإسلام، خاصة إذا استحضرنا ما مرَّ معنا في هذه الرسالة، من أن الحافظ ابن رجب نفسه؛ يُكفِّر تارك الأركان الأربعة، وهو قول لا يجتمع وإثبات الإيمان لتارك العمل بالكلية، كما فُهم من قوله: «لم يعملوا معها خيرًا قط بجوارحهم».

وبهذا، نعلم أن التعامل مع علماء السنة لابد أن يكون علىٰ هذا الأساس، ومن هذا المنطلق، لكي نسلم من الوقوع فيهم، ومن تحميل كلامهم ما لا يحتمل، وهو ما يلزمنا فعله مع الشيخ ربيع، فشأنه حفظه الله في أقواله وعباراته شأن هؤلاء الأئمة، لا يخالفهم، ولا يخرج عن منهجهم.

وقد جاء عنه في هذا الباب ما يُبين رسوخه وسعة علمه وإمامته في الدين، وذلك في مقال له بعنوان: (المهدي بين أهل السنة والروافض)، ذكر فيه مذهب أهل السنة والجماعة في الشفاعة، فنطق بما نطقوا به، مبينًا أن الله وحده هو الذي يغفر الذنوب، وأن المغفرة ليست لأحد سواه، وأنه سبحانه يحد للشافع عنده حدًّا، لا يتعدَّاه، وذلك بعد أن يأذن له بالشفاعة، وأن هذا الحد هو بحسب ما مع العبد من الإيمان؛ الذي هو قول وعمل، كما هو معلوم من مذهب أهل السنة والجماعة؛ الذي ينصُّون فيه علىٰ أن الذين أخرجهم الله ﷻ من النار وأدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه، إنما نفعتهم الشهادة التي دخلوا بها في

الإسلام، مع ما وقر في قلوبهم من إيمان، وإن لم تنفعهم أعمالهم التي عملوها في إسلامهم، لِما سبق ذكره من أسباب، ذهبت بها هذه الأعمال، وذلك لِمَا هو معلوم ومتقرر؛ بل ومتفقٌ عليه بين أهل السنة جميعًا: أن المسلم لا يخلد في النار، وأن مآله إلىٰ الجنة، وإن ساءت أعماله.

وفي بيان هذا المعنىٰ، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلىٰ هذا فقوله: (حبسه القرآن) يتناول الكفار وبعض العصاة ممن ورد في القرآن في حقه التخليد، ثم يخرج العصاة في القبضة، وتبقىٰ الكفار، ويكون المراد بالتخليد في حق العصاة المذكورين البقاء في النار بعد إخراج من تقدمهم»[1].

وقال: «وقد تمسك به بعض المبتدعة في دعواهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، وأجاب أهل السنة بأنها نزلت في الكفار، وعلىٰ تسليم أنها في أعم من ذلك، فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج، ولعل التأبيد في حق من يتأخر بعد شفاعة الشافعين، حتىٰ يخرجوا بقبضة أرحم الراحمين، كما سيأتي بيانه في شرح حديث الباب الذي يليه، فيكون التأبيد مؤقتًا»[2].

بل إن الحافظ ابن حجر جاء عنه أنه قال: «وقد استنبط ابن أبي جمرة من هذا: أن مَن كان مسلمًا؛ ولكنه كان لا يصلي لا يخرج إذ لا علامة له، لكن

---

(١) فتح الباري ١١/ ٤٤٠.

(٢) فتح الباري ١١/ ٤٤٠.

يُحمل علىٰ أنه يخرج في القبضة لعموم قوله: «**لم يعملوا خيرًا قط**»[١].

وهذا يدل علىٰ سعة فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ استدل بإخراج تارك الصلاة من النار في القبضة بلفظة: «**لم يعملوا خيرًا قط**»، أي أنه أدخل ترك الصلاة فقط تحت هذه اللفظة، وإن كان مع تاركها شيءٌ من الأعمال الأخرىٰ، دون أن يتكلف فيجعل تارك الصلاة تاركًا للعمل كله، كما تكلف في ذلك مَن تصوَّر وجود تلكم الصورة الخيالية مِن وجود إنسان بلا عمل بالكلية.

وفي هذا الاستدلال دلالة ظاهرة، علىٰ أن الحافظ ابن حجر يرىٰ أن الذين أخرجهم الله ﷻ من النار بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه، معهم شيءٌ من الأعمال، لا أنهم تاركون للعمل بالكلية.

وقد أكَّد الحافظ أبو العباس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذا المعنىٰ أيضًا، وهو أشعري العقيدة كما هو معلوم، وفي كتابه: (المفهم)؛ قرر في أكثر من موطن أن الإيمان هو مجرد التصديق، كما هو معتقد الأشاعرة في الإيمان، ومع هذا؛ فإنه في بيان معنىٰ: «**لم يعمل خيرًا قط**».

يقول: «هذه الرواية فيها توسعٌ في العبارة؛ لأنَّا نعلم قطعًا، أن هذا الرجل كان متدينًا بدين حق، ومَن كان كذلك لابد أن يعمل حسنةً: صومًا، أو صلاةً، أو تلفظًا بخير، أو شيئًا من الخير الذي تقتضيه شريعتُه، وإنما الرجل كان خطاءً، كثيرَ المعاصي، وقد نصَّ علىٰ هذا المعنىٰ في رواية أخرىٰ في الأصل، فقال:

---

(١) فتح الباري ١١ / ٤٥٧.

أسرف رجلٌ علىٰ نفسه، فلما حضرته الوفاة... وذكر الحديث»[1].

وهذا يعني: أن المعنىٰ الذي أراده العلماء هو أن أعمالهم لم تشفع لهم عند الله ﷻ، ولم تنفعهم، إذ لم يأذن الله ﷻ للشفعاء أن يشفعوا لهم مع وجود هذه الأعمال، وذلك لرجحان سيئاتهم علىٰ حسناتهم، ولِمَا أوجبه الله ﷻ عليهم من المكث الطويل في النار، وذلك قوله عز من قائل: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢]، ثم تفضل عليهم سبحانه وتعالىٰ بعد ذلك، وأخرجهم من النار، وليس معهم شيءٌ يشفع لهم، وهم الذين يصدق عليهم أن الله ﷻ أخرجهم ولم يعملوا خيرًا قط، وأنهم عتقاء الرحمن الذين أدخلهم الجنة بغير عملٍ عملوه ولا خيرٍ قدموه، إذ لم تنفعهم أعمالهم، لا أعمال قلوبهم، ولا أعمال جوارحهم، ولم تشفع لهم، وإنما نفعهم إسلامهم، وهو ما معهم من أصل الإيمان والنطق بالشهادتين.

ومما يدل علىٰ ذلك أن الله ﷻ قد أخرج من انتفع بشيءٍ من هذه الأعمال، سواء بقلبه أو بجوارحه، فإخراجه سبحانه وتعالىٰ لهم بأعمال جوارحهم؛ قد دل عليه قول الشفعاء: «**ربنا إن لنا إخوة، كانوا يصومون معنا، ويصلون معنا، ويحجون معنا**»، فقال الله ﷻ لهم: «**أخرجوا من عرفتم**»، ثم حرَّم صورهم علىٰ النار، فأخرجوا خلقًا كثيرًا قد أخذت النار إلىٰ نصف ساقيه، وإلىٰ ركبتيه، حتىٰ قالوا: «**ربنا ما بقي فيها أحد ممن أمرتنا به**»، أي: ممن أمرت بإخراجه من أرباب أعمال الجوارح.

---

(١) المفهم ٧/ ٧٤.

وأما إخراجه لهم بأعمال قلوبهم، فذلك قوله سبحانه وتعالىٰ لهم: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه**»، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: «**ربنا لم نذر فيها أحدًا ممن أمرتنا**»، أي: ممن أمرت بإخراجه ممن في قلبه مثقال دينار من خير، ثم يقول: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه**»، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: «**ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا أحدًا**»، أي: ممن أمرت بإخراجه ممن في قلبه مثقال نصف دينار من خير، ثم يقول سبحانه: «**ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه**»، فيُخرِجون خلقًا كثيرًا، ثم يقولون: «**ربنا لم نذر فيها خيرًا**»، وهذا فيما علموه بإعلام الله لهم، لا أنه لا وجود فيها لأحدٍ فيه خير، إذ لا ينتفي الخير بالكلية إلا عن الكافر، الذي لا ينجيه من النار لا قول ولا عمل.

وفي بيان هذا المعنىٰ قال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحديث دل علىٰ أن الملائكة أخرجت من علمت في قلبه مثقال ذرة من خير، ولا دليل أنهم يعلمون كل من في قلبه مثقال ذرة من خير، فإنهم لا يعلمون من أحوال القلوب إلا ما أعلمهم الله، كما قال تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٢]، فهم يعلمون أفعالنا، لا ما انطوت عليه قلوبنا.

ولهذا وردت الأحاديث، أنهم يصعدون بالعمل يرونه حسنًا، ويرد فيقول الله: إن فاعله أراد به كذا وكذا، أي: من الرياء ونحوه، فأخرج البزار والطبراني في (الأوسط) والدارقطني والأصبهاني في (الترغيب والترهيب) من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُؤتىٰ يوم القيامة بصحفٍ مُختمةٍ فتنصب بين يدي الله**

فيقول: «**ألقوا هذه، واقبلوا هذه**»، فتقول الملائكة: «**وعزتك ما كتبنا إلا ما عمل**»، فيقول الله: «**إن هذا كان لغير وجهي، وأنا لا أقبل اليوم إلا ما ابتُغِيَ به وجهي**».

وهذا الحديث فيه الإخبار بأن الملائكة قالت: «**لم نذر فيها خيرًا**» أي: أحدًا فيه خير، والمراد: ما علموه بإعلام الله، ويجوز أن يقال: لم يُعلمهم بكل من في قلبه خير، وأنه بقي من أخرجهم بقبضته، ويدل له أن لفظ الحديث: «أنه أخرج بالقبضة من لم يعملوا خيرًا قط»، فنفىٰ العمل ولم يَنفِ الاعتقاد.

وفي حديث الشفاعة، تصريح بإخراج قوم لم يعملوا خيرًا قط، ويفيد مفهومه، أن في قلوبهم خيرًا، ثم سياق الحديث يدل علىٰ أنه أُريد بهم أهل التوحيد؛ لأنه تعالىٰ ذكر الشفاعة للملائكة والأنبياء والمؤمنين، ومعلوم أن هؤلاء يشفعون بعصاة أهل التوحيد، فإنه لا يقول ابن تيمية ولا غيره أنه يشفع للكفار بقرائن القبض التي قبضها الرب في عصاة الموحدين، والأليق بالسياق أنها أيضًا فيهم، وقد أخرج البيهقي في (الشفاعة) من حديث جابر مرفوعًا، وفيه: «**اذهبوا فمَن وجدتم في قلبه، مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه**»[1]، -إلىٰ أن قال-: «**ثم يقول الله تعالىٰ: الآن أخرجوا بعلمي وحلمي، فيخرج أضعاف ما أخرجوا وأضعافه**»، فقوله تعالىٰ: (بعلمي) يدل علىٰ أنه علم قومًا في قلوبهم الخير لم تعلمهم الملائكة»[2].

وقول الشيخ ربيع الذي قصدته من مقاله: (المهدي بين أهل السنة

---

(١) في المطبوع: فاخرجوا، والصواب ما أثبت.

(٢) رفع الأستار ص: ١٣١.

والروافض)، هو: «فالله هو الذي يغفر لمن يشاء ويُعذب من يشاء ويعطي من يشاء ويمنع من يشاء لا شريك له في ذلك.

وهذا الحق لم يُعطَ لا لمحمد ﷺ، ولا لأحد غيره من الأنبياء، فحتىٰ الشفاعة، يعتذر عنها آدم -عليه الصلاة والسلام-، ونوح وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ؛ أولو العزم وأفضل الرسل، ويقول كل واحد منهم: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، اذهبوا إلىٰ غيري.

ومحمد ﷺ لا يشفع إلا بعد أن يأذن الله له، ويحدَّ له حدًّا، ثم بعد شفاعة محمد، يأذن الله لمن شاء من أنبيائه، والملائكة، والمؤمنين، ويحد لكل منهم حدًّا لا يتجاوزه، ولا يقبل الله شفاعة أحد في الكافرين».

وهو موافقٌ لما عليه أهل السنة والجماعة، وموافقٌ لما ذكرته عن ابن حجر وأبي العباس القرطبي والصنعاني.

وأقوال الشيخ ربيع الدالة علىٰ موافقته لأهل السنة والجماعة في هذا الباب كثيرة جدًّا، أذكر منها:

أولًا: ما ذكره في شرحه لكتاب الشريعة للآجري، حيث ساق ما ذكره المصنف من أدلة ذكر فيها شروط لا إله إلا الله.

ثم قال: «الله أكبر، جزاه الله خيرًا، جمع من شروط لا إله إلا الله ما لم يجمعه غيره، وإن سبقه غيره؛ لكن هو جمع فيها نصوصًا، فجزاه الله خيرًا ورحمه وتغمده برضوانه».

ثم أتىٰ في شرحه لهذه الشروط بكلامٍ انتقاه من كلام العلامة حافظ حكمي رحمه الله،

فقال: قال الشيخ حافظ: «السابع: المحبة لهذه الكلمة ولما اقتضته ودلت عليه، ولأهلها العاملين بها الملتزمين لشروطها...».

ثم قال تعليقًا علىٰ كلمة: (لما اقتضته): «اقتضت الإيمان بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر والجنة والنار وشرائع الإسلام... إلخ».

ثم ذكر قول المعلق علىٰ كلام الشيخ حافظ حكمي: «والاستدلال علىٰ كل شرط بأدلة من الكتاب والسنة، فلا تنفع هذه الكلمة إلا بهذه الشروط الحاملة علىٰ القيام بالأوامر والانتهاء عن المحرمات.

وقد أجاب العلماء علىٰ مثل هذه الأحاديث بعدة أجوبة:

منها: ما ذكره المصنف، وهو كونها قبل نزول الفرائض، واستدل بخبر ابن عباس وسفيان الآتيين، وهو ما ذهب إليه الزهري كما في سنن الترمذي (٥ / ٢٣) وغيره من العلماء».

ثم قال الشيخ ربيع: «الزهري يُفسر هذا الحديث: «**من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، أو حرم علىٰ النار**»، قال الزهري وغيره من السلف: إن هذه الكلمة كانت تنفع أصحابها قبل نزول الفرائض، أما بعد نزول الفرائض، فهذا لا يكفي، فلابد من التزام الفرائض والقيام بها».

ثم ذكر عن المعلق قوله: «**ومنها:** إن المراد أنه لا يخلد في النار أحد من أهل التوحيد وإن عُذبوا بها بذنوبهم، فإنهم لا يخلدون في النار».

ثم قال الشيخ ربيع: «يعني: ما المراد من قوله: «حرمه الله علىٰ النار» كما في الحديثين، هل هو تحريم مطلق أو تحريم مقيد؟

قالوا: إن المراد ألا يخلد في النار أحد من أهل التوحيد وإن عُذِّبوا، فهذا معنىٰ التحريم؛ يعني: أنهم لا يخلدون، تحريم تخليدهم في النار؛ لأن التوحيد ينفع صاحبه ولو وقع فيما وقع من الذنوب استوجب بها دخول النار ودخل النار فعلًا، فإنه بهذا التوحيد وفضله يخرج من النار، مادام مؤمنًا بلا إله إلا الله ومخلصًا فيها ومستيقنًا بها ومات عليها مُجانبًا للشرك بالله».

ثم ذكر عن المعلق قوله: «ومنها: أنه من قالها مخلصًا لا يترك الفرائض؛ لأن الإخلاص يحمل علىٰ أداء اللازم».

ثم قال الشيخ ربيع: («**من قالها مخلصًا**»: هذا المخلص لا يترك الفرائض، هذا معنىٰ الحديث: «**مَن قال: لا إله إلا الله حرَّمه الله علىٰ النار**»؛ يعني: قالها مخلصًا، هذا الإخلاص يدفعه إلىٰ القيام بالفرائض واجتناب المحرمات، وهذا كله فيه مراعاة لشروط لا إله إلا الله».

ثم ذكر عن المعلق قوله: «ومنها: تحريم دخول النار المُعَدَّة للكافرين، لا الطبقة المعدة للعصاة».

ثم قال الشيخ ربيع: «هذا الكلام ساقه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ونقله...، يعني من الأقوال: تحريم دخول النار المُعَدَّة للكافرين، «**حرَّمه الله علىٰ النار**»؛ يعني: النار التي أعدَّها الله للكافرين، فهناك نار أعدَّها الله للكافرين، ونار أعدَّها الله للعصاة، فالعصاة لا يدخلون النار التي أعدَّها الله للكافرين، وإنما يدخلون النار التي أعدَّها الله للعصاة».

ثم ذكر عن المعلق قوله: «ومنها: تحريم دخول النار بشرط حصول قبول

العمل الصالح والتجاوز عن السيِّء».

ثم قال الشيخ ربيع: «يعني: تحريم دخول النار بشرط قبول العمل الصالح، مَن قبل الله عمله الصالح، ورجحت حسناته علىٰ سيئاته، فلا يدخل النار -إن شاء الله-».

ثم ذكر عن المعلق قوله: («انظر فتح الباري (١ / ٥٢٢)، وانظر: تيسير العزيز الحميد (ص: ٨٧ فما بعدها)، حيث قال: (وأحسن ما قيل في معناه: ما قاله شيخ الإسلام وغيره: إن هذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها ومات عليها، كما جاءت مقيدة وقالها خالصًا من قلبه مستيقنًا بها قلبه، غير شاك فيها بصدق ويقين؛ فإن حقيقة التوحيد: انجذاب الروح إلىٰ الله جملة»).

ثم قال الشيخ ربيع: «**يعني**: هذه الشروط، مشترطة في صحة، قول: لا إله إلا الله، وقبولها من قائلها، ولابد من ضميمة إليها، وهو أن يموت عليها، فقد يقول: لا إله إلا الله بصدق، لكن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء.

«**فإن أحدكم؛ ليعمل بعمل أهل الجنة؛ حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخل النار**».

فهذا، قد يختم له بسوء وإن كان مؤمنًا صادقًا، لكن لحكمة من حكم الله ولسبب من الأسباب قد يموت علىٰ غير لا إله إلا الله، فهذه الحالة لا تتناولها هذه الأحاديث.

فمن الشروط الأساسية: أن يموت علىٰ لا إله إلا الله، مخلصًا فيها مستيقنًا

بمعناها صادقًا فيها، فهذا هو الذي يُحرِّمه الله علىٰ النار، وهـذا أحسن الأقـوال، وهو ما حرره شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن مراعاة الموت علىٰ هـذه الأمـور، هـو المُعتبَر؛ لأنه قد يفوته شيء، فيقع في نـاقض مـن نـواقض: لا إلـه إلا الله، أو يـترك شرطًا من هذه الشروط فلا يستحق هذا الوعد».

ثم ذكر عن المعلق قوله: («فمن شهد:أن لا إله إلا الله؛خالصًا من قلبه دخـل الجنة؛ لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلىٰ الله تعـالىٰ بـأن يتـوب مـن الـذنوب توبة نصوحًا، فإذا مات علىٰ تلك الحال نال ذلك»)

ثـم قـال الـشيخ ربيـع: «إذا اسـتوفىٰ شـروط: لا إلـه إلا الله، ومـات علـىٰ ذلـك ملتزمًا بلا إله إلا الله، وبمقتضياتها وثابتًا عليهـا. فنسأل الله أن يثبـت قلوبنـا علـىٰ الإيمان، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا.

الرسول ﷺ كان يقول: «**يـا مقلـب القلـوب؛ ثبـت قلوبنـا علـىٰ دينـك**»، وقـال الصحابة: يا رسـول الله أتخـاف علينـا؟ قـال: «**نعـم، إن القلـوب بـين أصـبعين مـن أصابع الرحمن يُقلبها كيف شاء**».

فلا يأمن الإنـسان مكـر الله ﷻ، فيكـون دائمًـا خائفًـا مـن الفـتن والانحـراف، ويسأل الله تعالىٰ الهداية، والثبات عليها؛ حتىٰ يلقىٰ الله تبارك وتعالىٰ»[(١)].

ثانيا: ما ذكره في شرحه لكتـاب شـرح الـسنة للبربهـاري، حيـث قـال: «والأدلـة علىٰ الزيادة ما ذكرناه لكم...

---

(١) انظر: الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٥٠٠ – ٥٠٧.

ومنهـا: قولـه تعـالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ﴾ [المدثر: ٣١]، هـذه الآيـة أيـضًا، من الأدلـة علىٰ أن الإيمـان يزيـد، ويزيـد، ويزيـد حتىٰ يـصير كالجبـال، والأدلـة كثيرة علىٰ زيادة الإيمان.

ومـن الأدلـة علىٰ نقـصانه، أحاديـث الـشفاعة، فأحاديـث الـشفاعة فيهـا أن الإيمان ينقص، منهم مَن يكون عنده مقـدار دينـار، ومـنهم مَـن لا يبقـىٰ عنـده إلا مقدار نصف دينار، ومنهم مَن لا يبقىٰ عنده إلا مثقال ذرة... إلخ.

فالإيمان ينقص بسبب المعاصي والذنوب، مـنهم مَـن لا يبقـىٰ معـه إلا أدنـىٰ أدنىٰ أدنىٰ مثقال ذرة من إيمان...»[١].

ثالثـا: مـا ذكـره في رسـالته: (كـشف أكاذيـب وتحريفـات وخيانـات فـوزي البحريني)، حيث قال: «قوله معللًا لِما ادعىٰ أنـه مـنهج الـسلف -وهـو كـاذب في دعواه-: (لأن الإيمان؛ إما أن يبقىٰ منه شيء، وهذا بالنسبة كما بينا للمسلم، إن بقي من إيمانه شيء، فهو مسلم، فممكن أن يبقىٰ منه ذرة أو أدنىٰ من ذلـك، كما نطقت الأدلة بـذلك، وبينـت هـذا في كتـابي القناعـة في شـذوذ زيـادة: «**لـم يعملـوا خيرًا قط**» في حديث الشفاعة).

ذكر عنه هذا القول، ثم قال بعده، أقول: «انظر إلىٰ هذا الجاهل، كيف يخالف

---

(١) عون الباري ببيان ما تضمنه شرح السنة للبربهاري ١ / ٢٠٦.

السلف في قضايا الإيمان وغيرها، بجهل، وكأن الخلاف بين أهل السنة والخوارج والجهمية إنما هو في الكفار والمرتدين!

إن الخلاف بين أهل السنة وبين الخوارج، ومَن تابعهم، إنما هو في عصاة المسلمين الموحدين الذين ماتوا علىٰ الإسلام، لكن ماتوا وهم مصرون علىٰ الكبائر، لا في الكفار.

فالخوارج والمعتزلة، يقولون: مصيرهم إلىٰ النار خالدين فيها أبدًا.

وأهل السنة، يقولون: إنهم تحت مشيئة الله؛ إن شاء عذبهم علىٰ قدر ذنوبهم، ثم يخرجهم الله بشفاعة الشفعاء وبرحمته، حتىٰ يخرج من دخل النار منهم، ولو كان عنده مثقال ذرة من إيمان، أو أدنىٰ من مثقال ذرة، وإن شاء عفا عنهم، وأدخلهم الجنة بدون عذاب، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، إلىٰ غير ذلك من الأدلة؛ لأهل السنة في هذا الباب.

ثم الخلاف بين أهل السنة والخوارج والمرجئة، في زيادة الإيمان ونقصانه، إنما هو في زيادة إيمان المؤمن ونقصانه، لا في زيادة إيمان الكافر ونقصانه، إذ هو كافر، فلا يقال: إيمانه يزيد وينقص، والخلاف أيضًا إنما هو في مصير عصاة المسلمين.

وكلام هذا الرجل، يوحي أن هذه المعارك التي يديرونها علىٰ السلفيين إنما هو في الكافر، وقاتل الله الجهل والكذب.

وقد عرف مذهب السلف، ومنهم الصحابة والتابعون؛ أن الإيمان يزيد

وينقص، ولم يقل أوائلهم: وينقص حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء، ومَن بعدهم منهم مَن يقول: الإيمان قول وعمل، ومنهم مَن يضيف: يزيد وينقص، ومنهم وهم القليل قد يقول: يزيد وينقص حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء، ولكنه لم يقل بوجوب القول بهذه الزيادة، ولا يشترط القول بها، ولا يبدع من لا يقول بها.

وهؤلاء القلة يقولون في غالب أحوالهم: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولا يذكرون هذه الزيادة التي يوجبها الحدادية.

ومَن يشترط القول بها، ويُوجبه، ويُبدع مَن لا يقول بهذه الزيادة كالحدادية، فليأتوا بأدلتهم علىٰ ذلك من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، وإلا فهم أهل ضلال وفتن، وهم يسيرون علىٰ طريقة الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء، وفي التعنت والغلو.

وتضعيفه لزيادة «**لم يعملوا خيرًا قط**»، وحكمه عليها بالشذوذ من جهله وجرأته علىٰ سنة رسول الله ﷺ، وعلىٰ صحيح الإمام مسلم الذي تلقته الأمة بالقبول، وحكموا بصحته إلا قليلًا منهم تكلموا عليها بأدب، ولم يرجفوا عليها وعلىٰ مسلم مثل أراجيف وتهاويل هذا المتهور، وليست هذه الزيادة مما انتقده أولئك العلماء الأدباء النبلاء»(١).

رابعا: ما ذكره في شرحه لكتاب الشريعة للآجري، تعليقًا علىٰ قول المصنف: (فليس ذلك بنافع لهم)، حيث قال: «ماذا يريد؟ هل يريد أن أعمالهم حابطة؟ الله

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٦٢٧.

أعلم! لأن أكثر أعمالهم بدع، فعباداتهم قائمة علىٰ غير الوجوه المشروعة.

قد يخلصون من الكفر، وينجون من النار بعد أن يعاقبهم الله، أو يعفو عنهم كما يشاء سبحانه وتعالىٰ، نحن لا نتدخل في الجنة والنار، ففي الجملة: نؤمن أنهم من أهل النار؛ لكن الأفراد والآحاد لا نستطيع أن نحكم عليهم، وقوله: (ليس بنافع لهم) هل قصد أنها حابطة؟

إن كان يكفرهم فهو يقصد الحبوط، وإن كان لا يكفرهم فتكون فائدتها قليلة، وجدوىٰ هذه العبادة قليلة؛ لأنها قائمة علىٰ الهوىٰ، وقائمة علىٰ الجهل وعلىٰ غير اتباع الرسول الكريم ﷺ»(١).

وأقواله ﷾ التي تدل علىٰ صحة مذهبه، وموافقته التامة لما عليه أهل السنة والجماعة كثيرة جدًّا، وهي أقوال لا تجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية، ولا تجتمع وتصور مثل تلكم الصورة الخيالية.

***

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ١٠٠.

التلازم بين الباطن والظاهر عند الشيخ ربيع

التلازم بين الباطن؛ الذي هو إيمان القلب، وبين الظاهر؛ الذي هو إسلام الجوارح، أصلٌ متفقٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، لا ينازع فيه أحدٌ منهم.

وقد بيَّن الشيخ ربيع معتقده، فيه حين، قال: «صرح شيخ الإسلام هنا؛ بأن الإيمان هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان، وأن أصوله تمد فروعه وتثبتها، وأن فروعه تكمل أصوله».

ثم ذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله: «**وأما قولهم**: إن الله فرَّق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح. وقد بينا أن الإيمان إذا أُطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها.

وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة؛ وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب. والأعمال الظاهرة لازمة لذلك. لا يُتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح؛ بل متىٰ نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم وإن كان أصله ما في القلب؛ وحيث عطفت عليه الأعمال، فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب؛ بل لابد معه من الأعمال الصالحة».

ثم قال: «وهنا ذكر شيخ الإسلام، أن أصل الإيمان هو: ما في القلب، وأن الأعمال الظاهرة لازمة له.

ولا يريد بهذا التلازم، إلا التلازم بين الأصل وفروعه»[١].

بل وبيَّن أن الإيمان أصله القلب، وكماله العمل الظاهر، وأنه بخلاف الإسلام، الذي أصله الظاهر، وكماله القلب، وذلك في رسالته: (كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني).

إذ ذكر عنه قوله: «وهو الذي يقول بأن الإيمان أصل، والأعمال كمال و(فرع)...».

ثم قال: «**أقول**: هذا دلَّ عليه قول الله، وقول رسوله، وهو قول أئمة الإسلام، ولقد نقلت لك أقوال العلماء، وأدلتهم من كتاب الله، ومن سنة رسول الله، من أن الإيمان أصل، والعمل فرع عنه وكمال له.

وقد نقلت عن شيخ الإسلام ابن تيمية في المقال الذي تكابره تسعة نصوص في مقالي المعروف، وخمسة نصوص ستأتي، وكلها واضحة وضوح الشمس في أن الإيمان أصل والعمل فرع (كمال).

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، يثبت للإيمان كمالين: كمالًا واجبًا وكمالًا مُستحبًّا؛ فهو يقول وهو يتحدث عن الإيمان ما هو عند الجهمية والمرجئة والكرامية وأهل السنة.

فيقول كما في مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٣٧): «**ثم هو في الكتاب بمعنيين**: أصل وفرع واجب؛ فالأصل الذي في القلب وراء العمل، فلهذا يفرق بينهما بقوله:

---

(١) انظر: مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٤/ ٢٤٢.

﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، والذي يجمعهما كما في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، و: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، وحديث (الحياء)، و: (وفد عبد القيس).

وهو مركب من أصل لا يتم بدونه، ومن واجب ينقص بفواته نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة.

فالناس فيه ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق، كالحج وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات، فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمىٰ فقط.

وبهذا تزول شبهات الفرق، وأصله القلب، وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام؛ فإن أصله الظاهر وكماله القلب».

وهنا يثبت شيخ الإسلام أن للإيمان أصلًا وفرعًا، ويثبت له كمالًا، وهو ما يُؤتىٰ فيه بالأعمال الواجبة، ويكون الإيمان أكمل إذا أتىٰ العبد بالأعمال الواجبة والمستحبة، فيكون شيخ الإسلام علىٰ مذهب الحدادية مرجئًا.

والواقع أن المرجئ هو الذي ينفي الكمال عن الإيمان؛ لأن هذا الكمال هو الزيادة في الإيمان التي ينكرها المرجئة»[(١)].

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ٩ / ٧٦٥.

ومن المعلوم من مذهب أهل السنة والجماعة أن كل مؤمن مسلم، فقوله بأن الإسلام أصله الظاهر وكماله القلب دليل ظاهر علىٰ أنه ﷾ يثبت التلازم بين الباطن والظاهر، إذ لا يصح الإيمان الذي أصله القلب، وكماله العمل الظاهر، إلا بالإسلام الذي أصله العمل الظاهر وكماله القلب.

ويؤكده قوله: «يريد الآجري أن يُبين لنا أن الإسلام يقوم علىٰ قواعد وعلىٰ أصول، وهي هذه المباني العظيمة التي ذُكِرت في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ: «**بُني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**».

فالإسلام المراد به هنا: المبني علىٰ الإيمان؛ لأن الإيمان والإسلام يتلازمان، ويجتمعان إذا افترقا، ويفترقان إذا اجتمعا.

فالإيمان داخلٌ في هذا الحديث؛ لأنه لا تقوم هذه الأصول وترتكز إلا علىٰ أصلها الأصيل: توحيد الله تبارك وتعالىٰ، والإيمان برسوله ﷺ»[(١)].

وقوله: «**هذه الآيات ساقها المؤلف:** لبيان أن الإيمان قول وعمل، قول بالقلب واللسان، وعمل بالقلب واللسان والجوارح، وأن العمل من الإيمان، وأن الله تبارك وتعالىٰ رضي عن المؤمنين ووعدهم بالجنة، إلىٰ غير ذلك من الجزاء الذي يترتب علىٰ الأعمال الصالحة.

كل ذلك مبني علىٰ الإيمان، وعلىٰ العمل الصالح، لا علىٰ الإيمان وحده،

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٥١٣.

وهذا يدل علىٰ ارتباط العمل بالإيمان ارتباطًا وثيقًا، لا يفصل بينهما إلا هؤلاء المرجئة علىٰ اختلاف أصنافهم»[1].

وفي رسالته: (دفع بغي عدنان علىٰ علماء السنة والإيمان)، قال: «وكل مسلم وخاصةً العلماء وطلاب العلم يؤمنون بالارتباط الوثيق بين النية والعمل، بين النية ومعرفة الحق وطلبه، وأن النية أهم من العمل، وقد تنفع صاحبها وإن لم يعمل نتيجة عجزه عن العمل وصدق نيته.

فعن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: كنا مع النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في غزاةٍ فقال: «**إن بالمدينة لرجالًا، ما سرتم مسيرًا، ولا قطعتم واديًا، إلا كانوا معكم حبسهم المرض**».

وعن سهل بن حُنيف، أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قال: «**مَن سأل الله الشهادة بصدق بلّغه الله منازل الشهداء وإن مات علىٰ فراشه**».

ويكتب للمريض والمسافر، مثل ما كان يعمل في صحته وإقامته بنيته الصادقة.

فعن أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قال: «**إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا**»...

إلىٰ أن قال: والله سبحانه وتعالىٰ يقرن العمل الصالح بالإيمان في عشرات الآيات من القرآن الكريم ويشيد بمكانته وبالعاملين للصالحات.

والنجاة ما كتبها الله -تبارك وتعالىٰ- والسلام من الخسران لعباده إلا لمن

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٦٠٠.

يأتي بالإيمان والعمل الصالح»[1].

وبهذا نعلم أن الشيخ ربيعًا لا يخالف أهل السنة والجماعة في أن الإيمان يستلزم العمل، سواء كان الإيمان كاملًا، أو ناقصًا، وذلك أن الإيمان الكامل عند علماء السنة جميعًا يستلزم فعل جميع الواجبات، وترك جميع الكبائر، فلا يدخله الخلل في الأعمال من هاتين الجهتين.

وأما الإيمان الناقص؛ فيستلزم مِن فعل الأعمال والواجبات، ومِن ترك الكبائر والمحرمات؛ بقدر ما في القلب من الإيمان، فيدخله الخلل والقصور من جهة الأعمال، سواء من حيث التروك، أو الأفعال.

***

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ الشيخ ربيع ١١ / ١٣٩.

كيف يقول بإيمان تارك العمل بالكلية من ينزه المرجئة عن مثل هذا القول ويعلم أنهم يوجبون الأعمال

بيَّن الشيخ ربيع ﷾ أن المرجئة أنفسهم؛ حتىٰ الغلاة منهم؛ يوجبون الأعمال، ويرون الذنوب ذنوبًا، فقال: «المرجئ الغالي يرىٰ الذنوب ذنوبًا، ولا يُطبق علىٰ المذنبين نصوص الوعيد، وهذا ضلال مبين»(١).

ومراده ﷾ هنا: أن يُبيِّن تناقضهم وأن من تناقضاتهم أنهم يرون الذنوب ذنوبًا، ثم يعطون صاحبها كمال الإيمان، فيجعلونه مع فسقه كامل الإيمان؛ ويقولون بأن إيمانه كإيمان جبريل والملائكة وكإيمان الأنبياء والرسل، وإن دخل النار، وعُذِّب علىٰ ذنوبه، هكذا يقررون، وهذا معلوم من مذهبهم؛ لا أنهم يعفون الفاسق من الحساب، ويُدخلونه الجنة بلا حساب ولا عذاب.

وقد نطق ﷾ في موطن آخر بما يدل علىٰ ما ذكرت، فقال: «إن الجهمية يقولون: الإيمان المعرفة، ومرجئة الفقهاء يقولون: إن الإيمان تصديق بالقلب ونطق باللسان، ولا يُدخلون العمل في الإيمان، لكنهم مع ذلك يوجبونه، ويرون أن تاركه مُعرضٌ للوعيد ومستحق للعقوبة»(٢).

وذكر عن الكرامية أنهم وإن قالوا: إن الإيمان هو النطق باللسان فقط، إلا

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٩٦.

(٢) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ٢ / ٣٧.

أنهم يكفرون المنافق الذي ينطق بلسانه ولا يؤمن قلبه.

فقال: «ومن الفرق الضالة الكرامية الذين يقولون: إن الإيمان هو النطق باللسان! هؤلاء من فرق المرجئة؛ الإيمان عندهم هو النطق باللسان، وعندهم المنافق مؤمن؛ لماذا؟ لأنه قال: لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله، شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله! والله يقول: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، وهم يقولون: الإيمان هو النطق باللسان فقط! لا أعمال القلوب ولا أعمال الجوارح ولا الاعتقاد ولا شيء؛ فقط النطق باللسان، وهذا ضلال!!.

وينسب إليهم بعض أهل العلم أنهم يقولون: إن المنافق في الجنة، لكن شيخ الإسلام يرد هذه الدعوىٰ ويقول: بل هم يرون أن المنافق في النار، وهذا تناقض منهم وجهل»(١).

وكون المرجئة وغلاتهم يوجبون الأعمال، ولا يُجيزون تركها؛ أمرٌ معلوم عند طلاب العلم، فضلًا عن العلماء، ولا ينكره وينازع فيه إلا أحد رجلين:

إما جاهل، لم يفهم أقوال العلماء، ولم يعرف مذاهبهم في باب الإيمان، وتفريقهم بين الإيمان والإسلام.

وإما صاحب هوىٰ، يعرف الحق، ويفهم عبارات الأئمة، ولكنه يريد إسقاط من لا يرتضيه من العلماء بنسبة الباطل له، وإن كان بالزور والبهتان.

---

(١) شرح الشيخ ربيع لعقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني ص: ١٦٩.

إذ من المعلوم أن العلم بإجماع المسلمين علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله ﷻ علىٰ العباد؛ يزيل عن العبد إشكالات كثيرة في باب الإيمان، ويعينه علىٰ فهم عبارات الأئمة وما ينطقون به من مسائل الإيمان والإسلام.

وفي إثبات هذا الاتفاق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم متفقون علىٰ وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون علىٰ وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون علىٰ أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلىٰ أن من لم يؤمن بأن محمدًا رسول الله ﷺ إليه فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلىٰ الإسلام والإيمان.

فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني بعض الأسماء، أمر خفيف بالنسبة إلىٰ ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البيِّن من الكتاب والسنة، هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق، ولا قبول عام؛ كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما تنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفىٰ علىٰ أكثر الناس؛ ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله ورسوله في مسألة (الإسلام، والإيمان) يوجب أن كلًّا من الاسمين وإن كان مسماه واجبًا؛ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنًا، مسلمًا، فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله (ثلاث طبقات): أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها،

فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا»[١].

وقال: «والأمة كلها متفقة علىٰ وجوب الأعمال التي فرضها الله، لم يقل أحدٌ بأنها ليست من الواجبات، وإن كان طائفة من الناس نازعوا في كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا في أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الإسلام، وحرم الفواحش: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»[٢].

ومعلوم أن هذا الاتفاق بين المسلمين؛ يدخل فيه المرجئة بجميع فِرَقِها؛ من جهمية، وأشاعرة، وماتريدية، وكرامية، وغيرهم.

وقد جاء في كتاب (الفقه الأكبر) فيما يُذكر عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يؤكد هذا الأمر، وذلك قوله: «والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال.

والإسلام، هو: التسليم والانقياد لأوامر الله تعالىٰ، ففي طريق اللغة فرقٌ بين الإيمان والإسلام، ولكن لا يكون إيمانٌ بلا إسلام، ولا يوجد إسلامٌ بلا إيمان، فهما كالظهر مع البطن، والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها».

قال شارحه ملا عليّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « (والإسلام هو التسليم)؛ أي: باطنًا،

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧ / ٣٥٧.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ١٧ / ١٠٥.

(والانقياد لأوامر الله تعالىٰ)؛ أي: ظاهرًا، فمن طريق اللغة (فرقٌ بين الإيمان والإسلام)؛ فإن الإيمان في اللغة هو التصديق...، والإسلام مطلق الانقياد...

فالإيمان مختص بالانقياد الباطني، والإسلام مختص بالانقياد الظاهري...

(ولكن لا يكون)؛ أي: لا يوجد في اعتبار الشريعة، (إيمانٌ بلا إسلام)؛ أي: انقياد باطني بلا انقياد ظاهري، كما كان لأهل الكتاب، وكما وجد لأبي طالب حال الخطاب، وكما صدر لإبليس حال العتاب، فلابد من جمعهما في صوب الصواب.

(ولا إسلامٌ بلا إيمان)؛ تأكيدًا لما قبله، وإشارة إلىٰ أنه يستوي تقدم الإسلام علىٰ تحقق الإيمان، وعكسه في مقام الإيقان، إذ ربما يتقدم التصديق الباطني ويتأخر الانقياد الظاهري كمؤمني أهل الكتاب، وربما يتقدم الإسلام ظاهرًا ثم يوجد التصديق باطنًا، كما وقع لبعض المنافقين حيث سلكوا في الآخر طريق المؤمنين، ولعل هذا وجه الحكمة في قضية المؤلفة.

(فهما)؛ أي: الإسلام والإيمان كشيء واحد حيث هما لا ينفكان، (كالظهر مع البطن)؛ أي: للإنسان، فإنه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر، وهذا تمثيل للمعقول بالمحسوس فتدبر؛ وقد ورد الإسلام علانية، والإيمان سرًّا، أي: مبنيٌّ علىٰ نيته.

والحاصل: أن الإيمان محله القلب، والإسلام موضعه القلب، والجسد الكامل منهما يتركب، (والدين اسمٌ واقعٌ علىٰ الإيمان والإسلام والشرائع كلها)؛ أي: الأحكام جميعها، والمعنىٰ أن الدين إذا أطلق فالمراد به التصديق

والإقرار، وقبول الأحكام للأنبياء عليهم الصلاة والسلام...، وليس مراد الإمام الأعظم أن الدين يطلق علىٰ كل واحد من الإيمان والإسلام والشرائع بانفرادها كما توهم شارحٌ في هذا المقام؛ لأنه خارج عن نظام المرام»[١].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، ما يؤكد هذه المعاني أيضًا، وذلك في كلام له ذكر فيه عن الجهمية، أنهم يوجبون العبادة، ويلتزمونها، ويعتقدون منفعتها.

فقال: «وكذلك الجهمية لا تجد في قلوبهم من محبة الله وعبادته ما في قلوب عباده المؤمنين؛ بل غاية عابدهم أن يعتقد أن العباد من جنس الفعلة الذين يعملون بالكراء، فمنتهىٰ مقصوده هو الكراء الذي يُعطاه، وهو فارغ من محبة الله. والفلاسفة تذم هؤلاء وتحتقرهم، كما ذكرنا كلامهم في ذلك في غير هذا الموضع، لكن هؤلاء خير منهم في الجملة، فإنهم يوجبون العبادة، ويلتزمونها، ويعتقدون لها منفعة غير مجرد كونها سببًا للعلم، بخلاف الفلاسفة والمتصوفة والمتفلسفة، فإن عبادتهم مقصودها الكشف والتأثير، كما يذكره أبو حامد وأتباعه»[٢].

وقال: «هذا إنما يجيء علىٰ قول مَن يجعل الإيمان متناولًا لأداء الواجبات وترك المحرمات؛ فمن مات علىٰ هذا كان من أهل الجنة، وأما علىٰ قول الجهمية والمرجئة؛ وهو القول الذي نصره هؤلاء الذين نصروا قول جهم؛ فإنه يموت علىٰ الإيمان قطعًا، ويكون كامل الإيمان عندهم، وهو مع هذا عندهم

(١) انظر كتاب: مِنَح الرَّوض الأزهر في شرح الفقه الأكبر ص: ٢٥٠ – ٢٦٥.
(٢) الصفدية ٢ / ٢٣٥.

من أهل الكبائر الذين يدخلون النار، فلا يلزم إذا وافى بالإيمان، أن يكون من أهل الجنة. وهذا اللازم لقولهم يدل على فساده؛ لأن الله وعد المؤمنين بالجنة»(١).

وذكر نحوه عن الكرامية، فقال: «**والكرامية، يقولون:** المنافق مؤمن، وهو مخلدٌ في النار؛ لأنه آمن ظاهرًا لا باطنًا، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهرًا وباطنًا»(٢).

وقال: «والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان؛ بل يقولون: هو مؤمنٌ حقًّا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا فهو مخلد في النار عندهم؛ فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنًا وظاهرًا، ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم؛ بل يقولون: المنافق مؤمن؛ لأن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلمًا، إذ الإسلام: هو الاستسلام الظاهر»(٣).

وقال: «**والمقصود:** أن النبي ﷺ إنما أخبر عن تلك الأمة بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة، وإلا فقد ثبت عنه أن سعدًا لما شهد لرجل أنه مؤمن قال: (أو مسلم) وكان يظهر من الإيمان ما تظهره الأَمَة وزيادة، فيجب أن يفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا، وبين

---

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٤٣٨.
(٢) مجموع الفتاوى ٧/ ١٤٠.
(٣) مجموع الفتاوى ٧/ ١٤١.

حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب.

فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنًا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتىٰ الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنًا ويقولون: الإيمان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن.

وقد حكىٰ بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ إنما نازعوا في الاسم لا في الحكم بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل»(١).

وقال: «**وقالت الكرامية، هو:** القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًّا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار، وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته. ولم يسبقها أحد إلىٰ هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار؛ بل يكون مخلدًا فيها»(٢).

وذكر ذلك أيضًا عن المرجئة المتكلمين والفقهاء، فقال: «والمرجئة، المتكلمون منهم والفقهاء منهم، يقولون: إن الأعمال، قد تسمىٰ إيمانًا مجازًا؛

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢١٥.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٥٦.

لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه» [١].

والمقصود: أن القول بإيمان تارك العمل بالكلية لا وجود له بين العلماء، لا الشيخ ربيع، ولا غيره، وإنما هو قولٌ حادث، أحدثه أحد رجلين: إما جاهل، يهرف بما لا يعرف، وإما صاحب هوى، يريد إضلال المسلمين بهواه، أحدثوه وخرجوا علينا بقول جديد بعد أن كان قول الكرامية هو آخر ما أُحدث من الأقوال في الإيمان كما ذكر ابن تيمية، فالله المستعان.

***

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ١٩٥.

كيف يقول بإيمان تارك العمل بالكلية
من يعلم ويقرر بأن الإنسان حارث همام

روىٰ ابن وهب رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتابه: (الجامع في الحديث - تحت رقم: ٤٦، ٥٣، ٥٩): عن عبد الوهاب بن بخت، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير الأسماء: عبد الله، وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء: همام وحارث، وشر الأسماء: حرب، ومرة**».

وعن عبد الله بن عامر اليحصبي، أن النبي ﷺ قال: «**خير الأسماء عبد الله، وعبد الرحمن، ونحو هذا، وأصدق الأسماء الحارث، وهمام، حارث لدنياه ولدينه، وهمام بهما. وشر الأسماء حرب، ومرة**».

وعن الحسن بن جابر، قال: قال رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**عليكم من الأسماء بيزيد، فإنه ليس أحد إلا وهو يزيد في الخير والشر، والحارث فإنه ليس أحد إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وهمام فإنه ليس أحد إلا وهو يهتم بآخرته أو دنياه. فإن أخطأكم هذه الأسماء فعبِّدوا**».

وهذه المعاني التي جاءت في الأحاديث؛ اتفق عليها المسلمون وجميع العقلاء، فما من إنسان إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وكفىٰ به دليلًا علىٰ أنه لا وجود لإنسان بلا عمل، فضلًا عن مؤمن، نطق بالشهادتين مؤمنًا بالله ورسوله إيمانًا صحيحًا، ثم يعيش دهره إلىٰ أن يموت، دون أن ينطق بها مرة أخرىٰ، ولا

أن يقول في إيمانه قولًا حسنًا، ودون أن يعمل بجوارحه عمل خير قط مع قدرته وتمكنه من العمل، هكذا يقولون، وهو أمرٌ أشبه بالخيال منه بالحقيقة.

وقد جاء عن أئمة أهل السنة ما يبين هذا المعنىٰ بوضوح: قال الإمام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما صار الحارث من أصدق الأسماء، من أجل مطابقة الاسم معناه الذي اشتق منه، **وذلك أن معنىٰ الحارث**: الكاسب، **يُقال**: حرث الرجل إذا كسب، واحتراث المال كسبه، ومنه قول امرئ القيس:

ومن يحترث حرثي وحرثك يُهزل

وقال سبحانه ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وأما همام، فهو: من هممت بالشيء، إذا أردته، وليس من أحد إلا وهو يهتم بشيء، وهو معنىٰ الصدق الذي وصف به هذان الاسمان»[(١)].

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قيل**: إنما صار الحارث وهمام، من أصدق الأسماء، من أجل مطابقة الاسم معناه؛ لأن الحارث الكاسب، يقال: حرث الرجل: إذا كسب، قال الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

وهمّام: مِنْ هممت بالشيء: إذا أردته، وما من أحد إلا وهو في كسب، أو يهمُّ بشيء»[(٢)].

---

(١) معالم السنن ٤ / ١٢٦.

(٢) شرح السنة ١٢ / ٣٣٤.

وذكر الحافظ الأصبهاني المعروف بـ: (قوام السنة) عن الإمام الحافظ ابن قتيبة أنه قال: «أصدق الأسماء (الحارث) لأن الحارث: الكاسب، يقال: حرث فلان إذا كسب، وليس من أحد إلا وهو يحرث. قال الله ﷻ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]؛ أي: من كان يريد كسب الآخرة يضاعف له كسبه، يريد تضعيف الحساب، ومن كان يريد كسب الدنيا نؤته منها.

وأما (همام)، فهو: من هممت بالشيء إذا أردته، وليس من أحد إلا وهو يهم إما بخير، وإما بشر»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الإنسان، حي حساس متحرك بالإرادة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء الحارث وهمام**»، **فالحارث:** الكاسب العامل، **والهمام:** الكثير الهم، والهم مبدأ الإرادة والقصد، فكل إنسان حارث همام، وهو المتحرك بالإرادة»(٢).

وقال: «فصل: وهو مثل المقدمة لهذا الذي أمامه، وهو أن كل إنسان فهو همام حارث حساس متحرك بالإرادة؛ بل كل حي فهو كذلك له علم وعمل بإرادته. والإرادة هي المشيئة والاختيار، ولابد في العمل الإرادي الاختياري من مراد وهو المطلوب، ولا يحصل المراد إلا بأسباب، ووسائل تحصله، فإن حصل بفعل العبد فلابد من قدرة وقوة؛ وإن كان من خارج فلابد من فاعل

---

(١) الترغيب والترهيب ١ / ٣٥٣.

(٢) منهاج السنة ٣ / ٦٣.

غيره؛ وإن كان منه ومن الخارج فلابد من الأسباب، كالآلات ونحو ذلك، فلابد لكل حي من إرادة، ولابد لكل مريد من عون يحصل به مراده.

فصار العبد مجبولًا علىٰ أن يقصد شيئًا ويريده؛ ويستعين بشيء ويعتمد عليه في تحصيل مراده، هذا أمر حتم لازم ضروري في حق كل إنسان يجده في نفسه»(١).

وقال: «والإنسان مضطر إلىٰ شرع في حياته الدنيا، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته؛ والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس في معاملاتهم؛ بل الإنسان المنفرد لابد له من فعل وترك؛ فإن الإنسان همام حارث، كما قال النبي ﷺ: (**أصدق الأسماء حارث وهمام**)، وهو معنىٰ قولهم متحرك بالإرادات، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها، ولابد أن يعرف ما يريده، هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟»(٢).

وقال: «وتكريهه جميع المعاصي إليهم، يستلزم حب جميع الطاعات؛ لأن ترك الطاعات معصية، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها، فيكون محبًّا لضدها وهو الطاعة؛ إذ القلب لابد له من إرادة، فإذا كان يكره الشر

(١) مجموع الفتاوىٰ ١ / ٣٤.
(٢) مجموع الفتاوىٰ ٣ / ١١٤.

كله؛ فلابد أن يريد الخير.

والمباح بالنية الحسنة، يكون خيرًا، وبالنية السيئة يكون شرًّا. ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة؛ ولهذا قال النبي ﷺ، في الحديث الصحيح: «**أحب الأسماء إلىٰ الله: عبد الله، وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء: حارث وهمام، وأقبحها: حرب ومرة**».

وقوله: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»؛ لأن كل إنسان همام حارث، والحارث: الكاسب العامل.

والهمام الكثير الهم؛ وهو مبدأ الإرادة، وهو حيوان، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة، فإذا فعل شيئًا من المباحات؛ فلابد له من غاية ينتهي إليها قصده...»(١).

وقال: «بل قد يعلم الإنسان أنه حساس متحرك بالإرادة، قبل أن يعلم أن كل إنسان كذلك، ويعلم أن الإنسان، كذلك قبل أن يعلم أن كل حيوان، كذلك، فلم يبق علمه، بأن غيره من الحيوان حساس متحرك بالإرادة موقوفًا علىٰ البرهان، وإذا علم حكم سائر الناس، وسائر الحيوان، فالنفس تحكم بذلك بواسطة علمها أن ذلك الغائب مثل هذا الشاهد، أو أنه يساويه في السبب الموجب لكونه حساسًا متحركًا بالإرادة، ونحو ذلك من قياس التمثيل والتعليل الذي يحتج به الفقهاء في إثبات الأحكام الشرعية»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٤٣.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٩/ ١١٥.

وقال: «**وجد هذا في أظهر الأمثلة إذا قلت**: هذا إنسان، وكل إنسان مخلوق، أو حيوان، أو حساس، أو متحرك بالإرادة، أو ناطق، أو ما شئت من لوازم الإنسان، فإن شئت صورت الدليل علىٰ هذه الصورة، وإن شئت قلت: هو إنسان، فهو مخلوق أو حساس أو حيوان أو متحرك كغيره من الناس، لاشتراكهما في الإنسانية المستلزمة لهذه الصفات، وإن شئت قلت: هذا إنسان، والإنسانية مستلزمة لهذه الأحكام، فهي لازمة له، وإن شئت قلت: إن كان إنسانًا فهو متصف بهذه الصفات اللازمة للإنسان؛ وإن شئت قلت: إما أن يتصف بهذه الصفات، وإما أن لا يتصف، والثاني باطل؛ فتعين الأول؛ لأن هذه لازمة للإنسان لا يُتصور وجوده بدونها»[١].

وقال: «وهذا هو حقيقة دين الإسلام، الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره، فالمستسلم له ولغيره مشرك، والممتنع عن الاستسلام له مستكبر...

وكل مَن استكبر، عن عبادة الله لابد أن يعبد غيره، فإن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ فالحارث: الكاسب الفاعل، والهمام فعال من الهم، والهم أول الإرادة، فالإنسان له إرادة دائمًا، وكل إرادة، فلابد لها من مراد تنتهي إليه، فلابد لكل عبد من مراد محبوب، هو منتهىٰ حبه وإرادته، فمَن لم يكن الله معبوده،

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٩ / ١٨٨.

ومنتهىٰ حبه وإرادته؛ بل استكبر عن ذلك، فلابد أن يكون له مراد محبوب يستعبده غير الله، فيكون عبدًا لذلك المراد المحبوب...»[١].

وقال: «والنفس بطبعها متحولة. فإنها حية. والإرادة والحركة الإرادية، من لوازم الحياة. ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»، فكل آدمي حارث وهمام. أي: عامل كاسب، وهو همام. أي: يهم ويريد. فهو متحرك بالإرادة.

وقد جاء في الحديث: «**مثل القلب: مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة، وللقلب أشد تقلبًا من القدر إذا استجمعت غليانًا**».

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها. فإذا هداها الله: علمها ما ينفعها وما يضرها. فأرادت ما ينفعها، وتركت ما يضرها»[٢].

وقال: «وكل بشر علىٰ وجه الأرض، فلابد له من أمر ونهي، ولابد أن يأمر وينهىٰ، حتىٰ لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها؛ إما بمعروف وإما بمنكر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، فإن الأمر هو طلب الفعل وإرادته؛ والنهي طلب الترك وإرادته، ولابد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه يقتضي بهما فعل نفسه، ويقتضي بهما فعل غيره إذا أمكن ذلك؛ فإن الإنسان حي يتحرك بإرادته.

وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض، وإذا اجتمع اثنان

(١) مجموع الفتاوىٰ ١٠ / ١٩٥.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ١٤ / ٢٩٤.

فصاعدًا، فلابد أن يكون بينهما ائتمار بأمر وتناه عن أمر؛ ولهذا كان أقل الجماعة في الصلاة اثنين؛ كما قيل: الاثنان فما فوقهما جماعة؛ لكن لما كان ذلك اشتراكًا في مجرد الصلاة حصل باثنين أحدهما إمام والآخر مأموم، كما قال النبي ﷺ لمالك بن الحويرث وصاحبه: «**إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما؛ وليؤمكما أكبركما**» وكانا متقاربين في القراءة.

وأما الأمور العادية ففي السنن أنه ﷺ، قال: «**لا يحل لثلاثة يكونون في سفر إلا أمَّروا عليهم أحدهم**».

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم: فمَن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وينه عن المنكر الذي نهىٰ الله عنه ورسوله، ويُؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويُنه عن المنكر الذي نهىٰ الله عنه ورسوله؛ وإلا فلابد أن يَأمر ويَنهىٰ. ويُؤمر ويُنهىٰ: إما بما يضاد ذلك؛ وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزل الله بالباطل الذي لم ينزله الله، وإذا اتخذ ذلك دينًا كان دينًا مبتدعًا.

وهذا، كما أن كل بشر فإنه متحرك بإرادته همام حارث، فمَن لم تكن نيته صالحة، وعمله عملًا صالحًا لوجه الله، وإلا كان عملًا فاسدًا، أو لغير وجه الله، وهو الباطل، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤].

وهذه الأعمال كلها باطلة، من جنس أعمال الكفار ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ

﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]»(١).

وقال: «**ومما يوضح الأمر في ذلك:** أن الله سبحانه وتعالىٰ خلق الأشياء أجناسًا وأصنافًا وأنواعًا، تشترك في شيء، ويمتاز بعضها عن بعض بشيء، كما أن الدواب تشترك في أنها تحس وتتحرك بالإرادة، فهذا لازم لها كلها؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، إذ كل إنسان لابد له من حرث، وهو كسبه وعمله، ولابد له من هم، هو مبدأ إرادته»(٢).

وقال: «**والمقصود هنا:** أن كل عمل يعمله عامل، فلابد فيه من شيئين: مِن مرادٍ بذلك العمل، هو المطلوب المقصود، ومن حركةٍ إلىٰ المراد، وهي الوسيلة، فلابد من الوسائل والمقاصد...

ثم الكلام هنا في فصلين: الواقع الموجود، والواجب المقصود.

أما الأول: فكلُّ حيٍّ يتحرك بإرادته واختياره فلابد أن يكون له في ذلك العمل مطلوب ما، ولهذا قال النبي ﷺ: «**إن أصدق الأسماء الحارث وهمَّام**»، **فالحارث:** الكاسب العامل، **والهمام:** صاحب الهم الذي يكون له إرادة وقصد...

والغرض هنا، أن المخلوق لابد له في كل عمل من مطلوب ومراد، وحظ ونصيب، لا يمكن غير ذلك، فاعتقاد وجود اختياري بلا مراد محال، سواء كان

(١) مجموع الفتاوىٰ ٢٨ / ١٦٨.
(٢) مجموع الفتاوىٰ ٢٩ / ٣٨١.

من الملائكة أو النبيين أو الصدِّيقين أو الشهداء أو الصالحين أو الجن أو الشياطين أو الكفار والمنافقين، فما نسمعه من الكلمات المأثورة عن بعض المشايخ مما ينافي هذا فأحد الأمرين فيه لازم: إما أنه لفظٌ مجمل لم يفهم مراد صاحبه، أو صاحبه غالِطٌ فيما أمر به أو أخبر به.

مثال ذلك قول بعضهم: ينبغي للمريد أن يكون بين يدي الله كالميت بين يدي الغاسل.

فهذا الكلام إذا أريد به في جانب الله أن يكون مفوِّضًا إليه أموره فيما يقدر عليه مما ليس فيه ترك واجب ولا مستحب، فهذا معنىً صحيح، لكن دلالة اللفظ عليه بعيدة، وظاهرُه يُعطي أنه لا يكون له من نفسه حركة قط حتىٰ تُحرَّك تحريكًا جبريًّا، فهذا باطل ممتنع. ثم إن الممكن منه محرَّم في الدين علىٰ الإطلاق، وذلك أن الميت لا تقوم به حركةٌ ببدنه ولا إرادة تحرك بدنه، والحي ليس كذلك، فإن جسده يتحرك حركة اختيارية، وهذا أمر لابد منه، فلابد من الحركة الاختيارية، ويمتنع أن يُحرَّكَ حركةً ينتفي حكمُ إرادتِه فيها...»[(١)].

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالإنسان سمي إنسانًا؛ لأنه يونس، أي بالعين يُرىٰ.

والناس فيه قولان:

أحدهما: أنه مقلوب من أنس، وهو بعيد. والأصل عدم القلب.

---

(١) جامع المسائل - المجموعة السادسة ص: ٥.

والثاني: وهو الصحيح، أنه من النوس، وهو الحركة المتتابعة.

فسمي الناس ناسًا للحركة الظاهرة والباطنة، كما سمي الرجل حارث وهمام، وهما أصدق الأسماء كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء: حارث وهمام**»؛ لأن كل أحد له هم وإرادة، هي مبدأ. وحرث وعمل، هو منتهىٰ. فكل أحد حارث وهمام. والحرث والهم: حركتا الظاهر والباطن. وهو حقيقة النَّوَس. وأصل ناس: نوس، تحركت الواو، وقبلها: فتحة. فصارت ألفًا. هذان هما القولان المشهوران في اشتقاق (الناس)»[١].

وقال: «وإنما كان حارث وهمام أصدقَها؛ لأن كل أحد لابد له من هم وإرادة وعزم ينشأ عنه حرثه وفعله، وكل أحد حارث وهمام»[٢].

وقال: «لما كان الإنسان؛ بل وكل حي متحرك بالإرادة، لا ينفك عن علم وإرادة وعمل بتلك الإرادة، وله مراد مطلوب، وطريق وسبب يوصل إليه، مُعين عليه، وتارة يكون السبب منه، وتارة يكون من خارج منفصل عنه، وتارة منه ومن الخارج، فصار الحي مجبولًا علىٰ أن يقصد شيئًا ويريده، ويستعين بشيء ويعتمد عليه في حصول مراده»[٣].

وقال: «وحركة الحي من لوازم ذاته، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور، فكل حي متحرك بالإرادة، وله شعور، فنفي الحركة عنه

---

(١) التفسير القيم ص: ٦١٦.

(٢) روضة المحبين ص: ٥٣.

(٣) إغاثة اللهفان ١ / ٤٣.

كنفي الشعور، وذلك يستلزم نفي الحياة»[1].

وقال العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعبد همام حارث لابد له من ذلك، وهمه وحرثه غاية ووسيلة، فيجب أن يكون غاية قصده ومراده وجه الله والتماس طاعته ومرضاته، ويجب أن تكون الوسيلة إلىٰ ذلك استعانة الله وحده والاستغاثة به، وهذا حال أهل الكمال، جمعوا بين عبادة الله واستعانته، بخلاف من عبد غيره واستعان بسواه، أو من عبده لكن قصر وأضاع ما يحصل به مقصوده من الاستعانة، أو من استعان به ولكن علىٰ ما لا يحبه وما لم يشرعه من الأعمال الصالحة أو وسائلها»[2].

وذكر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في (السلسلة الصحيحة ٣ / ٣٣ - الحديث رقم: ١٠٤٠) ما فيه دلالة واضحة علىٰ أن الإنسان حارث همام، فقال:**

«خير الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدق الأسماء همام وحارث، وشر الأسماء حرب ومرة».

ثم قال: رواه ابن وهب في (الجامع ص: ٧): أخبرني داود بن قيس عن عبد الوهاب بن بُخْت مرفوعًا.

ثم قال الألباني: قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم...

ثم ذكر بعده ما لا يجتمع وتصور وجود إنسان بلا عمل، مع تمكنه من العمل

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ٣ / ١٢٣٣.

(٢) غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني ٢ / ٢٩٩.

وقدرته عليه، ولا مع القول بإيمان تارك العمل بالكلية؛ فقال:

«فالحديث بهذا الشاهد ثابت إن شاء الله تعالىٰ، ثم قال ابن وهب (ص: ٨):

وأخبرني معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: **«عليكم من الأسماء بيزيد، فإنه ليس أحد، إلا وهو يزيد في الخير والشر، والحارث، فإنه ليس أحد، إلا وهو يحرث لآخرته أو دنياه، وهمام، فإن ليس أحد، إلا وهو يهم بآخرته أو دنياه، فإن أَخْطَأَكُمْ هذه الأسماء فعبِّدوا)»**.

وفي (السلسلة الصحيحة ٢ / ٥٧٢ - الحديث رقم: ٩٠٤) أيضًا؛ ذكر حديث: «**أحب الأسماء إلىٰ الله عبد الله وعبد الرحمن والحارث**».

ثم ذكر بعده ما يفسر معناه بما لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية أيضًا؛ فقال: وللحديث شاهد مرسل قوي بلفظ:

«**خير الأسماء: عبد الله، وعبد الرحمن، ونحو هذا، وأصدق الأسماء: الحارث، وهمام، حارث لدنياه ولدينه، وهمام بهما، وشر الأسماء: حرب ومرة**».

وقد أشار الشيخ الألباني إلىٰ هذا المعنىٰ في موطن آخر، حيث قال: «يندفع كل إنسان كما هو ثابتٌ في علم النفس، كل إنسان مؤمن أو كافر، صالح أو طالح، ينطلق في حياته في حدود عقيدته؛ فإن كانت عقيدته صالحة فسيكون انطلاقه صالحًا، والعكس بالعكس، كما يُلمِحُ إلىٰ ذلك قوله -عليه الصلاة والسلام- في حديث النعمان بن بشير الذي أوَّله: «**إن الحلال بَيِّنٌ والحَرامَ بَيِّنٌ**» إلىٰ آخره؛ قال في آخره: «**ألا وإن في الجسد مُضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت**

فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»؛ فالقلب هو بلا شك مَجمَع كل الأفكار، كل الآراء، كل العقائد، صالحةً أو طالحةً، فهذا القلب بما فيه من هذه الأفكار الصالحة أو الطالحة هو الذي يدفع الإنسان إلىٰ العمل في حياته الدنيوية هذه»[1].

وقال: «**أقول في الواقع**: أن ارتباط صلاح الظاهر بصلاح الباطن، وصلاح الباطن بصلاح الظاهر؛ هذه حقيقة نفسية شرعية، للإسلام الفضل الأول في الكشف عنها وبيانها، ثم تَلا الإسلام ما يُسمىٰ اليوم بعلم النفس؛ علىٰ عُجَرِه وبُجَرِه، فقد استطاعوا فعلًا أن يَكشفوا بجهودهم المتتابعة والمتتالية شيئًا يسيرًا جدًّا من هذا الموضوع الذي كان الإسلام إليه سابقًا كل الاجتهادات، وكل الفلسفات، ولا أقول الديانات؛ لأن هذه الديانات غير واضحة ولم تَرِد إلينا كاملةً.

فأقول: هناك أحاديث كثيرة وكثيرة جدًّا تؤكد هذه الظاهرة النفسية من الارتباط الوثيق بين القلب والبدن، بين الباطن والظاهر، فمنها قوله -عليه الصلاة والسلام- في حديث النعمان بن بشير رضي الله تعالىٰ عنهما، قال: قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**إن الحلال بَيِّنٌ، والحرام بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًىٰ، أَلَا وَإِنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ، ألا ومن حام حول**

---

(١) متفرقات للألباني - الشريط رقم: ٢٥٠.

الحمىٰ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ »، فهذا الحديث صريحٌ جدًّا في شطره الأخير: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فصلاح إذًا الجسد من الناحية النفسية والمعنوية، كهي من الناحية المادية الطبية، صلاح البدن بصلاح القلب، ظاهرًا وباطنًا، فإذا صلح القلب صلح الجسد، والجسد إذا صلح أيضًا؛ كان ذلك مدعاةً لصلاح القلب، ولذلك: ففي الحديث تنبيهٌ قويٌّ جدًّا علىٰ أن المسلم لا ينبغي أن يغتر بقوله أنا طويتي صحيحة وسالمة، ونيتي طيبة، لكن: عمله ليس كنيَّتِه التي يَزعُمها أنها صالحة وطيبة؛ لأن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم يُكذِّبه في هذا الحديث حينما يقول: «**ألا وإن في الجسد مضغةً، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»؛ يعني: أن القلب إذا كان صالحًا كما يدَّعي بعض الناس، فلابد من أن ينضح صلاحه علىٰ جسده وعلىٰ ظاهره، علىٰ حَد قول من قال:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ ... وإن خالَها تخفى على الناس تُعلَمِ»[1]

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «**قد يقول قائل**: إن الإنسان قد يُعرض عن تحكيم القرآن، ولا يُحكِّم أراءَ الرجال، **فنقول**: هذا محالٌ، لابد للإنسان من طريق، فإما طريق خيرٍ وإما طريق شرٍّ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا

(١) سلسلة الهدىٰ والنور – الشريط رقم: ٦٢٥.

ٱلضَّلَٰلُۖ﴾ [يونس: ٣٢]، وجاء في الحديث: «**أصدقها** -أي: الأسماء- **حارث وهمام**»؛ لأن كلَّ إنسانٍ له همَّةٌ، وله عملٌ، فإذا أعرض عن تحكيم القرآن، فلابد أن يمشي علىٰ طريقٍ، إلىٰ أين يذهب إذا ترك القرآن؟ إلىٰ هوىٰ نفسه، أو إلىٰ آراء غيره»[1].

وقال: «**وحارث وهمام أصدق الأسماء**»؛ لأنها مطابقة للواقع، فكلُّ واحدٍ من بني آدم، فهو حارثٌ يعمل، وكلُّ واحدٍ من بني آدم فهو همَّام يهمُّ وينوي ويقصد وله إرادة»[2].

وقال: «قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ كيف ذلك؟ لأن كل إنسان له همة، كل إنسان حارث عامل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، هذا أصدقها»[3].

وقال: «ثم ما كان من الأسماء أقرب إلىٰ الصدق، قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، يعني ما يولد الإنسان إلا وهو حارث وهمام، فإذا سُمي بحارث أو همام صار مطابقًا تمامًا للواقع»[4].

وقال: «وانظر إلىٰ هذا الحديث: «**كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ**». يتبين لك أن الإنسان لابد أن يعمل إما خيرًا أو شرًّا»[5].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ٤٦٥.
(٢) شرح رياض الصالحين ١ / ٢٦٤.
(٣) فتح ذي الجلال والإكرام ٦ / ٩٦.
(٤) مجموع فتاوىٰ ابن عثيمين ٢٥ / ٢٧٧.
(٥) شرح الأربعين النووية ص: ٢٥٤.

وقال: «**العطلة معناها:** تعطيل العمل، والإنسان لا يمكن أن يتعطل عمله أبدًا، الإنسان لابد أن يعمل، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»، الإنسان دائمًا متحرك، دائمًا مريد، ولكن إلىٰ أين؟ تارةً إلىٰ صراط مستقيم، ينجو به من النار، ويكسب به الدنيا والآخرة، وتارةً إلىٰ خلاف ذلك»(١).

وقال: «والإنسان ليس في حياته عطلةٌ إطلاقًا، الإنسان دؤوبٌ كادحٌ إلىٰ أن يلقىٰ الله ﷻ، كما قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَـٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، أتت (الفاء) بعد قوله: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ إشارةً إلىٰ أن هذا الكدح سوف يستمر إلىٰ ملاقاة الله ﷻ، وذلك بحلول الأجل، الإنسان دائمًا لابد أن يكون كادحًا عاملًا، ولهذا جاء في الحديث: «**أصدق الأسماء حارثٌ وهمام**»؛ لأن كل إنسان له هِمَّةٌ وإرادةٌ، وكل إنسان له حرثٌ وعملٌ، فلابد أن يكون الإنسان دائمًا في عمل»(٢).

وقال العلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الإنسان همامٌ وحارثٌ، كما قال النبي ﷺ؛ وإن كان الحديث فيه مقالٌ من حيث الإسناد: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»؛ لكن المعنىٰ واضح، الإنسان همام بطبعه، كثير الاهتمام، يهتم بأمور، وكاسب يكسب، يعمل، يكد، لذلك هذان الاسمان من أصدق الأسماء علىٰ الإنسان، كلُّ إنسانٍ همَّامٌ وحارث....

---

(١) سلسلة اللقاء الشهري - الشريط رقم: ٢٨.

(٢) سلسلة اللقاء الشهري - الشريط رقم: ٣٦.

علىٰ كلٍّ: الإنسان حارثٌ وهمام.

وهو معنىٰ قولهم: الإنسان متحركٌ بالإرادة، هذه عبارةٌ عصرية، الإنسان متحركٌ بالإرادة، والمعنىٰ صحيح، الله أعطىٰ كلَّ إنسانٍ إرادة، متحركٌ بإرادته، ليس مجبورًا علىٰ حركته، إن تحرك في الخير، أو تحرك في الشر، فهو متحركٌ بالإرادة، لذلك يُثاب إذا تحرك في الخير، ويُعاقب إذا تحرك في الشر؛ لأنه فعل ما فعل باختياره، وإن كان هو وفعله مخلوق لله تعالىٰ، لكنه لم يكن مجبورًا قط علىٰ ما يفعل من خيرٍ أو شر»[1].

ومَن تأمل هذه الأقوال؛ ظهر له جليًّا ما عليه أهل السنة والجماعة فِي هذه المسألة، وأنه لا وجود لإنسان خالٍ من عمل، وهو قولٌ يتفق عليه المسلمون جميعًا؛ بل ويتفق عليه جميع العقلاء، وهو قول الشيخ ربيع ﷾ بلا أدنىٰ شك.

وقد جاء عنه ما يؤيد هذا المعنىٰ، كما في رده علىٰ سفر الحوالي، حيث قال: «وقد بين الشيخ سفر الحوالي في كتابه (ظاهرة الإرجاء):

١- أن الإسلام، هو دين الفطرة القويمة، أنزله الله متسقًا مع حقيقة الإنسان مستوعبًا كل نشاطه وحركته هَمًّا وحرثًا وفكرًا وعملًا، ومن ثَم جاء منهجًا متكاملًا لإصلاح النشاط الإنساني كله إصلاح الخواطر، والأفكار، وتثبيت الاعتقادات الحقة، والإرادات الصحيحة والنية الخالصة، وإصلاح الأعمال بأنواع الطاعات والبر والمعروف.

---

(١) شرح العقيدة التدمرية – الشريط رقم: ٢٤.

٢- وتكفل ببيان ضد ذلك من الاعتقادات الباطلة، والإرادات الفاسدة والأعمال السيئة، والتحذير منه.

٣- وكما أن الإنسان، لا يمكن أن يكون همَّامًا، ولا يكون حارثًا؛ فإن الإيمان لا يمكن أن يكون اعتقادًا ولا يكون عملًا.

٤- ومِن هنا نستطيع أن نتبين أي المذهبين في الإيمان هو الحق؛ مذهب أهل السنة والجماعة أم مذهب المرجئة؟...»(١).

ومَن تأمل هذا القول؛ ظهر له جليًّا ما عليه الشيخ ربيع في هذا الباب، وأنه موافقٌ لما عليه أهل السنة والجماعة موافقة تامة، وأن ما يقوله ويقرره في هذا الباب لا يجتمع والقول بإيمان تارك العمل بالكلية.

***

(١) مآخذ منهجية ص: ٧.

مفهوم جنس العمل وسبب تشديد الشيخ ربيع في المنع من استخدامه

إن المتأمل في لفظة: (جنس العمل)، والناظر لها من جميع جوانبها، فإنه ليس له بد -إن كان ناصحًا- إلا أن يقول فيها بقول الشيخ ربيع، فيمنع منها، ويُشدد في منعها، وذلك لأمور:

الأمر الأول: لِما حصل في تفسيرها من خلاف بين علماء الحق من أهل السنة والجماعة.

*** فقد تكلم فيها الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكر فيها ما يدل دلالة ظاهرة علىٰ تفسيره ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ:** (جنس العمل)، بترك بعض العمل، أو ما يُسمىٰ بـ: آحاد العمل وأفراده، ولم يُفسره بترك العمل كله، وذلك قوله:

«**والطائفة الثانية: قالوا:** إن الإيمان قول وعمل، واعتقاد، وإن هذه الأشياء جزء لا يتجزأ من الإيمان، فمَن اعتقد، ولم يقل، أو لم يعمل، فإنه كافر، بمعنىٰ أنهم جعلوا القول والعمل جزءًا من الإيمان وشرطًا في وجوده.

حتىٰ قالوا: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان، ولو صلىٰ وصام وزكىٰ وحج، ثم اختلف هؤلاء، فقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: يكون في منزلة بين منزلتين»[1].

ففسر رَحِمَهُ اللَّهُ (جنس العمل) بما يتوافق مع مذهب الخوارج والمعتزلة؛ الذين

(١) شرح العقيدة السفارينية ص: ٤٠١.

يُكفرون المسلمين بترك شيء من الأعمال.

وقد جاء عنه ما يؤكد هذا المعنىٰ، كما في شريط: (الأسئلة القطرية):

قال السائل: (تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر)، ما رأيكم في ذلك؟

فأجاب: «مَن قال هذه القاعدة؟! مَن قائلها؟! هل قالها محمدٌ رسول الله؟! كلامٌ لا معنىٰ له! نقول: من كَفَّره الله ورسوله فهو كافر، ومَن لم يُكفِّره الله ورسوله فليس بكافر! هذا الصواب.

أما جنس العمل، أو نوع العمل، أو آحاد العمل، فهذا كله طنطنةٌ لا فائدة منها».

* وتكلم فيها الشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد جاء عنه ما يدل دلالة ظاهرة علىٰ تفسيره ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك العمل كله، وليس بعضه، وذلك قوله:

«وتعتقد الطائفة المنصورة، أن الإيمان قولٌ وعملٌ، واعتقاد؛ قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، وأنه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأن تارك العمل زنديقٌ، غيرُ صادقٍ في ادعائه الإسلام؛ لأن الله سبحانه وتعالىٰ ما ذكر الإيمان إلا وذكر معه العمل الصالح».

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **هذا الأصل المتفق عليه بين أهل السنة، ثم أشار إلىٰ الخلاف الحاصل في مسألة الصلاة، وما ترجَّح عنده فيه؛ فقال:** «وأن تارك الصلاة كافرٌ كفرًا يُخرج من الملة؛ للأدلة الدالة علىٰ ذلك؛ منها قول الله سبحانه وتعالىٰ:

﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، وقد اتفق الأئمة الثلاثة: مالكٌ، والشافعي، وأحمد، أن تارك الصلاة يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل حدًّا علىٰ رأي الإمامين؛ مالك، والشافعي، وعن أحمد روايتان؛ رواية كقول مالك والشافعي، ورواية أنه يكفر بالترك؛ فلذلك يُقال بأنه يُقتل كفرًا.

أما أبو حنيفة، فإنه لا يرىٰ قتله، وهو قولٌ شاذ، وذلك لأنه يقول بالمذهب الإرجائي، أي: إرجاء الفقهاء».

ذكر هذا الخلاف؛ ثم قال: «ومن ادَّعىٰ الإسلام ونطق بالشهادتين وترك العمل، لم يكن صادقًا فيما ادَّعاه حتىٰ يعمل، وإن لم يعمل استتيب، فإن تاب وإلا قُتل، كما سبق بيانه»[1].

وقال: «يكون العبد مسلمًا، إذا أقر بأركان الإسلام بأن استيقنها بقلبه، وأقر بذلك بلسانه، وعمل ذلك بجوارحه، ويكون مؤمنًا إذا أقر بأركان الإيمان، وعمل علىٰ ضوئها راجيًا ثواب الله ﷻ، وخائفًا من عقابه، ثم إنه قد يصير كافرًا إذا جحد شيئًا مما أنزل الله، أو جحد حكمًا مجمعًا عليه وأنكره، فإنه في هذه الصورة يكون قد ارتد عن الإسلام.

أما إن عمل بذلك الشيء، وهو مُقرٌّ بوجوبه، كأن يعمل مُحرَّمًا، وهو مُقرٌّ بحرمته كالربا والزنا، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك، فإنه لا يخرج عن الإسلام؛

---

(١) انظر: الطائفة الناجية المنصورة ص: ٣٦.

بل يكون مسلمًا فاسقًا.

أما إذا جحد فرضًا مجمعًا علىٰ فرضيته كالصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وما أشبه ذلك، فهو إذا فعل ذلك كفر، لكن إذا ترك هذا المفروض وهو معترفٌ بأنه فرض، وواجبٌ عليه وعلىٰ غيره، فإنه لا يكفر إلا فيما نصت النصوص الشرعية علىٰ أن تركه كفر كالصلوات الخمس.

أما ما عدا ذلك، فإنه لا يكفر بتركه إلا إذا صحبه الجحد، وعدم الإقرار بالوجوب أو الحرمة، ومَن كان مُقرًّا بالوجوب العيني، أو الكفائي، ولكنه ترك هذا الواجب تكاسلًا، فإنه لا يكفر بذلك، كما أنه لا يكفر بفعل المحرم إلا إذا صحبه الجحود...»[(١)].

وقال: «الله سبحانه وتعالىٰ ذكر الإيمان في كتابه في مواضع متعددة، وما ذكر الإيمان إلا وذكر معه العمل الصالح، إذًا، فالعمل شرطٌ من حيث هو، وقد يكون شرطَ صحةٍ، وقد يكون كمالًا، فمثلًا: الصلاة عند من يرىٰ أن تركها كفرٌ، فإقامتها أو الإتيان بها شرطٌ في صحة الإيمان، أما سائر الأعمال فهي علىٰ مراتب متعددة، لكن لا يكون العبد مؤمنًا حقًّا إلا بوجود العمل.

فالإيمان لا يتم إلا بالعمل، لذلك أهل العلم من أهل السنة والجماعة، يقولون: الإيمان تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعمل بالجوارح، وكل هذه الأعمال (يعني: كلَّ الأعمال التي هي بضعٌ وسبعون شعبةً) كلُّها داخلةٌ في

---

(١) إرشاد الساري ص: ١٨٨.

مسمىٰ الإيمان»[١].

وقال: «الأعمال شرطٌ في صحة الإيمان، فلا ينفع أحدًا ادِّعاؤه للإيمان إلا بالعمل؛ إلا لمن لم يتمكن من العمل؛ كالرجل الذي قُتل في أحد ولم يركع لله ركعةً، وكذلك الذي سقط من علىٰ راحلته فمات، وبالله التوفيق»[٢].

ومن تأمل أقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأنه لا يُكفر بترك شيء من الأعمال إلا الصلاة، ظهر له جليًّا بأن مراده بتارك (جنس العمل)، أي: تارك العمل بالكلية، كتلكم الصورة الخيالية التي حصل فيها التشغيب في زمانه، مما اضطره لأَنْ ينطق بها.

وقد سئل، كما في فتوىٰ له صوتية، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، عن مسألة تارك أعمال الجوارح، هل هي مسألة خلافية اجتهادية بين أهل السنة والجماعة من عدمه؟

فأجاب: «لا، تارك الأعمال كافر، وإذا قال: أنه مسلم فهو كذاب، لا يكون مسلمًا إلا بالعمل».

* **وتكلم فيها الشيخ صالح الفوزان** ﷺ، **وذكر فيها ما يدل دلالة ظاهرة علىٰ تفسيره ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك العمل كله، وليس بعضه، وذلك قوله:**

«**أما الإيمان في الشرع**: فإنه هو اعتقادٌ بالقلب، ونُطقٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، لا يكون الإيمان إلا من مجموع

(١) فتح الرحيم الودود ص: ١٥٦.

(٢) التعليقات الأثرية علىٰ العقيدة الواسطية ص: ٢٤٨.

هذه الأشياء، فمن آمن بقلبه، ولم يؤمن بلسانه، لم يكن مؤمنًا...، فالإيمان بالقلب لا يكفي كما تقولُه المرجئة، وليس بإيمان، وكذلك الإيمان باللسان أيضًا لا يكفي؛ لأن هذا إيمان المنافقين...، والإيمان بالقلب، والقول باللسان؛ لا يكفيان أيضًا، كما تقوله بعض المرجئة، هذا لا يكفي لابد من العمل بالجوارح، فالذي يؤمن بقلبه وبلسانه ولكنه لا يصلي أبدًا، ولا يصوم، ولا يؤدي حج الفريضة، ولا يعملُ أيَّ عملٍ من الأعمال؛ هذا كافر، ولو كان يؤمن بلسانه، وينطق ويعتقد بقلبه، ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، لكنَّ تركَه العملَ من غير عذر لا يجعله مؤمنًا، إلا إذا ترك العمل لعذر كالمكره، والناسي، والجاهل، وكذا الذي دخل في الإسلام ولم يتمكن من العمل، بأن أسلم ثم مات في الحال، فهذا لا يُحسب عليه العمل؛ لأنه لم يتمكن، كذلك المَخبولُ في عقله؛ هذا لا يتمكن من العمل، أما إذا كان متمكنًا من العمل وتَرَكَه نهائيًّا؛ فهذا ليس بمؤمن»[١].

وسئل: ما حكم من ترك جميع العمل الظاهر بالكلية، لكنه نطق بالشهادتين، ويقر بالفرائض، لكنه لا يعمل شيئًا ألبتة، فهل هذا مسلم أم لا؟ علمًا بأن ليس له عذر شرعي يمنعه من القيام بتلك الفرائض؟

فأجاب: «هذا لا يكون مؤمنًا، مَنْ كان يعتقد بقلبه، ويقر بلسانه؛ ولكنه لا يعمل بجوارحه، عطَّل الأعمال كلها من غير عذر؛ هذا ليس بمؤمن؛ لأن

---

(١) إتحاف القاري ١ / ١٩٥.

الإيمان كما ذكرنا، وكما عرَّفه أهل السنة والجماعة أنه: قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، لا يحصل الإيمان إلا بمجموع هذه الأمور، فمَن ترك واحدًا منها، فإنه لا يكون مؤمنًا»(١).

وسئل أيضًا: ما حكم من يقول بأن مَن قال: أن من ترك العمل الظاهر بالكلية، بما يُسمىٰ عند بعض أهل العلم بجنس العمل أنه كافر؛ أن هذا القول قالت به فرقة من فرق المرجئة؟

فأجاب: «هذا كما سبق. أن العمل من الإيمان، العمل إيمان، فمن تركه يكون تاركًا للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائيًّا فلم يعمل شيئًا أبدًا، أو أنه ترك بعض العمل لأنه لا يراه من الإيمان ولا يراه داخلًا في الإيمان، فهذا يدخل في المرجئة»(٢).

* وتكلم فيها الشيخ عبد المحسن العباد ﷾، وذكر فيها ما يدل دلالة ظاهرة علىٰ تفسيره ترك العمل أو ما يُسمىٰ بـ: (جنس العمل)، بترك بعض العمل، أو ما يُسمىٰ بـ: آحاد العمل وأفراده، ولم يُفسره بترك العمل كله، وقد وُجِّه إليه سؤال:

هل الأعمال شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان؟

فأجاب: «هي جزء منه، ومنها ما هو شرط كمال، ومنها ما هو شرط صحة، فمنها ما يكون لابد منه؛ لأنه يحصل به الكمال، ومنها ما يحصل به الأساس

(١) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر ص: ٧.

(٢) أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر ص: ١٣.

مثل الصلاة، فإن الصلاة لا يقال: إن الإنسان إذا أتىٰ بها حصل كمالًا وإذا لم يأت بها لم يحصل شيئًا، وهذا علىٰ القول الصحيح بأنه كفر، فالكمال بالنوافل، وأما الفرائض فهي علىٰ سبيل الوجوب واللزوم، ولابد منها.

وفي هذه الأيام أصبحنا نسمع أن من ترك جنس العمل فإنه يكفر، ومعنىٰ ترك جنس العمل: ترك أي عمل من الأعمال، وهذا هو معتقد الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، فعندهم أن من ترك جنس العمل، أي: ترك أي شيء من العمل، فإنه يكفر.

والصواب: أن الأعمال مثلها، كمثل جسد الإنسان، فهي متفاوتة، فمنها أشياء إذا ذهبت بقي الإيمان، ومنها أشياء إذا ذهبت ذهب الإيمان، فجسد الإنسان لو قطعت منه أصبعًا بقي الجسد، لكن لو قُطع رأسه، أو قُطع منه شيء قاتل فإنه يذهب»[1].

وسئل أيضًا في الشريط نفسه: هل أجمع العلماء علىٰ أن ترك جنس العمل كفر؟

فأجاب: كيف يكون ذلك؟!

والذين يقولون: إن ترك جنس العمل كفر إنما هم الخوارج؟

فهم يقولون: إن الإنسان إذا ارتكب معصية، فإنه يخرج من الإيمان، ويصير كافرًا، ويقول المعتزلة: إنه يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر، فهو في منزلة

---

(١) شرح سنن أبي داود – شريط رقم: ٥٢٤.

بين المنزلتين، لكنهم يتفقون مع الخوارج في كونه خالدًا في النار أبد الآباد، ويقابلهم في الجانب الآخر المرجئة، وعندهم أن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان.

والحق وسط بين هؤلاء وهؤلاء، وهو ما عليه أهل السنة والجماعة، فهم يقولون: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، أو هو مؤمن ناقص الإيمان، فقولهم: مؤمن، خالفوا فيه الخوارج الذين قالوا: هو كافر، وقولهم: ناقص الإيمان، خالفوا فيه المرجئة الذين قالوا: هو كامل الإيمان، وهما طرفا الإفراط والتفريط، فالمرجئة فرطوا وأهملوا وضيعوا، فقولهم فيه تحلل من الدين، وانفلات من أحكام الشريعة، ويكون مع ذلك مؤمنًا كامل الإيمان، والخوارج والمعتزلة أفرطوا حتىٰ أخرجوا المؤمن العاصي من الإيمان، فالحق وسط بين الإفراط والتفريط كما قال الخطابي:

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد ... كلا طرفي قصد الأمور ذميم

يعني: طرف الإفراط وطرف التفريط.

ومعنىٰ جنس العمل: أي عمل من الأعمال، وأما إذا ترك العمل، فيقال فيه: ترك العمل نهائيًّا، أو ترك كل الأعمال»[1].

نخلص من هذه الأقوال، بأن الشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبد المحسن العباد، قد توافقا في تفسير هذه اللفظة، وأن المقصود بها ترك بعض العمل، وأن

---

(١) شرح سنن أبي داود- شريط رقم: ٥٢٤.

القائل بها إما خارجي، أو معتزلي، ويقابلهم في الطرف الآخر الشيخ النجمي، والشيخ الفوزان، إذ توافقا أيضًا في تفسيرها، وأن المقصود بها ترك العمل كله، إذ لا إيمان إلا بعمل.

والقول بأنه لا إيمان إلا بعمل، هو أمرٌ متفقٌ عليه بينهم جميعًا؛ بل وبين أهل السنة والجماعة جميعًا، وهذا يعني: أن هذه اللفظة لولا التشغيب بها وظهورها بين المسلمين؛ لَما احتاج العلماء؛ لأن ينطقوا بها، ولا أن يُفسروها، ولكن الكلام بها، والنطق بها وتفسيرها، إنما هو لظهورها علىٰ الساحة، من باب زادوا فزدنا.

وقد بيَّن شيخنا عبيد الجابري حفظه الله هذا المعنىٰ، وذلك في شرحه لكلام الإمام أبي بكر الحميدي رحمه الله، وذلك قوله:

«**وأن الإيمان**: قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة».

قال الشيخ عبيد: «هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنة؛ قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هذه إحدىٰ العبارتين عند أهل السنة، والعبارة الأخرىٰ المشهورة: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

فالقول قسمان: قول القلب، وقول اللسان. والعمل قسمان: عمل بالقلب، وعمل بالجوارح. فقول القلب عقيدته، وعمل القلب حركته وعزمه...

إلىٰ أن قال: هذا تفصيل مكانة العمل من الإيمان عند أهل السنة إجمالًا.

عندهم أن العمل من الإيمان، من أركان الإيمان، لذلك يقولون: لا إيمان إلا بعمل.

ثم قال: خلاصة هذه أن الأمور متلازمة، القول لا ينفع وحده، إلا بعمل، والعمل معه، هذا رد علىٰ بعض طوائف المرجئة الذين يعرفون الإيمان بأنه قول.

والقول والعمل، لابد لهما من نية خالصة لله سبحانه وتعالىٰ، ثم لابد مع هذا من إصابة السنة، وهذا تنبيه إلىٰ أنه لا ينال العمل القبول عند الله إلا إذا وافق سنة الرسول ﷺ»[(١)].

وفي فتوىٰ له، منتشرة علىٰ شبكة الإنترنت، سئل: نسمع كثيرًا بكلمة جنس العمل، فما معنىٰ هذه الكلمة وهل هي صحيحة؟

فأجاب: «هذه الكلمة مُحدَثة حسب علمي، ولم أعلم من استخدمها في القرون الثلاثة، وهم يريدون بجنس العمل؛ يعني: العمل كله، يعني: مَن قال إن العمل ليس من الإيمان، أو أنه إن الذي لا يعمل أي عمل يكون مؤمنًا، هذا ليس بصحيح، يعني: من قال من لم يعمل أي عمل فهو مؤمن؛ فهذا ليس بصحيح؛ بل هذا كفرٌ فيما أرىٰ؛ لتضافر الكتاب والسنة وإجماع الأئمة علىٰ أنه لا إيمان إلا بعمل، وهذا آخر ما نُقل عن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن: يمكن أن يكون الإنسان، أو في بعض الأعمال تركها فسق؛ إلا من جحد وجوبًا؛ الزكاة، وصيام

---

(١) فتح ذي الجلال والمنة في شرح أصول السنة ص: ٤١.

رمضان، وفرض الحج، لا يكفُر من تركها كسلًا وتهاونًا، وإنما يكفر من جحد وجوبها، والصلاة اتفق الأئمة علىٰ أن من جحد وجوبها وهو يعلمه كان كافرًا مرتدًّا وإن صلىٰ، ومن تركها كسلًا وتهاونًا مع الإقرار بوجوبها، فالجمهور علىٰ أنه فاسق، وهذه مسألة مفصلة في غير هذا الموضع».

وقال الشيخ محمد بازمول ﷾: «الإيمان لابد فيه من العمل مع التصديق والحب والتعظيم، فهذا أبو طالب صدَّق وأحب، ومع ذلك لم يُعد مؤمنًا؛ لأنه لم يعمل، فالعمل مع القدرة وعدم المانع ركنٌ من أركان الإيمان، فلا إيمان بدون عمل، فكما لم ينفع إبليس معرفته بالله بدون حب وتعظيم وعمل، كذا لم ينفع أبا طالب تصديقه وحبه بدون عمل وتعظيم»[(١)].

وفي فتوىٰ له مشتهرة في موقعه علىٰ شبكة الإنترنت؛ سئل ﷾، عن حكم تارك جنس العمل، وعن القول الصحيح؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية في تارك العمل؟

فذكر في إجابته علىٰ السؤال فوائد؛ قال: «أوصي إخواننا، ممن يتكلم في هذه المسألة، أن يحرص علىٰ ألفاظ السلف الصالح وعباراتهم، وخاصة في مسائل العقيدة ومباحثها، فهم أعلم وأتقىٰ؛ وعليه فلا أرىٰ في بحث مسائل الإيمان علىٰ الخصوص استعمال الألفاظ الحادثة مثل: (جنس العمل)، أو (شرط الكمال)، أو (شرط الصحة) ونحوها من الألفاظ؛ بل أوصي بلزوم ألفاظ وعبارات

---

(١) الكشكول ص: ٣٠٦.

السلف في هذا الباب، وهذه نصيحة في جميع أبواب العلم، وفي العقيدة على الخصوص!».

ثم قال: «إذا تقرر ما سبق؛ فإن الكلام في مسألة الإيمان، هو كلام السلف فيها، كما يلي: الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقاد، ولا إيمان بدون عمل، والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد الإيمان حتىٰ يكون أمثال الجبال، وينقص حتىٰ لا يكون في القلب إلا مثقال ذرة، وقد يُعدم فيكون كالهباء، ليس وراءه شيء؛ ومن نقص إيمانه فهو من أصحاب المعاصي، وأصحاب المعاصي في مشيئة الله، إن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم، ثم مآلهم إلىٰ الجنة!».

ثم قال: «مَن زعم حصول الإيمان بدون عمل؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة! ووافق المرجئة، والجهمية، والكرامية؛ علىٰ تفاصيل تراها في كتب العقيدة!».

ثم قال: «ومن زعم بطلان الإيمان بالمعاصي؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة! ووافق الخوارج، والمعتزلة؛ علىٰ تفاصيل عندهم في ذلك!».

ثم قال: «ومن زعم حصول إيمان في القلب بدون أن يظهر أثره وموجبه علىٰ الظاهر؛ فقد خالف ما عليه أهل السنة والجماعة، والرسول ﷺ، يقول: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»، فالظاهر والباطن متلازمان؛ والعمل: هو فعل الطاعات، ليس هو مجرد ترك المكفرات؛ فإن هذه عبارة لم تأت في كلام السلف، وليست مرادهم من العمل الذي هو جزء الإيمان!».

ثم قال: «ومَن أتىٰ بالشهادتين، حكمنا بإسلامه في الظاهر، ويُنظر هل يأتي بالأعمال الصالحة، أو لا، فإن لم يأت بشيءٍ من الأعمال الصالحة؛ أي: ترك العمل بالكلية مع القدرة، وعدم المانع؛ حُكم بكذبه، وعدم صدقه فيما زعمه من إسلام!».

ثم قال: «ومَن ثبت إيمانه، ثم ترك شيئًا من الطاعات، ينقص إيمانه، ما لم يأت بمُكفِّر، أو كان العمل الذي يتركه يقتضي الكفر».

ثم قال: «ويزول ويُعدم إيمانه، إذا ترك الطاعات بالكلية مع القدرة، وعدم المانع! ولكن لا يُحكم علىٰ المعين بالكفر إلا بعد ثبوته عليه بقيام الحجة وانتفاء المانع وثبوت الشروط».

ثم قال: «كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ هذا، ولكنه أحيانًا يذكر ما في القلب، ويسكت عن عمل الجوارح علىٰ أساس ما قرره من أن ما في القلب لابد أن يظهر أثره، وموجبه علىٰ الظاهر، فهو من باب ذكر الملزوم، والسكوت عن اللازم، لا من باب أن الإيمان يثبت بدون عمل؛ وقد قرر هذا في مواضع من كتبه، فليُنتبه إلىٰ هذا!».

وصدق الشيخ ربيع حين قال: «إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة، فإني لا أتردد ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافقٌ زنديق؛ إذ لا يفعل هذا من عنده أدنىٰ حد للإيمان.

لكني لا أحب للسلفيين التعلق بلفظ: (جنس العمل) لأمور:

أولها: أنه لفظٌ مُجمَلٌ يحتمل هذه الصورة ويحتمل غيرها وهو ما يريده

التكفيريون.

ثانيها: كما قال أخونا حمد العتيق: (إنها مسألة غير عملية؛ بمعنىٰ أنه لا يمكن أن يقال: إن هناك زيدًا -من الناس- قد شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ولم يعمل بعدها خيرًا قط، فإن هذا النفي المطلق لا يمكن لأحدٍ إلا الله أن يُحيط به)، والأمر كما ذكر الأخ حمد.

ثالثها: دندنة التكفيريين حوله لمقاصد سيئة.

منها: رمي أئمة السنة بالإرجاء، فمن لا يُكفر تارك الصلاة عندهم مرجئ، أو أُتِيَ من شبهة الإرجاء، ومَن لا يُكفر الحاكم، الذي يحكم بغير ما أنزل الله تكفيرًا مخرجًا من الملة؛ فهو مرجئ، وإن فصل علىٰ طريقة السلف، وإن قال بكفر تارك الصلاة.

رابعها: من أجل ما في هذا اللفظ، من الإجمال المشار إليه سلفًا يقع من إطلاقه من اللبس علىٰ كثيرٍ من الناس، ولما يوقع من الخلاف بين أهل السنة والشحناء والفتن بينهم، ترجَّح لي أنه يجب الابتعاد عنه؛ لأن الجنس قد يراد به الواحد، وقد يراد به الكل، وقد يراد به الغالب، ومن هنا إذا دندن حوله السلفيون حصل بينهم الخلاف الذي يريده التكفيريون وتكثروا بمن يقول به منهم، فيقولون: هذا فلان السلفي يقول بتكفير تارك جنس العمل، فيجرون الناشئ إلىٰ مذهبهم في تكفير الحكام علىٰ منهجهم، وإلىٰ رمي علماء السنة

بالإرجاء... إلخ»(١).

وقال: «وإن أجمع السلف علىٰ كفر تارك كل الأعمال، فإنهم لم يستخدموا لفظ: (جنس العمل)، ولعله لم يَخطر ببالهم، ولو خطر ببالهم لتركوه؛ لِمَا فيه من الاشتباه، ولِمَا يترتب عليه من الفتن؛ لأنه لفظٌ مُجمَلٌ مشتبهٌ يؤدي هو وأمثاله إلىٰ الفتن، وقد نُهُوا عن فعل ذلك، فقد نهىٰ رسول الله ﷺ عن عضل المسائل...»(٢).

الأمر الثاني: لِما حصل في تفسيرها من خلاف بين المتشبثين بها، والمشغِّبين بها أنفسهم، إذ لم يضبطوا مرادهم منها، **فمنهم:** مَن يُفسرها بالعمل كله، **ومنهم:** من يُفسرها بأفراد العمل وآحاده.

وهذا وحده كافٍ لتركه، وترك استخدامه؛ بل وترك التشغيب به؛ وإلا للزم من خلافهم هذا - بناءً علىٰ مذهبهم في التبديع به - تبديع بعضهم بعضًا.

وبهذا نعلم يقينًا أن الحق في مسألة: (جنس العمل) مع الشيخ ربيع، وأن تركها، والتزام عبارات السلف، وما نطقوا به هو الصواب، وهو السبيل لدرء هذه الفتنة، التي جرتها علينا هذه اللفظة.

ثم لو سلمنا لهذه الطائفة جدلًا بصحة لفظة: (جنس العمل)، فما هو المعنىٰ الصحيح لهذه اللفظة عندهم، والتي يَسلم مَن يتبناها مِن طعنهم، وقد وجدنا أن العلماء في هذه اللفظة وفهمهم لها انقسموا إلىٰ ثلاثة أقسام:

---

(١) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٦.

(٢) المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح ص: ٤١٦.

القسم الأول: هم مَن يُثبتون الإيمان لمن يَعمل أيَّ عملٍ من أعمال الجوارح بعد إيمان القلب واللسان، ولو بأقل الأعمال؛ كإماطة الأذىٰ عن الطريق، وحجتهم في ذلك قول النبي ﷺ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ، عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**».

وذلك يعني: أنهم قد يُثبتون الإيمان، لمن لا يصلي، أو لا يزكي، أو لا يصوم، أو لا يحج؛ بل قد يُثبتون الإيمان لمن لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، أي أنه تاركٌ للأركان الأربعة؛ بل ولغيرها من الأعمال من باب أولىٰ؛ إلا أنه من المحال أن يترك العمل كله مع إيمانه، فهو قد يَترك من الأعمال ما يَترك، إلا أنه مع تَركه لهذه الأعمال قد يأتي بأعمال أخرىٰ غيرها، وأعمال البر، وأعمال الخير، كثيرة لا حصر لها، وهي داخلة في لفظة: (جنس العمل) عند هؤلاء العلماء.

وهذا القول عليه جمهور العلماء، ومنهم: الزهري، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية، وغيرهم كثير، وهو قولٌ مذمومٌ عند هذه الطائفة، فهم لا يَقبلون مثل هذا القول؛ بل رأيناهم وقد بدَّعوا من يقول به من المعاصرين، وإن تستروا فبدعوا من يقوون علىٰ تبديعه، وسكتوا عمن لا يقوون علىٰ تبديعه لكيْ لا ينفضحوا وينكشف مذهبهم.

وذلك يعني: أنهم لم يَقبلوا ما دلت عليه هذه اللفظة عند هؤلاء العلماء من أن المراد بها: أن يعمل المؤمن أيَّ عملٍ من الأعمال الداخلة في مسمىٰ الإيمان،

والتي يُستدل بها علىٰ صحة إيمانه.

القسم الثاني: هم من لا يُثبتون الإيمان لمن آمن بقلبه ولسانه؛ وإن عمل من أعمال البر، ومن أعمال الخير ما عمل، وجاء بجميع الأعمال المندرجة تحت لفظة: (جنس العمل)، ما لم يُحافظ علىٰ جميع الأركان والواجبات، ويجتنب جميع الكبائر، فلا يُخل بشيءٍ من ذلك.

فإن ترك ركنًا من الأركان، أو واجبًا من الواجبات ولو مرةً واحدة، فإنه يخرج عندهم عن دائرة الإسلام، ويصير بتفريطه هذا كافرًا مرتدًّا، وكذلك إن أتىٰ كبيرةً من كبائر الذنوب، ولو لمرةٍ واحدة، فإنه يصير عندهم كافرًا مرتدًّا، وهذا هو مذهب الخوارج والمعتزلة؛ الذين يُكفرون المسلمين بالكبائر، سواء تركوا واجبًا من الواجبات، أو وقعوا في كبيرة من الكبائر.

فهذان تفسيران للفظة: (جنس العمل):

فإن قلتم بالأول: وجعلتم المعنىٰ الصحيح للفظة: (جنس العمل): هو أن يعمل المؤمن أيَّ عمل من الأعمال الداخلة في مسمىٰ الإيمان؛ سقط طعنكم في الشيخ ربيع، وفي غيره من إخوانه علماء السنة.

وإن تركتم هذا القول وتبنيتم القول الآخر، وجعلتم المعنىٰ الصحيح للفظة: (جنس العمل): هو أن يأتي المؤمن بجميع الأعمال الواجبة الداخلة في مسمىٰ الإيمان، فلا يخل بشيءٍ منها، وأن يجتنب جميع الكبائر؛ فلا يقع في شيءٍ منها، وافقتم الخوارج والمعتزلة علىٰ قولهم، فدخلتم في دائرتهم؛ شئتم أم أبيتم، وخرجتم بقولكم هذا عن دائرة أهل السنة والجماعة!!.

ثم إن طعنتم بعد ذلك في الشيخ ربيع أو غيره من علماء السنة بسبب تبنيكم لهذا القول وترككم القول الأول؛ شمل طعنكم جميع العلماء القائلين بهذا القول؛ شئتم أم أبيتم، ولم يكن طعنكم خاصًّا في الشيخ ربيع كما تزعمون!!.

أما إن تركتم هذين القولين فلم تقولوا بأحدهما؛ سقط تعلقكم بلفظة: (جنس العمل)؛ إذ لا معنىٰ لها ينفعكم في هذا الباب، وقد أنكرتم دلالتها علىٰ أفراد العمل وآحاده كما هو مذهب القسم الأول من العلماء، وأنكرتم أيضًا دلالتها علىٰ العمل كله كما هو مذهب القسم الثاني، وهم الخوارج والمعتزلة، وإذا سقط تعلقكم بها، سقط تشغيبكم بها، وسقط طعنكم في علماء السنة بسببها!!.

ثم بعد هذين القسمين بقي معنا القسم الثالث:

وهم من لا يُثبتون الإيمان لمن آمن بقلبه ولسانه؛ وإن عمل من أعمال البر، ومن أعمال الخير ما عمل، وجاء بجميع الأعمال المندرجة تحت لفظة: (جنس العمل)، ما لم يأت بالأركان الأربعة، أو بعضها.

وهذا القول عليه جماعة من أهل السنة، وهو رواية عن أحمد أيضًا، ولكن القائلين به جعلوا العمل عملًا مخصوصًا يثبت به الإيمان، كالصلاة مثلًا عند من يكفر تارك الصلاة، والصلاة والزكاة عند من يكفر تارك هذين الركنين، وهلم جرًّا.

وهؤلاء كما هو معلوم من مذهبهم؛ لا تنفع المؤمن أعماله -عندهم- وإن جاء بجميع الأعمال الداخلة في مسمىٰ الإيمان، وترك جميع المحرمات، ما لم

يأت بهذا العمل المخصوص الذي يكفرون تاركه.

وهذا يعني: أنه لا معنىٰ عندهم للفظة: (جنس العمل)، إذ لم ينفع عندهم في باب الإيمان؛ إلا ذلكم العمل المخصوص الذي يكفرون تاركه، ثم تأتي باقي الأعمال تبعًا بعد ذلك، وتكون كمالًا في الإيمان.

وهذا القول أيضًا إن قلتم به؛ لم يبق لتعلقكم بلفظة: (جنس العمل) أي معنىٰ!!.

***

الخاتمة

تبين مما سبق، أن الشيخ ربيعًا ﷾، سلك مسلك أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، وسار علىٰ دربهم، طوال حياته الدعوية، علمية كانت أو عملية، ولم يخرج في فهمه، عما قالوه وقرروه فيه قيد أنملة، كما هو شأنه في غيره من أبواب العقيدة، فهو يدعو لِما يدعون، ويقرر ما يقررون، ويقول، كما يقولون بأن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وأنه يزيد وينقص؛ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويقول بالاستثناء في الإيمان، وأنه لأجل العمل، كما هو قول أهل السنة والجماعة، وأن العمل ركنٌ في الإيمان، وجزءٌ منه، لا يصح الإيمان، ولا يُجزئ إلا به، وأن الإيمان لابد أن تجتمع فيه أركانه الثلاثة لكي يُقبل عند الله ﷻ، الاعتقاد والقول والعمل، فالاعتقاد إيمان، والقول إيمان، والعمل إيمان، ومجموع هذه الثلاثة، هو الإيمان.

وهو ﷾ يفرق بين الإيمان والإسلام، ويقول بالتلازم بين الباطن والظاهر، وأن الإيمان إذا وقر في القلب، فلابد وأن يظهر أثره علىٰ الجوارح، ويقرر بأن الإنسان حارثٌ همام، وأنه لا وجود لإنسان بلا عمل، وأن المرجئة أنفسهم، وإن أخرجوا الأعمال عن مسمىٰ الإيمان؛ إلا أنهم يُدخلونها في مسمىٰ الإسلام، ولا يجيزون لأحدٍ تركها، فكما أن الإيمان داخلٌ في مسمىٰ الإسلام عندهم، وأنه جزءٌ منه، وخصلةٌ من خصاله، فكذلك الأعمال عندهم داخلةٌ في مسمىٰ

الإسلام، وجزءٌ منه، وخصلةٌ من خصاله، فالإيمان والأعمال كلاهما داخلٌ عندهم في مسمىٰ الإسلام، والإسلام عندهم أكمل من الإيمان، والإيمان عندهم كاملٌ وإن قصَّر صاحبه في أعمال الإسلام، إذ الإيمان عندهم واحد لا يتجزأ؛ إذا ذهب بعضه ذهب كله.

علم ذلك منهم ﷺ، ولذلك قال كما سبق أن ذكرت عنه: «المرجئ الغالي يرىٰ الذنوب ذنوبًا...»[(١)].

وقال: «**إن الجهمية، يقولون**: الإيمان المعرفة، ومرجئة الفقهاء يقولون: إن الإيمان تصديق بالقلب ونطق باللسان، ولا يُدخلون العمل في الإيمان، لكنهم مع ذلك يوجبونه، ويرون أن تاركه مُعرضٌ للوعيد ومستحق للعقوبة»[(٢)].

وهذه الأقوال، لا تجتمع ونسبة القول بترك أعمال الإسلام للمرجئة، فضلًا عن نسبتها للشيخ ربيع أو غيره من علماء السنة.

وبهذا نعلم: أنه ليس لأحد أن يُلحق عالمًا، من علماء السنة بفرقة من فرق أهل الضلال لخطأ أخطأه، خاصة مَن كان مجتهدًا منهم، يدور في أحكامه، وفي اجتهاده بين الأجر والأجرين، فعلماء السنة ليسوا معصومين من الخطأ، ولسنا ممن يدعي العصمة؛ لأحد منهم، إذ لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ولكن: لابد من أن نعرف لعلماء السنة فضلهم، وأن نعرف لهم قدرهم، فنجلهم ونحترمهم ونقدرهم، وإن ظهرت منهم بعض الأخطاء، كما هي طبيعة البشر؛

---

(١) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ١ / ٩٦.

(٢) الذريعة إلىٰ بيان مقاصد كتاب الشريعة ٢ / ٣٧.

ماداموا مجتهدين.

وذلك أننا نعلم، ونعتقد جازمين: بأن كل أمةٍ علماؤها شرارها، إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، وأن أهل السنة في الإسلام، كأهل الإسلام في الملل؛ وأن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماؤهم، فعلماؤهم شرارهم، وأن المسلمين علىٰ هدًىٰ من ربهم، وإنما يتبين الهدىٰ بعلمائهم، فعلماؤهم خيارهم، وذلك أن أهل السنة أئمتهم خيار الأمة، وأئمة أهل البدع أضر علىٰ الأمة من أهل الذنوب.

هكذا يقرر العلماء مع وجود شيءٍ من الأخطاء، ولو ألحقنا العالم من علماء السنة بفرقة من فرق أهل البدع لمجرد خطأٍ أخطأه كما هو شأن أعداء العلماء والطعانين فيهم من أهل الشر والجهالة لَما بقي أحدٌ في دائرة أهل السنة والجماعة، لا عالم، ولا غير عالم، وذلك: أن من يضلل علماء السنة المجتهدين ويُلحقهم بأهل البدع لأدنىٰ مخالفة، فلأن يُضلل من هم دونهم من باب أولىٰ، ثم مصير هؤلاء بعد ذلك، إلىٰ أن يُبدع بعضهم بعضًا، ويُضلل بعضهم بعضًا؛ بل قد يصل بهم الحال إلىٰ أن يُكفر بعضهم بعضًا، كما هو شأن أهل البدع جميعًا، وهو خلاف هدي أهل السنة.

وقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال: «والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات؛ فإنه وإن استحق العقاب علىٰ سيئاته، فإن الله يثيبه علىٰ حسناته، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه؛ وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة: الخوارج والمعتزلة؛ الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر، وأنهم لا

يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وأن صاحب الكبيرة لا يبقىٰ معه من الإيمان شيء. وهذه أقوال فاسدة، مخالفة للكتاب، والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة.

وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم؛ بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالىٰ يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣-٣٥]، وقال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأحقاف: ١٥-١٦].

ولكن الأنبياء -صلوات الله عليهم- هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الإصرار علىٰ الذنوب. فأما الصديقون، والشهداء؛ والصالحون: فليسوا بمعصومين. وهذا في الذنوب المحققة. وأما ما اجتهدوا فيه: فتارة يصيبون، وتارة يخطئون. فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر علىٰ اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم.

وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين: فتارة يغلون فيهم؛ ويقولون:

إنهم معصومون. وتارة يجفون عنهم؛ ويقولون: إنهم باغون بالخطأ. وأهل العلم والإيمان لا يَعصمون، ولا يُؤَثِّمون»(١).

وقال: «وقد يقول كثير من علماء المسلمين؛ أهل العلم والدين؛ من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين؛ كالأربعة وغيرهم أقوالًا باجتهادهم؛ فهذه يسوغ القول بها، ولا يجب علىٰ كل مسلم أن يلتزم إلا قول رسول الله ﷺ؛ فهذا شرع دخل فيه التأويل والاجتهاد، وقد يكون في نفس الأمر موافقًا للشرع المنزل فيكون لصاحبه أجران، وقد لا يكون موافقًا له؛ لكن لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها؛ فإذا اتقىٰ العبد الله ما استطاع آجره الله علىٰ ذلك، وغفر له خطأه.

ومن كان هكذا لم يكن لأحد أن يذمه ولا يعيبه ولا يعاقبه، ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله لم يجز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحد من الخلق، وذلك هو الشرع المنزل من عند الله، وهو الكتاب والسنة، وهو دين الله ورسوله، لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، لا يجاهدون علىٰ قول عالم ولا شيخ ولا متأول؛ بل يجاهدون ليعبد الله وحده، ويكون الدين له»(٢).

وقال: «وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما ثم معصوم من الخطأ غير الرسول؛ لكن الشيوخ الذين عرف صحة طريقتهم؛ علم

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٣٥/ ٦٨.

(٢) مجموع الفتاوىٰ ٣٥/ ٣٦٦.

أنهم لا يقصدون ما يعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»[1].

هذا آخر ما قصدت إليه في هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

وتم الانتهاء منه

يوم الخميس ٢٧ ربيع الثاني ١٤٤٣هـ

الموافق ٢ / ١٢ / ٢٠٢١م

***

(١) مجموع الفتاوىٰ ١١ / ٣٩٣.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

❀ ❀ ❀